

## تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس (2010-2015)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية  
والعلاقات الدولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية.

إشراف الأستاذ:  
حسام الدين بو عيسي.

من إعداد الطالبة:  
وهيبة صالح.

السنة الجامعية: 2014/2015

## الخطـة:

### مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: خلفية وأسباب التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: بيئة النظام السياسي التونسي من الاستقلال إلى الثورة.

المبحث الثاني: الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للثورة.

الفصل الثالث: سياقات ومسار التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي في تونس.

المبحث الثاني: دور وسائل الإعلام والاتصال في التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الثالث: المسار الانتخابي في تونس.

الفصل الرابع: أداء النظام السياسي التونسي بعد التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: واقع الحال للنظام وأدائه بعد الانتخابات.

المبحث الثاني: آفاق النظام بعد انتخابات 2011.

### الخاتمة.

## مقدمة:

مع أن العالم العربي بلغ مأزقه الحضاري منذ زمن، بمختلف عناوينه ونسخه، فإن العرب تأخروا عن الانخراط في تغيير واقعهم والمشاركة في التحولات العالمية.

وهكذا ففيما كانت خريطة العالم تتغير بصورة غير مسبقة، لكي تصعد دول كانت متخلفة، فقيرة، هامشية، فتصبح غنية، قوية وفاعلة، ظل العرب متعلقين بزعمائهم، متشبثين بأفكارهم وسياستهم والنتيجة مزيد هي التراجع والتخوف.

ولكن اندلعت ثورات بالجملة في معظم البلدان العربية، مطالبة بتغيير شامل وجذري يتعدى الإصلاحات الجزئية أو الشكلية، لكي يطال الدساتير وأنظمة الحكم، بقدر ما يطال طريقة الدول في إدارة الشأن العام وكيفية ممارستها للسلطات، فضلا عن طريقة تعاملها مع الحقوق والحريات.

تعد الثورة التونسية أول هاته الثورات التي فتحت باب التحرير والإنعتاق والكرامة في البلاد العربية جاءت لتكريس تطلّع التونسيين إلى مضمون جديد للتنمية وطريقة الحكم وإلى علاقة جديدة بين الدولة والمواطن.

فالديمقراطية كانت على جدول الأعمال منذ الاستقلال وطرحت مجدداً في أكثر من موعد، لكن عمدت السلطة الحاكمة إلى خنق الحياة السياسية بتهميش القوى الفعالة واختيار قوى ديمكورية للتواجد في المؤسسات والهيكل الدستورية على أساس أنها معارضة تمثل الشعب.

ورغم أن القوى السياسية والفكرية ظلت تتفاعل مع مجريات الأحداث وتناقش ما يتعرض البلاد من قضايا في مجال الحريات والديمقراطية والتنمية، إلا أن سطوة القمع وسياسة تكميم الأفواه والتشريد جعلت النقاشات لا تجد مجالا لكي تكتمل وتنضج.

شهدت الساحة السياسية التونسية غداة الرابع عشر من جانفي 2011 حراكا سياسيا لافتا للاهتمام ومشهدا حزيا لا عهد لها به. فقد تداعت أركان النظام السابق وتهاوى حزبه الذي دأب على الانفراد بالعمل السياسي في البلاد رغم وجود ما لا يقل عن ثمانية أحزاب معترف بها، وبهروب بن علي انفتح باب حوار على مصرعيه وحصل اصططاف هو أقرب إلى الاستقطاب هو مختلف القضايا التي يواجهها النخب ويواجهها الشعب التونسي.

## أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في الاعتبار الآتية:

### أ- اعتبارات عملية وتعلق بمايلي:

- تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل عملية التحول الديمقراطي في تونس، فضلا عن أن الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصورات حول مستقبل النظام التونسي، خلفيات وأسباب التحول.

- هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة الواقعية حول التحول الديمقراطي، وتقييم المسار، والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة بين الشعب التونسي وطبيعة النظام السياسي بعد التغيير والتحول.

- إيمان الباحثة بأن الكتابات العلمية حول مسار التحول الديمقراطي في تونس وتقييمه هي قوة دافعة للنهوض وخلق مجال خبرة مستقبلية.

### ب- اعتبارات علمية (أكاديمية):

- إن دراسة التحول الديمقراطي من أهم مباحث علم السياسة، بحيث يعتبر وجوده مؤشرا على نهوض المجتمعات والتخلص من الديكتاتوريات.

- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، انطلاقا من الانتفاضات الشعبية في تونس 2010، ومن هذا المنطق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة متواضعة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة.

## مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الباحثة لهذا الموضوع للأسباب التالية:

### المبررات الذاتية:

- شكل لنا موضوع التحول الديمقراطي في تونس اهتماما خاصة حيث يعد موضوعا جديدا في مجال علم السياسة.

- محاولة تحليل وتأويل والبحث في خلفيات والأبعاد التي انطلقت منها عملية التحول التغيير في تونس، إذ هو محاولة لتقييم المسار.

- لا يمكن تجاوز رغبة الباحثة التي تنسجم كثيرا مع مثل هذه المواضيع التي تدرس مستقبل الشعوب، وذات الطبيعة السياسية، إضافة إلى رغبتنا في مواكبة ما يتم تقديمه حول المسألة نفسها، والتي تعتبر من أهم الموضوعات الدسمة النقاش في حقل المعرفة السياسية العلمية والعملية، الأمر الذي دفع الباحثة إلى محاولة المساهمة في إثارة النقاشات العلمية حول هذا الموضوع ولو بكم ونوع بسيطين.

### المبررات الموضوعية:

- تمثل أهمية الموضوع في حد ذاتها المبررات من وراء اختياره والسعي إلى تفسير معطياته وتقييمه، وتحديد متغيراته والتفاعلات المتباينة في مجال تحليله.
- أنه موضوع يخص المستجدات في حقل المعرفة السياسية، إذ يعتبر الانطلاقة لمعظم محاولات التغيير في المنطقة العربية، ويدرس أهم المتغيرات الناجمة عن التحول الديمقراطي في تونس.
- معرفة ودراسة الخلفيات، الأساليب والدوافع التي قادت الشعب التونسي إلى محاولة التغيير والقيام بحراك من أجل الوصول إلى الديمقراطية.
- تقضي وتقييم واستشراف مستقبل تونس بعد التحول الديمقراطي والانتفاضات وهروب بن علي.

### أدبيات الدراسة:

لعل ما ترتب عن الاهتمام بمسألة التحول الديمقراطي في تونس هو الدراسات السابقة في هذا المجال، وتعتبر البحوث العربية والتونسية خصوصا أهم المراكز التي اهتمت بموضوع التحول الديمقراطي في تونس وتداعياته، نجد من أبرز الدراسات السابقة كتاب "أنظمة في وجه الإعصار- ثورة تونس نموذجا" لأبوجرة سلطاني، وكتاب "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي- نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات" لعلي حرب، كتاب "الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي" من تحرير عبد الإله بلقزيز الذي تناول فيه الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، أسباب التحول الديمقراطية منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وكتاب "قراءات في المشهد السياسي بتونس بعد الثورة" لمحمد المختار القلاي، الذي يتناول فيه الأوضاع السياسية بعد الانتفاضات خصوصا بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011. إضافة إلى مقالات جاءت في صحف وسلاسل كـ "مقالات المسار الانتخابي في سلسلة الانتقال الديمقراطي بتونس" لعبد الواحد المكني، والذي تناوله فيها المسار الانتخابي، وتشكيل الهيئة العليا المستقلة وإنجاز الانتخابات. ذكرنا بعض الكتب التي اتخذناها مراجعا أساسية في بحثنا.

### الإشكالية:

شهدت الحياة السياسية في تونس منذ ديسمبر 2010 موجة من الحركات الاحتجاجية، وقاد هذه الاحتجاجات الشباب الجامعي المعطل عن العمل وغير المؤطر سياسيا وتنظيميا، استطاعت موجة الحركات الاحتجاجية أن تطيح بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، بالتالي تمكنت من تحقيق أهم مطالب الاحتجاجات والتغيير نحو الديمقراطية.

ومنه طبيعة الموضوع تستدعي صياغة الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار أن تجربة التحول الديمقراطي في تونس تجربة ناجحة؟

وفي ظل هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما هو الإطار النظري والمفاهيمي للتحول الديمقراطي؟
- فيما يمكن حصر خلفيات وأسباب التحول الديمقراطي في تونس؟
- هل لعب المجتمع المدني والإعلام دورا في التحول الديمقراطي في تونس؟
- ما هو واقع الحال للنظام بعد الانتخابات في ظل المتغيرات الوطنية و الاقليمية؟

### الفرضيات:

يمكن صياغة عدّة فرضيات قابلة للصحة والخطأ لتسهيل عملية البحث من أجل إيجاد احتمالات لحل الإشكالية وهنا نعطي الفرضيات التالية:

- 1- المجتمع المدني والحركات الشبابية والإعلام كان لهم الدور الفعال في نجاح مسار التحول الديمقراطي في تونس.

2- واقع الحال السياسي بعد انتخابات 23 أكتوبر 2006، لم يحدث تغيير في الأوضاع الاجتماعية التونسية.

3- تجربة التحول الديمقراطي في تونس مبدئياً تعتبر تجربة ناجحة.

### الإطار المنهجي:

إن البحث في أي موضوع يلزم الباحث باستعمال مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد على استخدام المعلومات التي يحصل عليها ودراستها، وباعتبار أن المنهج هو الوسيلة التي يتم من خلالها ترتيبها وتنسيقها ومحاولة تفسيرها، وانطلاقاً مما تتطلبه طبيعة الدراسة من تحليل وتدليل وتوضيح فقد تم الاستناد إلى مناهج هي:

#### I- المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي من خلاله تتم دراسة الأحداث والوقائع التاريخية التي حدثت في زمان ومكان ماضٍ، وهي لا يمكن دراستها دون الاستعانة به، وبعبارة أخرى بهدف لدراسة وتحليل بعض المشكلات والعمليات الحاضرة من أجل الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الرجوع إلى الماضي، ويظهر توظيفنا لهذا المنهج في بحثنا من خلال تطرقنا لبيئة نظام التونسي من الاستقلال إلى الثورة والاصلاحيات التي قام بها كل من نظام بن علي وبورقيبة مع ذكر التواريخ، كما يتجلى من خلال دراستنا لمسار التحول الديمقراطي في تونس مع سرد للوقائع والتواريخ، أيضاً من خلال التطرق لمراحل إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وسرد وقائع المسار الانتخابي. حيث قمنا باستخدامه عن طريق جمع المعلومات والبيانات والشواهد التاريخية وسرد الوقائع.

#### II- المنهج المقارن:

يعرفه "محمد علي محمد" بأنه يقصد بالمنهج المقارن بالمعنى العام مقارنة بين بعض المتغيرات، وكما له معنى خاص وهو عادة ما يقصد به دراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة، أو حتى مقارنة مجتمعات كلية بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسية من حيث استمرارها، وتطورها والتغيير الذي يطرأ عليها، ويظهر توظيفنا لهذا المنهج من خلال مقارنة نظام بورقيا وبن علي، وكذلك من خلال مقارنة بين حكومة بن علي والحكومة الائتلافية، والأوضاع الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية في فترة ما قبل التحول الديمقراطي وما بعدها.

### III- المنهج الاحصائي:

- هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها ويتم ذلك عبر عدة مراحل:
- جمع البيانات الاحصائية عن الموضوع.
  - عرض هذه البيانات شكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.
  - تحليل البيانات.
  - تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.
- ويتجلى استخدامنا له من خلال تقديمنا لإحصاءات ونسب المشاركة في الانتخابات وترتيب القوائم الفائزة من خلال تقديم نسب الأصوات وعدد المقاعد.

### صعوبات الدراسة:

إن الندرة في المراجع المهمة بالموضوع، تعد من أهم الصعوبات التي واجهتها الباحثة خلال دراستها، ذلك أن الموضوع جديد، بالإضافة إلى ضيق الوقت وتكلفة السفر من أجل البحث عن المراجع، ورغم هذا تبقى قوة الصعوبات مميّزا بالغا للبحوث الجادة، وللباحثين والمثابرين الذين نتمنى أن نكون ضمنهم.

### تقسيم الدراسة:

جاء تقسيمنا للدراسة رباعياً من حيث الفصول، فتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي، حيث تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي (مفهومه وتميزه عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به - أنماطه وأشكاله - شروطه ومعوقاته)، وفي المبحث الثاني عالجنا الإطار النظري لعملية التحول الديمقراطي (المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي - المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي - المداخل النظرية المركزة على بيئة التحول).

أما الفصل الثاني فقد تناولنا خلفيات وأسباب التحول الديمقراطي في تونس إذ يحتوي على مبحثين، الأول تحت عنوان بيئة النظام السياسي في تونس من الاستقلال إلى الثورة، والثاني تحت عنوان الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للتحول الديمقراطي في تونس.

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان: سياقات التحول الديمقراطي في تونس ومساره، ويضم هذا الفصل ثلاث مباحث، الأول تحت عنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، المبحث الثاني: دور الإعلام في التحول، والمبحث الثالث بعنوان المسار الانتخابي في تونس.

أما الفصل الرابع عنوانه واقع وآفاق النظام بعد التحول الديمقراطي، ويتضمن هذا الأخير مبحثين، الأول عنوانه واقع الحال للنظام وأدائه بعد الانتخابات والثاني عنوانه آفاق النظام بعد الانتخابات.

الفصل الأول:  
الإطار المفاهيمي  
والنظري للتحول الديمقراطي

## تمهيد:

أضحى موضوع الديمقراطية من أهم القضايا المتناولة عالميا واعتبرت الديمقراطيات الليبرالية الأكثر تطبيقا خاصة في سياق النظام العالمي الجديد، ولقد شكّلت قضية التحول الديمقراطي (Democrtic Transion) مبحثا رئيسيا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهور عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة منها النظرية والمفاهيمية، وطرحت أدبيات التحول العديد من المفاهيم والمقولات النظرية، كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية التحول سواء من حيث مدخلاتها، أو نمطها أو مخرجاتها، وقد جاء هذا التراكم الأكاديمي الضخم بقتنا بما سمي بـ"الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي"، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوروبا، في هذا الفصل سنقدم إطارا مفاهيميا للتحول الديمقراطي، وفي الأخير نظريا لنفس الظاهرة.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقا بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المختلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيا، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ.

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي وتميزه عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به:

### I - مفهوم التحول الديمقراطي: Democratic Transition

معنى التحول لغة: يشير إلى التغير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى مكان آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره وتحول فلانا بالنصيحة والوصية والموعظة، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة Transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو من مكان معين إلى مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية، المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بالمرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي<sup>1</sup>.

ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهذا المفهوم، يحظى بإجماع الدارسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يمكن إيراد بعض أهم التعاريف، فالأستاذ صامويل هتنتون عرف موجة التحول الديمقراطي "بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتنفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أسامة معقوي، "النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987-2010)"، رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2010-2011)، ص 32.

<sup>2</sup> - صامويل هتنتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (تر: عبد الوهاب)، دراسة سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 123.

كما عرّفه تشارلز أندريان بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة؛ مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم. وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي نجد أنه: "حركة من نظام غير ديمقراطي إلى نظام منتج للديمقراطية"<sup>1</sup>.

كذلك في تعريف آخر: "هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشريعة والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات الترتاب في الحقل الاجتماعي"<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".

وقد أشار صامويل هنتغتون في تحليلاته إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي، مؤكدا أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، وذلك إنطلاقا مما أقره جون جاك روسو: "أن صاحب القوة لا يمكن أن يظل قويا، إلا إذا حوّل هذه القوة إلى حق في أن يتولى الحكم وواجب على الشعب أن يعطيه". كما يرى الباحث عمر مرزوقي بأن التحول الديمقراطي: "هو الانتقال بمجتمع من وضع إلى آخر جديد يشترط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الأغلبية التي يفرزها التمييز الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي، في إطار احترام حقوق الإنسان وحياته، وشخصيته الحضارية هذا في مستوى أول، أما المستوى الثاني فيفترض أن يتجسد التحول الديمقراطي داخل المنظومة الاجتماعية

<sup>1</sup> - حسينة شرون وآخرون، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر. 11 سبتمبر 2005، ص 123.

<sup>2</sup> - عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)"، رسالة ماجستير (جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم والعلاقات الدولية، 2005، 2006). ص 64.

والثقافية والسياسية للأمة، أخذوا وعطاءا بين الأفراد والجماعات الاجتماعية وبالتالي فهو تحول سياسي عمودي في المقام الأول، وتحول اجتماعي أفقي في المقام الثاني، في ظل هذين المستويين لا يمكن الكلام عن أي تحول مهما كانت صفته الحضارية دون المرور بأزمة، فضلا عن الإيمان الراسخ بضرورة الانتقال وإمكانيته"<sup>1</sup>.

كما عرّف التحول الديمقراطي أيضا، بأنه "العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سليمة، وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته".

فالتحول الديمقراطي يعني "الانتقال من نظام سلطوي تقوم فيه علاقات سلطوية مؤسّسة على السيطرة والخضوع، وما تفترضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، ويعبر عن وجود إجماع داخل المجتمع، بما يضفي على هذا النظام مشروعية، أي ما يسمح لفئة من أن تقرر سياسيا وترجم قراراتها إلى قواعد قانونية".

من الأوائل الذين درسوا التحول الديمقراطي صامويل هنتغتون مقترب موجات التحول الديمقراطي، حيث حدد موجات التحول الديمقراطي بثلاث موجات (1828-1926، 1943-1962، 1974-الحاضر) وتتطلب هذه الظاهرة توفر مجموعة أسس تكون بمثابة شروط أولية أساسية حتى يتم التغير الديمقراطي:

-التخلي عن الإيديولوجية الانقلابية من خلال تحقيق تسوية تاريخية بين أطراف اللعبة السياسية، الاستقرار الاقتصادي، الإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي<sup>2</sup> وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني، في هذا فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

<sup>1</sup> - نفيسة زريق، "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009)، ص 19.

<sup>2</sup> - معقوني، مرجع سابق، ص 37.

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل من مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

عموماً: فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية.

والتحول الديمقراطي إجرائياً هو "عملية رئيسية تنطوي على جملة من العمليات الضمنية تتعلق بالدرجة الأولى بحقوق الإنسان وتفعيل مبدأ المواطنة بما يتضمنانه من مؤشرات المساواة والحريات العامة، وإعلاء حكم القانون، واحترام سيادة الأمة والإدارة الشعبية، والقيام بانتخابات تنافسية حرة ونزيهة، وتستهدف هذه العملية تحقيق تنمية المجتمعات والارتقاء بها إلى مصاف التقدم والازدهار، وذلك بتحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن بجميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية ومن ثم الاقتصادية<sup>1</sup>.

## II- تمييز التحول الديمقراطي عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به:

يوجد خلط بين مفهوم التحول الديمقراطي وبعض المصطلحات الأخرى، وهذا من بين الصعوبات التي يطرحها التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي، من بينها نجد التحول الليبرالي، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي والإصلاح الديمقراطي.

### أ- التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي: Liberal Transition

التحول الليبرالي يعني توسيع الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات من قبل السلطة، والحد من التدخل في العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحزب الحاكم، أو هو إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام.

وبالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات.

<sup>1</sup> - زريق، مرجع سابق، ص 21.

فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي<sup>1</sup>.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

وعليه فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية، على خلاف التحول الديمقراطي الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات، بالتالي لا تعتبر عملية التحول الديمقراطي مرادفا لعملية التحول الليبرالي، على الرغم من وجود ارتباط بينهما، حيث أن الحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة، لكن قد يترتب على هذا ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي.

## **ب- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي: Transition To Democracy**

يرى الكثير من المفكرين والباحثين في هذا المجال أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل التحول الديمقراطي، ويعتبر من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة، إذ تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

## **ج- التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي: Democratic Consolidation**

أثار مفهوم الترسخ جدلا واسعا بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهوم الاستقرار والمأسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسخ<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 22

<sup>2</sup> - معقوفي، مرجع سابق، ص 39.

عموما يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي الذي تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي، عادة ما يكون مهدد بالانقلابات العسكرية، وبعض أعمال العنف، وإن استطاع تجنب ذلك سيحقق حتما من خلال عملية الترسخ وأهم ركائزها والمتمثلة في الاتفاق حول اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.

حسب الأستاذ Linz فإن الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصالح، ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل التحول الديمقراطي.

وحسب الأستاذ Higley و Guenther أن بداية رسوخ التحول الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الاجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسة الأخرى. من خلال ما سبق نخلص إلى أن عملية الترسخ الديمقراطي هي مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي والدالة على نجاحه.

### د- التحول الديمقراطي والإصلاح الديمقراطي: Democratic Reform

يقصد بالإصلاح الديمقراطي عملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، ذلك يهدف زيادة فاعلية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته داخليا وإقليميا ودوليا<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - رزق، مرجع سابق، ص 23.

## ثانيا: مراحل ومؤشرات التحول الديمقراطي

### 1- المراحل:

قسّم دانكورت رستو\* Rostoro Dancourt المراحل التي يمر بها التحول الديمقراطي إلى أربع مراحل وهي:

- مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

- مرحلة بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد ينتهي إما بانتصار لإحدى الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية أو بنشوء توازن اجتماعي جديد.

- مرحلة القرار السياسي ففي ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف الصفقات وتتواصل إلى الحلول الوسطى وذلك بناء على حسابات عقلانية للربح والخسارة.

- المرحلة الأخيرة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا إلى أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عزفا اجتماعيا<sup>1</sup>.

طور O'donnell و Schein و Linz مقارنة روستو، حيث ركزوا على المرحلة الانتقالية، وعليه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربع مراحل وهي:

#### أ- مرحلة القضاء على النظام السلطوي:

خلال هذه المرحلة يشهد المجتمع العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم دخول الساحة السياسية، كما لا يترتب عن اختيار نظام سلطوي قيام نظام ديمقراطي، وهذا الفشل راجع إلى أسباب تتعلق بمقاومة التحول من قبل النخب سواء العسكرية أو المدنية المعادية له، أو حتى نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات الملائمة.

\* عرف روستو التحول الديمقراطي بأنه عملية اتخاذ قرار سياهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، المعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول

كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

<sup>1</sup> - مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008"، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009) ص 27.

## ب- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:

عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف والحفاظ على ذاته، يتم اتخاذ قرار التحول، وقد توجد في هذه المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يجعل الديمقراطيين والسلطويين في نهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيما بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق.

## ج- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي:

يتم تدعيم النظام الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية، كذلك السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة، هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي<sup>1</sup>.

## د- مرحلة النضج الديمقراطي:

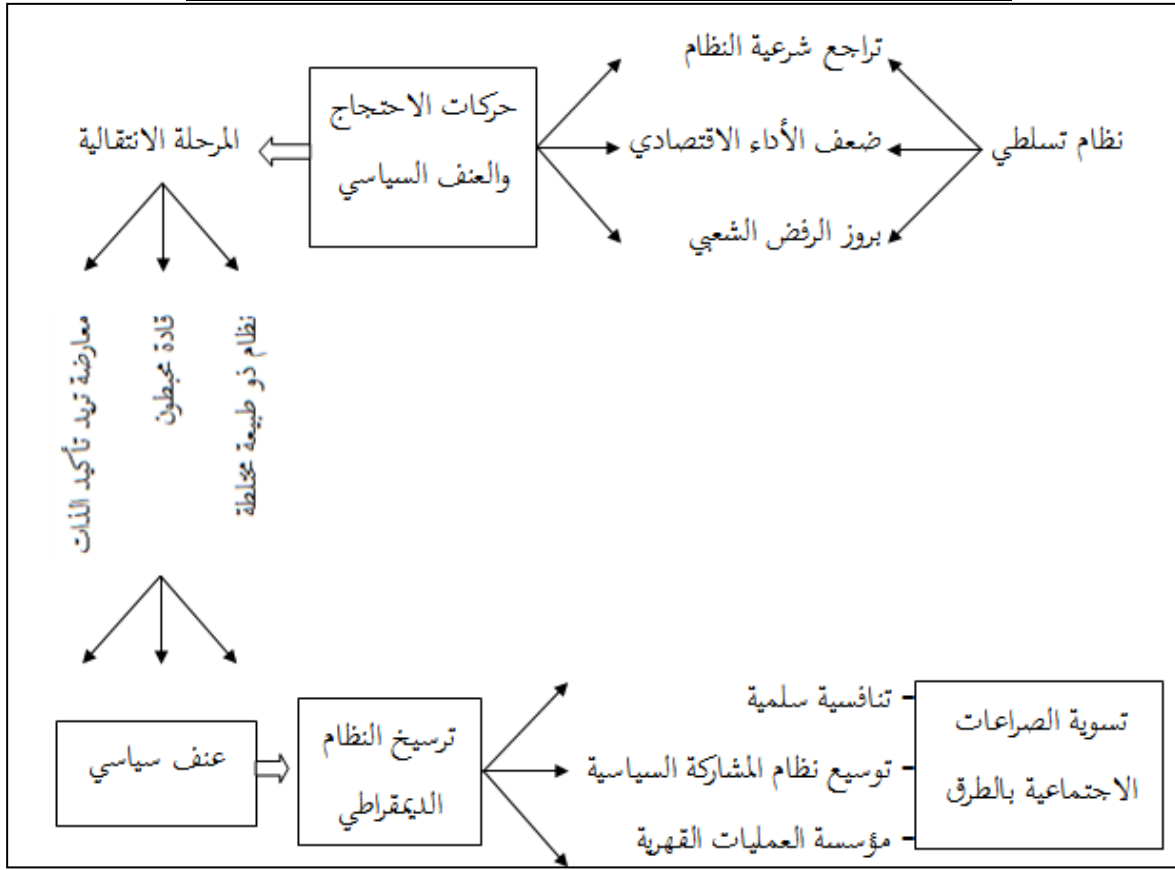
تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي والرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، إجمالاً تحقيق هذه المرحلة من جهة الديمقراطية الاجتماعية، بحيث يتمتع المواطنون بحقوقهم وواجباتهم، فحسب جون لوكا (أن التحرك نحو الديمقراطية عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة ... وتوسيعها لكي تضم أشخاصاً لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقاً، أو تمديدتها لكي تشمل قضايا ومؤسسات لم تكن سابقاً موضوعاً لمشاركة تمثيلها المواطنة) ومن جهة ثانية لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية التي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد<sup>2</sup>.

تتطلب عملية التحول الديمقراطي بدورها ثلاث آليات، الأولى هي آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، والثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي، والثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات، والشكل التالي يوضح مراحل التحول الديمقراطي وفق ما أورده صامويل هنتغتون.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 27.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 28.

## مخطط يوضح مراحل التحول الديمقراطي حسب صامويل هنتغتون



## 2- مؤشرات التحول الديمقراطي:

تأسيساً على ما سبق نستنتج المؤشرات الدالة على وجود تحول ديمقراطي من عدمه والمتمثلة في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- **الدستور:** وهو النظام الأساسي للدولة، والمرجعية العليا للكيان السياسي، التي يجري الاحتكام إليها وتتضمن حقوق وواجبات المواطن وغيرها.
- **الحريات العامة:** تشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها، حرية البحث العلمي والحق في الاختلافات، الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة و نظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات.

<sup>1</sup> - رزيق، مرجع سابق، ص 20.

- التعددية السياسية: على اعتبار أنها التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة، كما أنها تعطي مختلف القوى الفاعلة في المجتمع الحق في مخاطبة الشعب لكي يكون الحكم الذي يرجع هذه القوى أو تلك، إذن دون ذلك لا توجد ديمقراطية.
- النظام التمثيلي: يحقق مبدأ التمثيل النيابي المشاركة السياسية التي هي شرط أساسي في الديمقراطية وتتحقق به قيام السلطة التشريعية بوصفها أحد أركان الدولة الوطنية الحديثة<sup>1</sup>.
- التداول السلمي على السلطة: وهو من أبرز المؤشرات الدالة على وجود تحول ديمقراطي، و التداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفق نتائج الاقتراع العام، وما أسفر عنه من اختيارات الناخبين.
- نزاهة الانتخابات: تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة والخالية من مظاهر العنف سمة من سمات الحكم الديمقراطي تتضمن انتخاب المسؤولين دستوريا على السلطة التنفيذية، انتخاب أعضاء السلطة التشريعية، ضمان حق الانتخاب والترشح لمن تنطبق عليهم الشروط القانونية.
- الفصل بين السلطات: يشكل هذا المبدأ آلية مركزية لحفظ توازن السلطة بحيث تستطيع كل سلطة إسقاط الأخرى عند حدود اختصاصاتها وضرورة مراعاة اعتبارات التعاون بينها بما يكفل قيام الدولة بوظائفها اتجاه المجتمع الذي تحكمه.
- المؤسسة السياسية: مؤسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفواعله الأساسية<sup>2</sup>.

### ثالثا: أنماط وأشكال التحول الديمقراطي

#### I- أنماط التحول الديمقراطي: Mode Of Transition

يحدد صامويل هنتغتون في سياق التحول نحو الديمقراطية أربعة أنماط رئيسية:

<sup>1</sup> - رزق، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> - بلعور، مرجع سابق، ص 29.

## أ- نمط التحول Transformation

حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي، وهذا ما يطلق عليه بالانتقال من الأعلى (form above).

ويرى هتنتون أن هذا الشكل من التحول الديمقراطي عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، تكون الهيمنة فيها لصالح عدد محدود من النخب التي تستمر في احتكار السلطة والقوة، وتأخذ المصالح الشخصية البعد الأهم في عمليات اتخاذ القرار السياسي. وقد كان هذا النمط هو الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية.

## ب- نمط التحول الإحلالي Transplacement

يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، وعادة ما يكون الهدف من هذا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتفويضه<sup>1</sup>.

## ج- نمط الإحلال Replacement

تحدث فيه عملية التحول نتيجة للضغوطات الشعبية، وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام، الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة فالتحول يكون نتيجة للضغوطات من القاعدة الشعبية. وهو ما يطلق عليه الانتقال من الأسفل (form Below). وفقا لهتنتون فمن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي وفقا لهذا النمط الإحلالي، فبإمكانه عودة نظم تسلطية بأشكال جديدة تظل قائمة.

## د- نمط التدخل الأجنبي: Foreign Intervention

يكون التحول نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية بالإضافة إلى التدخل العسكري المباشر، فإن نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوي ومؤثر في قرارات

<sup>1</sup> - أعجال محمد أمين لعجال، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر. 11 ديسمبر 2005، ص 51.

التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي والصومال خلال تسعينات القرن العشرين وفي العراق وليبيا حالياً<sup>1</sup>.

## II- أشكال التحول الديمقراطي:

يمكن أن تكون عملية التحول الديمقراطي التي تنتهجها النظم السياسية إما بأساليب سلمية وذلك قناعة بأهمية هذا النوع من الحكم أو بأساليب عنيفة تكبد أصحابها خسائر جمة وفقاً لما يلي:

### أ- التحول السلمي:

يتم هذا التغيير دون اللجوء إلى العنف، ويكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيير والتكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة أو يكون عن طريق الضغط من خارج السلطة الحاكمة دون أن يصل ذلك إلى استعمال العنف وذلك عندما يرفض الشعب التعاون مع أنظمة النظام القائم ويتوقف العمال والموظفون عن العمل وعندما يتحول الحكام إلى أفراد عاديين.

وآليات التغيير السلمي هي: التحول، التكيف، الإرغام اللاعنيف، التحلل. ففي مرحلة التحول تقرر السلطة بمشروعية أهداف حركة المقاومة (المعارضة)، وفي مرحلة التكيف يقدم الحاكم تنازلات محدودة لا تمتد إلى التغيير الجذري وإنما يقدمها لتفادي تنازلات أكثر، وفي مرحلتي الإرغام اللاعنيف والتحلل تبدأ مظاهر تغيير علامات القوة وتوازنها ثم يتغير الموقف بأكمله<sup>2</sup>.

### ب- التحول العنيف:

وذلك باللجوء إلى العنف كأسلوب لتغيير النظام سواء بين أفراد النخبة الحاكمة وهي الحالة التي يكون فيها تغيير النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري أو تحول السلطة عن طريق تحول السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تفوض أسس النظام عن طريق ثورة شعبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - رضوان بروسى، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، رسالة ماجستير

(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008-2009)، ص 77.

<sup>2</sup> - لعجال، مرجع سابق، ص 55، 56.

<sup>3</sup> - بروسى، مرجع سابق، ص 80.

## رابعاً: شروط ومعوقات التحول الديمقراطي

### I- شروط التحول الديمقراطي:

لنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- إقرار دستور ديمقراطي يضمن مبدأ الفصل بين السلطات، يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات الاجتماعية والنقابية ويحمي حريات وحقوق الإنسان.
- ترشيد السلطة نقصد بها أن تستند السلطة القائمة في الدولة التي تعرف تحولا على أسس قانونية وشرعية ومشروعية مستقلة ومتميزة عن كافة الارتباطات التقليدية كالانتماء الطبقي أو العرقي، مثل الانتماء إلى طبقة الجيش.
- التمايز البنوي لابد أن يسعى النظام إلى تحقيق مساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي، ونعني بذلك أن تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد، لا يوجد تمييز ولا فرق لا على أساس الدين أو العرق وتوليهِ المناصب، يجب أن يكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وليس على أساس امتيازات ضيقة كالقربة أو النسب.

- إقرار التعددية السياسية.
- بناء ثقافة سياسية ديمقراطية.
- تفعيل دور المجتمع المدني.
- تعزيز الإعلام الحر والمسؤول.
- تحقيق تنمية بشرية.<sup>1</sup>

### II- معوقات التحول الديمقراطي:

يمكن تحديد هذه المعوقات في مجموعة كبيرة من العناصر أهمها:

- 1- النخب الحاكمة حالياً وتكوينها الراهن أيضاً، سواء منها ذات الأصول الملكية أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود إلى انعدام نخب تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا التحول.

<sup>1</sup> - أسماء قطاف تمام، "دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغربية - حركة النهضة التونسية نموذجاً"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2012-2013)، ص 56.

فعلى الرغم من التقنيات والنصوص الدستورية، إلا أن الممارسة الميدانية تعكس لنا استحالة أو على الأقل صعوبة تغيير قمة النظام وهيكلته الأساسية، في هذا الإطار يرى الدكتور محمد مجذوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ونجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، هذا حتى وإن كان تأثيره الجماهيري منعدم<sup>1</sup>.

2- التوجه السائد في الأنظمة السياسية العربية بعدم احترام حقوق الإنسان، وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عددا من الرؤساء يرى بأن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات برلمانية نيابية تعرقل التنمية.

3- عدم تطبيق النصوص الدستورية، فبالرغم من أن الدساتير العربية تنص أغليتها على الحق في تكوين الأحزاب، وحرية الرأي والتعدد إلا أن المواطن يعيش في قهر، هذا رغم إقرار الدساتير بمبدأ المساواة والتعدد، إلا أنه عند تحليل الواقع نلاحظ مايلي:

أ- تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها، فمعظم الدساتير العربية تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين، وبعضها يتضمن استدراكات على النصوص وشروط سياسية تحيط بالضمانات التي سبق أن أقرتها.

ب- يلاحظ أن السلطة محتكرة في يد فئة هي بذاتها التي أقرت المشاركة السياسية.<sup>2</sup>

4- محدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة وأدائها واستمرار اعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي، فإذا كانت التكوينات الاجتماعية الحضرية في بعض الأقطار العربية لديها نزوع إلى التمرکز حول الطبقة كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي، ومن ثم السلوك السياسي، فإن التكوينات الاجتماعية في الريف أكثر تركز حول العشيرة والطائفية، والتكوينات البدوية أكثر تركز حول القبيلة.

وبوجه عام فإن المجتمع العربي لا يزال في طور الانتقال من مرحلة تقليدية يسودها معيار الإرث إلى مرحلة أكثر تطورا تعتمد على معيار الانجاز.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - لعجال ، مرجع سابق، ص 57.

<sup>2</sup> - قطاف تمام، مرجع سابق، ص 57.

<sup>3</sup> - عمر فرحاتي، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 29، 2008، ص 142.

5- غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها، وهذا على غرار الكثير من التجارب التي حصلت في أوروبا أين تمكنت المعارضة من الوصول إلى السلطة في كثير من الأحيان، في حين أن هذا الأمر لم يحقق في الدول العربية، إلا من خلال تجربة سطحية.

6- القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها، ومن هذه القيود فرض قوانين الأحزاب بأسس دينية أو عرقية أو طائفية، بالإضافة إلى هذه النصوص القانونية المجحفة التي تضمنتها أغلب القوانين الانتخابية في الدول العربية، والتي يمكن أن يسجل حولها الملاحظات الآتية:

أ- إتاحة المجال للحزب الكبير أو المهيمن وهو حزب السلطة، الذي يتحصل على معادلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها.

ب- تدفع هذه القوانين إلى استخدام العنف، وهذه الظاهرة لم تصدر فقط من أحزاب المعارضة وإنما من الحزب الحاكم أيضا.

ج- انتشار ظاهرة المستقلين، فالأصل في الحياة السياسية والحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، أما في الدول العربية فإن هناك ظاهرة أخرى، تعدد المترشحين للانتخابات من غير الأحزاب، أو بمعنى آخر عدد المترشحين المستقلين أكبر من عدد المترشحين الحزبيين<sup>1</sup>.

د- تسييس النقابات والعمل المهني، فقد أثبتت التجارب العربية أن هناك ميل للزج بالنقابات والأعمال المهنية في السياسة واستغلالها في الانتخابات.

7- غياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعلية، فعندما تعجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسات، فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع الناس إلى القناعة بدور وجودها أو عملها، وبالتالي عدم المشاركة أو المساهمة فيها، حيث فقدت مبررات وجودها.

8- ضعف المؤسسات التمثيلية، فعندما تصبح هذه المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة الخاصة بها، والمتثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطنين وعن قناعتهم، فهذا

<sup>1</sup> - قطاف تمام، مرجع سابق، ص 58.

سيؤدي إلى الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية، وعليه يصعب تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.

9- تفشي ظاهرة قمع الرقابة، فالرقابة تعني المسائلة وتحدي السلطة وتقييد الهيمنة، ووجودها بالشكل الرسمي والشعبي يحقق الديمقراطية، فالتضييق على آليات الرقابة وتقييدها يحول دون تحقق تحول في الممارسة الديمقراطية<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: التأسيس النظري لعملية التحول الديمقراطي

إن تفرد عمليات الانتقال الجديد بخصائص معينة فرضت على علماء السياسة اعتماد مقارنة تكون ملائمة لتفسير هذه المستجدات بهذا الصدد عمل كل من "فيليب شميتز" (Philippe C.S CHMITTER) و"فيليرمو أودونيل" (Guillermo O'DONNELL) على تأسيس فرع جديد في علم السياسة: علم الانتقاليات (Transitologie) للتصدي لتحليل عمليات الديمقراطية حيث يعتبر كتابهما الذي صدر سنة 1986 بعنوان: "الانتقال من الحكم التسلطي: خلاصات حول الديمقراطيات غير الأكيدة" (Transition From Authoritarian Rule : Tentative Conclusion About Uncertain Democracies) العمل الذي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي وشكل دافعا كبيرا لإنتاج أبحاث في هذا المجال، إضافة إلى إسهامات "قاي هرمي" (Guy HERMET) في كتاباته العديدة حول ما يطلق عليه "المرور نحو الديمقراطية" (Le Passage à la démocratie) وإسهامات أخرى أنتجت قبل أن تشمل موجة الديمقراطية أوروبا الشرقية وإفريقيا، مثل ما قدمه كل من "هنتنغتون"، "لاري دياموند" (Larry DIAMOND)، "خوان لينز"، "ألفريد ستيبان" (Alfred STEPAN)، "آدم بريزورسكي" (Adem PREZEWSKI)... إلخ. كل هؤلاء ساهموا في ميلاد علم الانتقاليات الذي يمثل براديم جديد في حقل الدراسات السياسية<sup>2</sup>.

إن هذا الحقل اهتم بمفهوم "العتبة" (Le Seuil) كمركز للتحليل، من خلال فهم الشروط والظروف التي من خلالها يمكن للدولة أن تتجاوز عتبة انهيار النظام التسلطي، وذلك عن

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> - بروسبي، مرجع سابق، ص 72.

طريق التأسيس لتراتبية تحليلية (Hiérarchie Analytique) تعطي اهتمام أكبر لدراسة العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعمل على دفع المجتمعات لتجاوز تلك العتبة. في هذا الإطار شهدت هذه الفترة غزارة في الأبحاث التي تخصصت في تحليل وتفسير مرحلة الانتقالات الديمقراطية، نذكر على سبيل المثال كتاب "الموجة الثالثة (The Third Wave): الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين" 1991 "لصامويل هنتنغتون"، كتاب (خوان لينز) (Juan Linz) بعنوان: "مشكلة الانتقال والترسيخ الديمقراطي: جنوب أوروبا وأوروبا ما بعد الشيوعية" 1996، كتاب لـ "بريزاوسكي" (Prezeworski) بعنوان: "الديمقراطية والسوق" ...

لقد تميزت أبحاث الموجة الثالثة خاصة في فترة التسعينات عن الدراسات الديمقراطية السابقة في فترة الستينات والسبعينات، كون الدراسات الحالية عرفت توسعا في نطاق التحليل المقارن والتحليل الإمبرقي بسبب تعدد الحالات التي شهدت انتقال نحو الديمقراطية منذ السبعينات (1974 في البرتغال) إلى أواخر الثمانينات و التسعينات (شرق أوروبا، آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية)، كما اهتمت بالبعد التاريخي لتلك الحالات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أواخر القرن العشرين، إضافة إلى الإسهام في بناء النظرية (Theory Building) سواء بالتركيز على موضوع الانتقال الديمقراطي وتطوير النظريات الموجودة أو الاهتمام بمواضيع أخرى كصياغة مفهوم الترسخ الديمقراطي (Democratic Consolidation)، علاوة على الاهتمام بموضوع نوعية الديمقراطية، حيث تعتبر هذه المواضيع الثلاث (الانتقال الديمقراطي، الترسخ الديمقراطي ونوعية الديمقراطية (Democracy Quality)) ركائز الدراسات الديمقراطية ومسألة النظام (The Regime Question And Democracy Studies)، بهذا الصدد تم العمل على صياغة نظريات سببية (Causal Theories) تعني بتحديد العوامل الأساسية والمتغيرات المستقلة التي تشكل أسباب الانتقال وديمومة الديمقراطية، كمناقشة دور القوى العسكرية والخارجية، التنمية الاقتصادية، التربية والتعليم، اللامساواة، الأزمة الاقتصادية، الثقافة السياسية، اللامركزية، دور النخب والطبقات والمجتمع المدني... إلخ<sup>1</sup>.

وهي التي سنحاول التطرق إليها في هذا المبحث، ونظرا لتعدد المداخل في دراسة التحول الديمقراطي ارتأينا تصنيفها وفق التالي:

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 73.

## أولاً: المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي

### I- المدخل التحديثي:

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخياً يعد آدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية، باعتبارها شرطاً أساسياً للأداء الفعال للسوق، إلا أن العملية الأكثر دقة وانتظاماً لهذا المدخل، عالجها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" في بعض مقالاته، حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات تساعد على ولادة الديمقراطية، أو تشبثها وتعزيزها، وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، مستوى الأمية انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، وأدوات التنقل والاتصال<sup>1</sup>.

ونعني بالتحديث: استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية.

وبالرجوع إلى الأصول التاريخية لهذا المدخل نجد أن "آدم سميث" أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه: "ثروة الأمم"، لتأكيد على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. فبالنسبة لآدم سميث فالحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالاً أكبر للحرية الفردية والمنافسة.

ومع هذا فالمعالجة العلمية والدقيقة للارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" (Seymour Martin Lipset) وقدم ليبست أطروحته لأول مرة في 1959 في مقالة تحت عنوان: "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية".

ولتأكيد أطروحته نشر في 1960 كتابه: "الرجل السياسي" (Political Man) الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.

<sup>1</sup> - قطاف تمام، مرجع سابق، ص 61.

وحسب لبيست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها إلى:

- ديمقراطيات مستقرة.
- ديمقراطيات غير مستقرة.
- دكتاتوريات.

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى دكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة. وقارن هذه البلدان من خلال مؤشر درجة التصنيع والتعليم وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية.

وقد قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة لبيست الأصلية، منها دراسة قام بها "بولين" و"جاكمان" (Bollen and Jakman) وتوصلا إلى نفس النتيجة من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من العوامل التي تعتبر عادة من المحددات الأساسية للديمقراطية، واكتشفا أن المحدد الاقتصادي أكثر أهمية من غيره<sup>1</sup>.

## II - مدخل الثقافة السياسية:

بداية نشير إلى أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة. فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة. ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألمانوند (ALMOND) أول من استخدمه في مقالة كتبها عام 1956. ويعرف ألمانوند الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد العزيز ناصر الصويغ، عبد الله العجلان، "المدخل النظرية المضرة للتحوّل الديمقراطي"، تاريخ التصفح 2015/04/28، الساعة 22:34،

<http://ahmedwahban.com>

2- أحمد منيسي وآخرون، التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسة السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 9.

ويعرف روي مكريديس: "الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"، أما صامويل بيير فيري: "أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه"<sup>1</sup>.

من خلال التعاريف المقدمة مسبقا للثقافة السياسية، تتضح العلاقة الوطيدة بين مستوى الثقافة السياسية وعملية الديمقراطية.

وفي إطار هذا المدخل فقد قام كل من ألموند وفيربا في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة. وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

ويرى ألموند وفيربا أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

- الإدراك (Cognition)

- المشاعر (Affect)

- التقييم (Evaluation)

من خلال هذه الأبعاد<sup>2</sup> قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، ويستند نمط الثقافة السياسية الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية.

إن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.

<sup>1</sup> - قطاف تمام، مرجع سابق، ص 63.

### III- المدخل المؤسسي:

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين، وهو توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المسائلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.

ويعد صامويل هنتغتون (Samuel Huntington) أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه: "الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين".

وتشير تحليلات "صامويل هنتغتون" إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم. واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا، بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرأي العام<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار يحدد هنتغتون شروط معينة لنجاح المؤسسة التي بدورها للدمقرطة وهي:

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- رغم أن أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادئ لعملية البناء في الدولة، إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة<sup>2</sup>.

وقد أولت الدراسات المعاصرة اهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول إلى جانب تلك التي تسهم في استقرار الديمقراطيات.

هذا وعلى نفس الصعيد المؤسسي فقد أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لإستحداث دساتير ديمقراطية، حيث تجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها "Linz" و "Lijphart" حول

<sup>1</sup> - عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. الطبعة 2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2006، ص 153.

<sup>2</sup> - قطاف تمام، مرجع سابق، ص 64.

كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي. حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفرهما لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.

وعموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الديمقراطية، وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما تعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية<sup>1</sup>.

## ثانيا: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي

### I- المدخل البنيوي:

ويفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، وتبعاً لذلك يركز المدخل على التشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية، والتطور التاريخي لهذه وتلك، في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، كذلك العلاقات الداخلية المتبادلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، والنظام السياسي، هذه الجوانب تشكل محور الديمقراطية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه "بارنختون مور" "دينريك"، "شماير".

### II- المدخل الانتقالي:

يرى "دانكورت روستو" (Dankwart Rustow) رائد هذا المدخل، أن الأمر يتطلب مدخل تطوري تاريخي، يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل، وبناء على ذلك تم تحديد مسار عام تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

#### أ- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:<sup>2</sup>

وتشكل الشرط الأول، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 65.

<sup>2</sup> - التحول الديمقراطي: مفاهيم ومداخل نظرية، تاريخ التصفح 2015/05/04، الساعة 16:58.

[www.omohna.net/Vb/Shorothread.php?t=2427](http://www.omohna.net/Vb/Shorothread.php?t=2427)

## ب- مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

حيث يمر المجتمع القومي بمراحل إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا بين صراع حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست ناتجا لتطور سلمي.

## ج- مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير محسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

## د- مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتكيف معها.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الانتقالي لروستو. ومن أهم المحاولات دراسة "G.O'donnell" وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: "Transition To Authoritarian Rule".

ودراسة "لجون لينز" (Juan Linz) في دراسة تحت عنوان: "Between States : Interim Governments And Democratic Consolidation".

ويتميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل "روستو" بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وترسخ لكنها قد تفشل وتعثّر في أحيان أخرى. وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

ومنه فإن تفسيرات المدخل البنوي تختلف عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي، التي تعود لفكرة ومفهوم "بني القوة والسلطة المتغيرة" وليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى. هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع، وتقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة رؤاهم. عادة ما تكون هذه البنى هي نتائج تفاعل الماضي والحاضر معا، ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتها

فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية قد تدفع نحو أحد اتجاهين: فهي إما أن تقود إلى الديمقراطية الليبرالية، أو إلى مسارات سياسية أخرى، ومن شأن هذه التفاعلات أن تأخذ مدى طويلا لتحقيق عملية التحول الديمقراطي<sup>1</sup>.

### III- نظرية السلام الديمقراطي:

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصدقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكدته عدد من الباحثين الليبراليين مثل: "بروس راست" (Bruce Russett) و"مايكل دويل" (Michael Doyle) الذين أقرروا بوجود أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة.

وتقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات التالية:

- تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذي يؤكد على ثلاث عناصر:

1- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.

2- الالتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3- الترابط العابر للحدود الوطنية.

- تعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، و من المعتقد ان الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية<sup>2</sup>.

ويرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبرالية، على اعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا، ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا. لذا يمكن استخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة، كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات، وتحول دون تعاضم فرص المواجهات العسكرية.

وفي فترة قريبة، كان هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط، أما في علاقاتها مع الدول غير الليبرالية فالصورة مختلفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - قطاف تمام، مرجع سابق، ص 66.

<sup>2</sup> - جون بيليس، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 340.

<sup>3</sup> - جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 63.

## ثالثا: المداخل النظرية المركزة على بيئة التحول الديمقراطي (المقاربة الإيكولوجية/الجغرافية)

يرى أنصار هذا التفسير أن المحيط الجغرافي هو الذي يحدد السلوك السياسي، حيث يضم اتجاهين:

### I- الاتجاه الجيوبوليتيكي:

وينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الدول التي تقع في مناطق النزاع هي الأقرب للاستقرار السياسي الداخلي، حيث يلهي العامل الخارجي الاهتمام بالمشاكل الداخلية، وهذا ما يفسر سعي الأنظمة الديكتاتورية لخلق توترات خارجية قصد تسويق مشاكلها الداخلية، والنزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر خير مثال على ذلك، عكس الدول التي تقع في مناطق جغرافية آمنة، الأمر الذي يؤدي إلى الاهتمام بالمشاكل الداخلية، مما يشجع على التغير السياسي والتحول الديمقراطي، فبعد تراجع النزاع الصحراوي عرفت الجزائر استقرارا خارجي ملموس، الأمر الذي ركز اهتمام الشعب للاهتمام بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها، هذا ما دفع إلى رغبة في التغير، والتي ترجمت في دستور 1989.

### II- الاتجاه الإيكولوجي:

يرى أنصار هذا الاتجاه التفسيري أن التحول الديمقراطي يحدث في الدول التي لم تعرف في تاريخها حضور قوي للسلطة في حياة الأفراد، الأمر الذي لا يخلق فيها ثقافة الخضوع الأبوي كأبرز عائق للديمقراطي، تتطور هذه الثقافة في المجتمعات النهرية التي اعتمدت في حياتها على الأنهار، الأمر الذي استلزم تدخل السلطة في بناء السدود وتوزيع المياه، مما جعل لها مكان قوي في حياة الأفراد، تتطور هذه الثقافة لتصبح نمط يميز تلك المجتمعات.

عكس المجتمعات المطرية التي تعتمد على الأمطار في حياتها، أين عرفت السلطة تدخلا بسيط في حياة الأفراد، تتبلور ثقافة ثانية في سلوكها، لذلك وفالدول النهرية هي دولة تملك قابلية للاستبداد مثل مصر، سوريا، العراق...، عكس الدول المطرية كالجزائر، غير أن هذا الاتجاه عجز عن تفسير الشمولية في المغرب وتونس رغم تقاسمها مع الجزائر لنفس المناخ.

هذه أغلب المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي وإن كانت هناك مداخل أخرى على غرار مدخل المصالحة الوطنية "للباحث رشيد لزرق" الذي يرى أن المصالحة الوطنية تقوم على أساس معالجة تجاوزات حقوق الإنسان قصد القطع معها وضمان عدم تكرارها في المستقبل. والقطيعة لا تعني الانطلاق من الصفر بل تعني التغيير والتجديد وبناء خطوات تواصل المراحل المساوية في ماضي الشعوب وتاريخها. وهناك تجارب دولية للمصالحة الوطنية كتجربة جنوب إفريقيا والشيلي حيث فتح حوار وطني حول حقوق الإنسان بين مختلف الأطياف المجتمعية لمعالجة قضية الانتهاكات ومصير المعتقلين ولهذه الغاية أنشأت لجان للبحث والتحقيق بهدف الوصول إلى المصالحة الوطنية<sup>1</sup>.

من خلال دراسة التحول الديمقراطي تم التوصل إلى أن:

- 1- يقوم التحول الديمقراطي باعتباره عملية انتقال أو تحول، من نظم الديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية على مبادئ وأسس أهمها، التعددية السياسية والحزبية ونزاهة ودورية الانتخابات، وضمان تداول سلمي على السلطة ووجود مؤسسات سياسية فعالة.
- 2- عملية التحول الديمقراطي هي عملية طويلة المدى تقوم على تتابع زمني، من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي، ثم المرحلة الانتقالية، وصولاً إلى مرحلة تعزيز وترسيخ هذا التحول الديمقراطي.
- 3- أن عملية الترسيع الديمقراطي هي آخر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، تركز على جملة من المتغيرات التي تساهم في ترسيخ هذا التحول، وهي على تنوعها متداخلة فيما بينها، رغم اختلاف أهميتها من متغير لآخر.
- 4- هناك العديد من المداخل النظرية التي حاولت تفسير عملية التحول الديمقراطي اختلفت باختلاف توجهات الدارسين ومجال تخصصهم.

<sup>1</sup> - قطاف تمام، مرجع سابق، ص 68.

الفصل الثاني:  
خلفية وأسباب التحول  
الديمقراطي في تونس

## تمهيد:

انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، فكانت ثورة خبز ضد الفساد والتهميش، ولعل التاريخ يبين أن أغلب الثورات كانت في بدايتها ثورات خبز، فالثورة التونسية مثل كرة الثلج بدأت بالمطالب الاجتماعية ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغيير راديكالي للنظام، واقتلاع حزب له أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية، باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد.

## المبحث الأول: بيئة النظام السياسي التونسي من الاستقلال إلى الثورة

يعود بدء تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية عقد الثمانينات، عندما أعلن الرئيس بورقيبة في أبريل 1971 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوى أجنبية ماديا أو إيديولوجيا، ونتيجة الأزمات التي تعرض لها الحزب الحاكم، وتزوير الانتخابات عام 1981 و "إنتفاضة الخبز في جانفي 1984، التي مثلت قطيعة بين السلطة والمجتمع المدني بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي البطالة، ووقوع الاضطرابات والإضرابات التي امتدت إلى قطاعات العمال، في ضوء هذا التوتر، أقدم النظام الحاكم على إعلان حلة الطوارئ عام 1984 ووقف الإصلاحات السياسية"<sup>1</sup>.

فبورقيبة الذي كان أول رئيس لتونس منذ استقلالها، بعدما حارب المعارضة حتى فككها وشردها، وحارب النقابات العمالية التي ساندته، وتخلص من جميع خصومه، وضرب اليمين باليسار والليبرالي بالاشتراكي. ثم تفرغ لبناء تونس الدستورية، حيث وضعها على سكة الحداثة بالمفهوم العلماني، بعد تفرغه منذ 1981 للتيار الاسلامي، ومن أجل بناء تونس العلمانية<sup>2</sup>.

وضع يده بالكامل في يدي فرنسا وأمريكا، معلنا انضمامه للمعسكر الرأسمالي متحديا الاتحاد السوفياتي، وكل الأنظمة السائرة في فلك الاشتراكية، ولما انتصرت "الثورة الخمينية" في إيران سنة 1979 وضع بورقيبة برنامجه الجديد "لتطهير الساحة التونسية من الخوانجية" وهو مصطلح بورقبي يعني كل من لهم صلة بمسمى "الإسلام السياسي"، وبدأت المعركة مع الاتجاه الإسلامي والذي أصبح يعرف فيما بعد باسم حركة النهضة، أخريات أيام بورقيبة صار الحزب هو الدولة (الحزب الدستوري الديمقراطي)، والدولة هي الحزب<sup>3</sup>.

كانت الأحداث المتسارعة قد "أوجدت فراغا مهولا" في محيط الرئيس، وفي المؤسسة العسكرية وفي الإدارة، وفي حياة الناس... في نفس الوقت صعد الضابط الشاب بن علي وتحول من مجرد شاب موظف عند بورقيبة إلى رأس هرم الجهاز الأمني، ثم إلى السفارة في بولونيا... ثم إلى وزير الداخلية... ثم يسيطر نفوذه على جهاز الحزب الحاكم، ثم أعلن القيام بانقلاب ناعم بالإعلان

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديدة للتغير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 146.

<sup>2</sup> - حسونة مصباحي، رحلة في زمن بورقيبة. دار آفاق - برسبكيف للنشر، تونس، 2011، ص 119.

<sup>3</sup> - أبوجرة سلطاني، أنظمة في وجه الاعصار-ثورة تونس نموذجاً- الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 22.

عن شغور منصب رئيس الجمهورية بقرار طبي، أظهر بورقية في حالة يرثى لها، فكانت إزاحته الدستورية -وفق المادة 56 من الدستور- إكراما لنضاله<sup>1</sup>، وهكذا تربع الجنرال بن علي على عرش تونس يوم 07 نوفمبر 1987 في يوم وطني مشهود عن طريق "إنقلاب أبيض" باركته كل الأنظمة المتحركة في الليبرالية، ثم توالى رسائل التأييد والمساندة من داخل تونس نفسها، وهلت كل التيارات "للطور الجديد" الذي خلص تونس "من أساليب حكم الفرد"...

وفي ظل هذا الظرف تبنى بن علي خطابا إصلاحيا أكثر وضوحا مقارنة بالمرحلة السابقة، وبالتالي سارعت بعض الأحزاب إلى تغيير أسمائها لتواكب حركية هذا الطور الجديد، الذي وعد بفتح الفضاءات المغلقة، وتعهّد بإحداث القطيعة من الماضي، وإطلاق الحريات ومشاركة الشعب التونسي في إعادة بناء تونس، وكما فعل بورقية تماما سارع بن علي إلى تغيير اسم الحزب الحاكم ليعوض "الاشتراكي" بالديمقراطي، ليصبح اسمه الجديد "التجمع الدستوري الديمقراطي" بعد سنة واحدة من بداية التحول، يوم 07 نوفمبر 1988 لتكريس الديمقراطية والسماح بالتعددية وإطلاق الحريات، بما فيها الحريات السياسية، وحرية الإعلام والصحافة، والسماح بأي نشاط علني مرخص<sup>2</sup>.

وخلال سنتين فقط من هذه الإجراءات الديمقراطية المعلنة في الخطاب الرسمي لقائد التحول التف الحزب الحاكم على كل شيء وهيمن على كل شيء، واحتكر كل ما يتحرك في تونس، ونقل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بما فيها (الدين، المساجد، الأذان والصلوات والدعاء والحجاب... إلخ) من أطرها الشعبية ومؤسساتها الرسمية إلى "الجهاز الأمني" الذي أصبح فيما بعد هو السلطات الثلاث، بل صار هو تونس، جهاز مغلق يعصي على الناس أنفاسهم ويتجسس عليهم فيراقب كل شيء في حركاتهم وسكناتهم، حتى مضامين الدعاء الذي يرفع به الأئمة أكفهم إلى الله أيام الجمعة ورمضان والعديد كانت الإجراءات في غاية الصرامة والتضييق، ومن أخطر هذه الإجراءات التي اتخذت:

- تم ترحيل الموارد البشرية التابعة للجهاز الأمني إلى جميع مؤسسات الدولة ليشغلوا المواقع المتقدمة.

<sup>1</sup> - بلقزيز، مرجع سابق، ص 148.

<sup>2</sup> - سلطاني، مرجع سابق، ص 28.

- تم الاستحواذ على مؤسسات الحزب، الذي كان يحكم باسم بورقيبة فتغير إسمه (من الاشتراكية إلى الديمقراطية) وصار يحكم تونس باسم بن علي.
- تم التراجع عن "الخطاب الديمقراطي" إلى الخطاب الأمني بحجة تأمين الدولة من زحف الأصولية وتيار "الإسلام السياسي".
- تمت كذلك تصفية من بقي من "رجال بورقيبة" و رجال مزالي، وراشد الغنوشي والمرزوقي، والنقابات العمالية والمهنية... إلخ.
- تمت السيطرة على الإعلام والصحافة والبنوك والعقارات الفلاحية (الزراعية) والمعمارية (الصالحة للبناء والمشاريع الاستثمارية،...).

في الوقت الذي كان الشعب التونسي ينتظر انفتاحا على الحياة السياسية، إذا بقائد التحول يبدن عهده الجديد بقطع الصلة مع التيار الإسلامي عامة، وحركة النهضة على وجه الخصوص، ويعلن عداؤه لها، ويعطي الإشارة الرسمية لتفكيك هيكلها وتشريد رجالها<sup>1</sup>.

وفي أقل من سنتين تم حسم المعركة نهائيا، واختفت المظاهر الإسلامية من تونس بالسجن، التشريد، القمع والتهم الباطلة.

حيث بن علي قدم نفسه منذ توليه الحكم، على أنه زعيم الإصلاح الذي يضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها، وتكريس دولة القانون والمؤسسات، إذ قام بإصلاحات دستورية وسياسية.

فركز على إعلان مشروع التغيير في 07 نوفمبر 1987 على إصلاح النظام في اتجاه "حياة سياسية متطورة تعتمد حق تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية" ومن منطلق "أن شعبنا بلغ من النضج والوعي ما يسمح لكل أبنائه وفتاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونهم"، "على أساس السيادة الشعب". وفي هذا السياق قام بعدد من الخطوات باتجاه الانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية. وكانت أول الخطوات التي قام بها في عام 1988 هي تحديد مدة حكم الرئيس بثلاث ولايات، ويمكن رصد الخطوات التي أعلنها على الصعيد السياسي في ما يلي:

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 33.

- تنقيح الدستور، وإلغاء الرئاسة مدى الحياة: "يجوز لرئيس الجمهورية أن يعدد ترشحه مرتين متتاليتين".

- السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساسا للمرحلة الجديدة، شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية التونسية<sup>1</sup>.

- إصدار قانون الأحزاب السياسية في ماي 1988، وإلغاء نظام حزب واحد.

- تنقيح المجلة الانتخابية عدة مرات (1988، 1090، 1993، 2000، 2003).

- حصول المعارضة على نسبة 20% من إجمالي المقاعد في مجلس النواب.

- إدخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية بحيث يحقق لكل حزب له نواب في البرلمان أن يقدم مرشحيه.

- وفي ظل هذه الإصلاحات جرت انتخابات تشريعية ورئاسية، فأصبحت المعارضة بموجبها ممثلة في البرلمان، وقد جاء في الخطاب رئيس الدولة: "سعيًا إلى توفير حظوظا أكيدة لتجسيد التعددية السياسية في مجلس النواب بتمثيل الأطراف السياسية التي لها وزن في المجتمع، قررنا تعديل نظام الاقتراع في هذا الاتجاه لنضمن به مرحلة انتقالية ونقله نوعية نحو التعددية في هذه المؤسسة الدستورية".

- أما من الناحية الاقتصادية، حاولت الجمهورية الثانية مواكبة التحولات العالمية، والتصدي لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفاوض في شأنه مع صندوق النقد الدولي، وتحرير الاقتصاد تحريرا عاما من رقابة الحكومة المركزية، مع التوجه نحو السوق العالمية، ونية صريحة بتحويل أجزاء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة.

وفي نطاق تشجيع سياسية الانفتاح الاقتصادي بعد إزالة القيود على الاستيراد، قامت الحكومة التونسية بتخفيف القيود المفروضة على المبادلات بالعملية الصعبة التي تقوم بها الشركات المقيمة في تونس، حيث أصبح لهذه الشركات، المخصص إنتاجها للتصدير لتلبية حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، الحق في أن تقوم بجميع تحويلاتها المالية فيما يتعلق بأنشطتها إلى العالمية، الحق في

<sup>1</sup> - محمد شليبي، (انعكاسات الدولة التعااضدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي)، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، العدد العاشر، ص 125.

أن تقوم بجميع تحويلاتها المالية فيما يتعلق بأنشطتها إلى خارج البلاد بكل حرية. وقد جاءت هذه الإمتيازات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، حيث لم تعد الاستثمارات الأجنبية بحاجة إلى الموافقة المسبقة من البنك المركزي لاستعادة رؤوس أموالها أو نقل أرباحها إلى الخارج<sup>1</sup>.

كما جاء في إصلاحات الرئيس:

التحديث أو التطوير: وطريقهما الخط التنموي الذي يعد فيه على فتح كل الورشات في تونس، بالاندماج اللامشروط في سيرورة الاقتصاد الكلي وتمويل اقتصاد السوق، مع التركيز على متطلبات التحديث والعصرنة والتطوير والتأهيل، وربط اقتصاديات تونس بحركة رؤوس الأموال والشركة الأورمتوسطية، لاسيما مع دول شمال المتوسط، وتنمية السياحة والتبادل المعرفي والتأهيل بعد بعد إعادة الهيكلة لقطاع المؤسسات والصناعة الصغيرة والمتوسطة وسائر الخدمات.

فسياسة التحديث مست المجال الاقتصادي، التنموي وحتى الايديولوجي، مع المحافظة على إنجازات بورقية في المجال الاجتماعي العلماني ذي العلاقة بالإسلام والشرعية الإسلامية، كنموذج قانون الأحوال الشخصية، المرأة، وتمهيش دور الإسلام في حياة الناس،...<sup>2</sup>.

#### - أثر الإصلاحات التي قام بها بن علي في الاستقرار السياسي والاجتماعي في تونس:

يعد التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التداول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة تفرز برلمانا يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، تضمن له الديمومة والاستمرارية، فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية، وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لأن تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، فيدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقيادته، وفي هذا الإطار يعرف ريتشارد هيغوت (R.Higgott) الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 126.

<sup>2</sup> - سلطاني، مرجع سابق، ص 59.

مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع بعيدا عن العنف واستنادا إلى الشرعية. إن من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في النظام السياسي تفشي العنف المجتمعي والشعبي، من أعمال شغب وتظاهرات واضطرابات، كنتيجة لشعور المواطنين بالإهمال والإقصاء السياسي، وتغييب المشاركة السياسية، واستشرء الفساد السياسي، وفشل برامج التنمية المستدامة والسياسات التنموية.

إن متتبع المشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على مستوى الواقع، والفجوة بين الأطر والهيكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من ناحية، والواقع السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع. فالنخب الحاكمة في البلدان العربية، التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود والمتردد على نظامها السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع. فالنخب الحاكمة في البلدان العربية، التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود والمتردد على نظامها السياسية، تتبع في الوقت عينه سلوكا مناقضا، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسين. ويمكن رصد مظاهر المفارقات فيما يلي<sup>1</sup>:

أ- المستوى الدستوري: لقد أسس التعديل الدستوري لمركزية النفوذ، وهياً الحكم الفردي في تونس من خلال الصلاحيات والسلطات التي منحها لرئيس الجمهورية، فهذا الأخير هو الذي يعين لأعضاء الحكومة، ويرقي القضاة وينقلهم، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري (الغرفة الثانية)، بالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات، ويسحب من السلطة التشريعية والسلطة القضائية جوهر وظائفها ورسائل الدفاع عن اختصاصاتهما.

ب- مستوى الحريات العامة والفردية: لم يخصص الدستور التونسي الجديد قسما مستقلا لباب الحريات، بل جاءت النصوص المتعلقة بشت أشكال الحريات العامة موزعة على مختلف فصول الدستور. أما القوانين المتعلقة بالأحزاب والصحافة والانتخاب، فهي تستند إلى وزير

<sup>1</sup> - المعز العبيدي، أخطاء السياسيين التونسيين من تونس بوقبية إلى النهضة. المغاربة للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2014، ص 95.

ت-الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض إعتقاد أي حزب أو صحيفة، وعلى مستوى الممارسة والواقع، يلاحظ القيود المفروضة على حقوق النشر والتعبير والتجمع، باستثناء الحزب الحاكم الذي ينفرد بتأطير المواطنين وتوزيع شعبه على أحياء المدن والأرياف بشكل يضمن تغطية ترابية شاملة. وعليه، أدى الإصلاح الحزبي إلى الانتقال من الحزب الواحد إلى الحزب المهيمن.

ج- الانتخابات والمشاركة السياسية: إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية التعددية يلاحظ أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الأعوام 1989، 1994، 1999، 2004 لم تحدث تغيراً ملموساً في وضع الحريات، ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير<sup>1</sup>.

د- تنامي الهاجس الأمني: يلاحظ تنامي المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي، وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف والادوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحول خلايا الحزب إلى ما سمي بلجان الأحياء التي عملت كخلايا مدنية أمنية<sup>2</sup>.

هـ- الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلطية على مستوى السياسة: حاولت تونس انتهاج أفضل السبل لتجنب آثار الانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يعد الداعمة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي.

من خلال مراجعة التطورات السياسية الاقتصادية في تونس، ثبت أنها تطبق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تقوم على سياسات التحرير الاقتصادي، استجابة للضغوط التي تعرضت لها تونس من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذه السياسة في بادئ الأمر لم تكن تعني إلغاء دور الدولة بل تعني تغيير طبيعة هذا الدور.

و- تمدين الحكم: وفق النمط التونسي، بمعنى إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية وتقليص دورها لحساب الجهاز الأمني، وقوات مكافحة الشغب، والمقربين من الأصهار وحواشيهم، وصناعة نسيج غريب عن ثقافة الشعب التونسي، تمتد أذرعه الأخطبوطية إلى كل

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 96.

<sup>2</sup> - محمد فائز فرحات، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2004، ص 196.

هـ- مفاصل الدولة وهيكلها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية، ورجال المال والأعمال، والمجتمع المدني،...

و- الرهان على الخدمات: وهو القطاع الذي رقد الشمال التونسي وبعض المدن السياحية، فظهر التفاوت واتسعت الفجوة بين الشمال والجنوب داخل تونس<sup>1</sup>.

لما جاءت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 كشفت التوزيع المختل للثروات، والإحصاءات الإدارية الزائفة للنسب الحقيقية للبطالة، على سبيل المثال كانت الجهات الرسمية تتحدث عن نسبة 12% بطالة، فإذا بالأزمة تكشف بأن البطالة تتجاوز 30%، وصار المجتمع التونسي مهدد بالتفكك الاجتماعي بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية على اقتصاد تونس حيث كان لها أسوأ الأثر عليه (أثر الأزمة المالية على اقتصاد تونس) وخدماتها ووجهها السياسي. وهكذا شعرت الطبقة الوسطى بالتهديدات تقترب من منزلها فكثرت المعارضون للنظام داخل تونس وخارجها، واتسعت الفجوة بين السلطة والشعب من جهة، ثم بين المواطن وبين كوادر الحزب الحاكم من جهة أخرى<sup>2</sup>.

فجاءت أحداث "الحوض المنجمي" التي انفجرت في جنوب تونس في جوان 2008، لتكشف بدورها عن ثغرة في جدار الحكم وهي ثغرة المحسوبية المتفشية والبطالة التي توسعت لتكشف سياسة اللاتوازن بين شمال تونس وجنوبها.

وما زاد الطين بلة التناقضات والممارسة المستفزة لمحيط الرئيس الذي حول تونس إلى "مملكة طرابلسية" قادها أقارب الرئيس وأصهاره مع شبكة معقدة من رجال المال والأعمال كان يديرها آل الطرابلسي بالتنسيق مع "لوبيات" مستفيدة من تناقضات النظام الأمني والبوليسي السياسي، أيضا نفوذ نساء القصر أو ما يسميه البعض "السيدة الأولى"<sup>3</sup> التي كلما تدخلت في شؤون السلطة والمال كلما اتسعت دوائر الفساد، وقد تحولت من "السيدة الأولى" إلى "حاكمة قرطاج" بتركية من زوجها الذي سلم لها مفاتيح القصر الرئاسي، وصلاحيات عرفية لم يصدر بها قرار، هذا ما وضع كل مفاتيح تونس بين يديها ويدي أشقائها العشرة وأصهار زوجها، فعجلت السيدة ليلى الطرابلسي حرم الرئيس بن علي بسقوط الحاكم على يدي شعبه بثورة يحركها ظلم، وتصعد أركان

<sup>1</sup> - سلطان، مرجع سابق، ص 41.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 43.

<sup>3</sup> - فرحات، مرجع سابق، ص 48.

النظام وتسارع تفكيك أحجاره بممارسات مستفزة للشعب ومغيضة للحواشي، بالتدخل في صلاحياتهم، أو تجاوزهم فيما هو من صلاحيات رئيس الجمهورية، مثل:

- تعيين وإنهاء مهام رجال الدولة.
- توزيع وإعادة "تأمين" الأموال العمومية.
- بسط النفوذ على ممتلكات العام والخاص.
- إعطاء ومنع بغير ضوابط دستورية.
- ترأس الجمعيات والنخب والنوادي أو حلّها،... إلخ.
- توقيف أو تجريد المشاريع أو إقامة مشاريع ضرار موازية لها... إلخ.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الفرق الوحيد بين مرحلة بورقيبة و مرحلة بن علي هو أن الأول حوّل تونس إلى "مملكة خاصة" بشخصه، فسّمّاها "تونس البورقيبية"، وصار هو نفسه "شخصيا" الحزب، والحكومة والنظام، والبوليس، والدولة، والشعب، بل هو "تونس". أما الثاني فحوّل تونس إلى "مقاولة ذات أسهم"، للعائلة الحاكمة والأصهار والحواشي، تملك فيها هذه العائلة 51% هي أرصدة الزمرة الحاكمة وبطانة الرئيس و"ملكة قرطاج"، وتملك فيها جهات أخرى أسهمها 49%، هي مجموع أسهم رموز الحزب، وقيادات الأمن<sup>2</sup>، و"البوليس السياسي" وبعض من ساقهم الحظ ليكونوا من كبار رجال شرطة النظام العام، أمّا الشعب فكان خارج هذا التوزيع، غير ذلك فإن كلا النظامين متشابهين، فهذه هي الصورة التقريبية لتونس خلال 55 عام.

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 49.

<sup>2</sup> - سلطان، مرجع سابق، ص 41.

## المبحث الثاني: الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للثورة

### أولاً: الخلفية الاجتماعية

يظل العامل الاجتماعية أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينات والسبعينات وانتفاضة الخبز في 1984 كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة، وتفشي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية.

#### أ- البطالة:

يعتبر الشغل فاعلا اجتماعيا أساسيا، ومن عناصر مقاومة البطالة ومواجهتها، فعندما تلتقي عوامل الهشاشة والبطالة والهامشية، تنشأ بيئة لا يمكن أن تطاق، وتكون الاحتجاجات في تونس بمطالب الفئات المهمشة، وخصوصا الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، الذين يطالبون بتوفير فرص عمل لهم، لاسيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة وصلت إلى حوالي 14%، حسب الاحصائيات الرسمية. وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة، منها مثلاً مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية، ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي. كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات بتوزيعها الجامعات داخل كل ولاية تقريبا، وهو ما أدى إلى الاختلال بين العرض والطلب، فأصبحت الجامعة التونسية تعيش ضغوط التكوين، ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادراً على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة، ففي عام 2009/2008، وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي إلى 200 مؤسسة منتمية إلى 12 جامعة، سجل فيها عدد كبير من الطلبة، يكونهم 2000 مدرس، لكن المشكلات تكمن في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية (80 ألف متخرج)، وعجز اقتصاد البلد، بقطاعيه العام والخاص عن استيعابهم<sup>1</sup>.

يضاف إلى ذلك أن الشهادات التي تعترف بها المؤسسات العامة والخاصة لا ينتدب أصحابها للعمل.

<sup>1</sup> - بلقزيز، مرجع سابق، ص 158.

## ب- الغبن الاجتماعي:

وهو يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي، فالألم النفسي الذي يتحوّل إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون حفنة من العائلات المنتدة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش في البذخ والترف على حسابهم وحساب كدحهم وشقائهم، وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها على الحكم.

## ج- غياب العدالة الاجتماعية:

تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الإضرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة، حيث اقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأَنَّها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، وهو ما أدّى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة باتجاه الجزائر، فرارا ممّا أسموه تدهور ظروف المعيشة بفعل غياب برامج تنمية عن هذه المناطق التونسية المعزولة. وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لا علاقة لها بالوضع العام في تونس.

## د- الفساد الإداري المالي:

يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحوّل إلى داء سرطاني يخطر في جسم الإدارة والمجتمع ككل.

## هـ- تدهرج الطبقة الوسطى:

تنامي في تونس خلال السنوات الأخيرة تدهرج الطبقة الوسطى في المجتمع، بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود<sup>1</sup>. من الناحية الاجتماعية، تؤدي الفئة الوسطى دورا أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، إذ تشير إحصاءات رسمية إلى تضاعف عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق على شراء البيوت والسيارات الخاصة والأثاث 16 مرة في خمسة لأعوام، فارتفع من 50 ألف شخص عام 2003 إلى 800 ألف شخص عام 2008 محققا رقما قياسيا، ويقول خبراء اقتصاديون إن غالبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيت جديد أو سيارة أو لشراء

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 159.

الأثاث والتجهيزات المنزلية، وحتى للمصروف الشهري، وهو ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة<sup>1</sup>.

يمكن توضيح ما سبق من خلال التطرق للأطروحات والنظريات الآتية:

## 1- الأطروحة النفسية (نموذج الحرمان):

بلور هذه الأطروحة عالم الاجتماع السياسي "تايد روبرت غير" في كتابه "الموسوم"، تنطلق هذه الفرضية السيكلوجية القائمة على فكرة أن العنف السياسي يتولد من فعل غير عقلائي إزاء حالة الشعور بالإحباط والكبت. وترتكز الأطروحة الأساسية لهذا الكتاب على مفهوم "الحرمان النسبي" ويقصد به شدة التناقضات التي تظهر داخل نظام سياسي معين بين التوقعات والمطالب المادية للناس، وقلة إشباع حاجاتهم من طرف النظام، وهو ما يولد السخط والغضب إزاءه. وترى هذه الأطروحة أنه كلما كان تبرير الناس المعياري للعنف أكبر، إن النموذج التحليلي الذي يؤطر هذه الأطروحة يتمحور حول تحليل ظاهري التمرد والاحتجاج لدى البشر، وذلك من خلال حالة "الاستياء الشعبي" أو ما وصفه تايد روبرت "بالحرمان النسبي" الذي يتولد عند الشعور بالفرق "السلي" بين الخيارات التي يشعر الفرد بأنه من المسموح له أن يطمع فيها، والخيارات التي يستطيع فيها الحصول عليها<sup>2</sup>.

## 2- الأطروحة الاجتماعي-التاريخية:

تقوم هذه الأطروحة على نظرية "الصراع الطبقي"، كما بلورتها الأدبيات الماركسية عن الثورات، ومن بين النصوص التي اعتمدت هذا الإطار النظري، نجد مؤلف "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" للباحث "بارينغتون مور"، ترى أطروحة "مور" أن الثورات تحدث عندما يكون هنالك صراع طبقي داخل المجتمع.

## 3- نظرية تعبئة الموارد: (Resource Mobilization)

ظهرت هذه النظرية سنة 1977، كبديل عن النظريات التنموية التي اعتبرت التمرد والاحتجاج فعلا غير عقلائي، تُركّز هذه النظرية على عنصر التنظيم، الذي يعتبر عنصرا ضروريا

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 160.

<sup>2</sup> - محمد ضريف، لماذا وكيف يتمرد البشر؟، تاريخ التصفح: 2015/05/26، الساعة 23:40،

لفهم ديناميكيات الأفعال الجماعية، سراء كانت عبارة عن حركات اجتماعية أو جماعات مصالح، فهذه الحركات حسب هذه النظرية تنظم نفسها إما لتحقيق مطالب خاصة، أو الدفاع عن قضية ما كحقوق الإنسان، وتشكل هذه الحركات من أشخاص يندرون من ملهم ووقتهم للدفاع عن قضايا يؤمنون بها، كما تُركّز النظرية "تعبئة الموارد" على الإعلام والإشهار كعمل أساسي في عملية تعبئة الحركات الاجتماعية.

#### 4- نظرية الفرصة السياسية (Political Opportunity)<sup>1</sup>

ارتبط ظهور هذه النظرية بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم، في العقد الأخير من القرن العشرين، كما ساهمت ظاهرة "العولمة" في فتح قنوات وفرص سياسية كبيرة للحركات الاجتماعية، ترى نظرية "الفرصة السياسية" أن نجاح أي حركة اجتماعية مرتبط بقدرتها على رصد والتقاط الفرص السياسية، التي توفرها القنوات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها، إن الإرادة في التغيير الاجتماعي والسياسي، يقتضي من الحركات الاجتماعية أن تتوفر على "لحظة انفتاح" التي تكون مؤشرا على ما يسمى "بالفرصة الكبيرة" التي يكون فيها النظام السياسي وجهاز الدولة، أكثر تعرضا للتحديات السياسية.

#### 5- نظرية التأطير (Framing)

يرجع أصل هذه النظرية إلى التراكم الذي عرفته الدراسات اللسانية في مجال اللغة، ولاسيما "النظرية التأويلية" فالفعل الاحتجاجي للحركات الاجتماعية حسب هذه النظرية، مرتبط بقدرتها على إعطاء معاني ودلالات عاطفية لفعالها، وقدرتها على خلق إطارات ذات بعد تراجيدي، يسهل لها عملية التعبئة لتحقيق أهدافها، وتلعب وسائل الإعلام المرئية دورًا مهمًا في خلق هذه الصورة، لا سيما في فترات الثورات والاحتجاجات، فمثلا "قناة الجزيرة" ساهمت في خلق مجموعة من الصور والدلالات والمشاعر السياسية وتأويلها لما يخدم إسقاط أنظمة مستهدفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق.

فالفرد في المجتمع التونسي يشعر من جهة بأن حقوقه في بلده لا تراعي ولا تصون كرامته، ليس فقط بسبب الفقر والعوز، بل بسبب انتهاك القوانين والتمييز في المعاملة بين مواطن وآخر، كما يشعر من جهة ثانية بأنه ينتمي إلى بلدان تفتقر إلى المصداقية والمشروعية، وهذا ما يجعله يبحث عن رد اعتبار أو فعل اعتراف على المستوى الوجودي<sup>1</sup>.

### ثانيا: الخلفية الاقتصادية

لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسية التحرير الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الانفاق العام وتخلي الدولة عن سياسية التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الهوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي.

فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس، الذي دفع إلى الانفجار يعتبر الأفضل مقارنة بسائر البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة والقوة الشرائية ونسبة النمو الاقتصادي، وإدارة الأعمال وتكنولوجية الإعلام والاتصال، في ظل شح الموارد في هذا البلد، الذي يعتمد على الزراعة والسياحة، فإن المشكل يكمن في انعدام التوازن في النمو الاقتصادي، فالمحافظات الجنوبية التونسية، التي شهدت الاضطرابات الأخيرة، تشتكي قلة الأموال المرصودة لمشروعات التنمية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاطلين، كما يشتكي أبنائها التمييز في الوظائف العليا، وغياباً جزئياً أو كلياً للعدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الثروة، واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وتفشيا للفساد، حيث يدل مؤشر منظمة الشفافية العالمية لعام 2007، على توقعات تنذر بما هو أسوأ إذ تراجع ترتيب تونس من المرتبة 43 في عام 2005 إلى المرتبة 61 في عام 2007.

وبالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية، يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن العمل في القطاع

<sup>1</sup> - علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 110.

الموازي (باعة متجولون) أو يبحثون عن قنوات سرّية للهجرة إلى أوروبا. إن غياب المرونة حال دون جعل القطاع الموازي متنفسا لاحتقان سوق العمل في تونس، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية في 2008-2009، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيرا مباشرة، وتجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الاقبال السياحي، وانخفاض استهلاك الملابس<sup>1</sup>، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصادية التونسي.

وقد أدّت اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى تدمير كامل للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية، التي كانت في طريقها إلى التطور<sup>2</sup>.

حيث كان الخطأ الاستراتيجي القاتل الذي وقع فيه بن علي هو ربطه الاقتصاد التونسي بدورة الاقتصاد العالمي عامة والأوروبي خاصة، واقتصاديات البلدان الثلاثة الرخوية في الإتحاد الأوربي (إسبانيا، إيطاليا والبرتغال) فلما تحولت الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية تعرّت هذه الكيانات وتوسعت تداعيات الأزمة على الجبهة الاجتماعية، فظهرت عيوب ربط "خصوصيات" الشرق بتقليد الغرب.

بالإضافة إلى وجود عامل آخر خارجي، هو أزمة الغذاء العالمي التي ضربت موجته الواسعة كثيرا من الأقطار، وأثرت على بنية هذه المجتمعات بسبب الارتفاع الجنوبي لأسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وتداعيات ذلك على القدرة الشرائية وعلى الأمن الغذائي العالمي المرتبط هو الآخر بأسعار هذه الموارد الأساسية في البورصة العالمية.

لقد ربطت تونس اقتصادياتها وسياحتها وخدماتها وسياسيتها الإنمائية، وحتى "مستقبلها" بالإتحاد الأوربي، وقد تسرعت تونس في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، واستفادت من الامتيازات قبل 2008، لكن مع حلول الأزمة جاء وقت دفع فاتورة ربط الصغار بالكبار.

ولأن تونس ليست دولة نفطية فقد كان التأثير على اقتصادياتها عاجلا بمجرد أن تأثرت دول شمال المتوسط، ولم تعد الصناعة السياحية ذات جدوى، كونها هي الأخرى مرتبطة بالرخاء على الصفة الأخرى، وحينما تنحسر دائرة السياحة تتسبب في كساد السوق كله، ويكون المتضرر الأكبر من هذا التراجع هي الطبقة المتوسطة ثم اليد العاملة في أوساط الشباب، مما يدفع إلى واحدة من ثلاث:

<sup>1</sup> - بلقزيز، مرجع سابق، ص 160.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 161.

- إما "الهجرة السرية" إلى الشمال بحثا عن مورد رزق أفضل، أو البحث عن مكان آمن، وهذا الخيار لم يعد سهلا خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من إجراءات مكافحة الإرهاب وتخفيف متاعبه.
- وإما أن يفكر الشاب في "التجارة الموازية" والنشاطات المحظورة كالتهريب، والاتجار بالمخدرات والرقيق الأبيض والارتقاء في أحضان الإرهاب والمافيا وجماعات المصالح المتخصصة في "غسل الأموال"، وكلّها ممارسات خاطئة تعمق من مأساة المجتمع<sup>1</sup>.
- وإنما أن يتنامى "العنف الاجتماعي" داخل كل قطر، وتتجمع الطاقات العاطلة عن العمل في "بؤر التوتر" فتفجر طاقاتها في الثورات والاحتجاجات وتصفية الحسابات من الأنظمة التي عجزت عن توفير منصب شغل لعاطل، كما عجزت عن تأمين الغذاء لمواطنيها أمام مشاهد مستفزة لمشاعر العاطلين عن العمل والمحرومين والمهمشين من عامة الشعب.
- من هنا يمكن أن نفهم بوضوح أن المشاكل الاقتصادية تنتج لنا مشاكل اجتماعية، والتي كانت سببا رئيسيا في قيام "ثورة الياسمين"، حيث أن أول شعار رفعه المحتجون هو شعار اجتماعي تحت عنوان "الشغل استحقاق يا عصابة السراق"، أي أعطونا عملا نستحقه لأنكم سرقتم حقنا في الشغل وشكلتم عصابة من اللصوص لا تعمل ولا تسمح لغيرها بالعمل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سلطاني، مرجع سابق، ص 70.

<sup>2</sup> - حرب، مرجع سابق، ص 113.

## الفصل الثالث:

سياقات ومسار التحول  
الديمقراطي في تونس

## تمهيد:

إن حادثة حرق محمد البوعزيزي لنفسه في 17 ديسمبر 2010، هي الشرارة التي أطلقت المظاهرات في وسط البلاد التونسية، وامتد الحراك الشعبي ليطال كل البلاد ويتحول لمظاهرات واحتجاجات عنيفة هزّت أركان الديكتاتورية.

ساهمت عدة عوامل في نجاح المسار الديمقراطي منها:

- الحركة الشبابية العفوية ومؤسسات المجتمع المدني.
- دور وسائل الإعلام والاتصال الذي أصبح بارزا في وقت العولمة، والذي ساهم في تسارع الأحداث.
- كذلك أول مسار انتخابي والذي ساهمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في نجاحه فكيف ساهم المجتمع المدني في نجاح مسار التحول الديمقراطي في تونس؟ وما مدى تأثير وسائل الإعلام والاتصال عليه؟ وهل يمكن القول أن أول مسار انتخابي نجح؟

## المبحث الأول: دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي في تونس.

اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس إثر قيام عاطل جامعي (محمد البوعزيزي) بإحراق نفسه في سيدي بوزيد، وذلك في 17 ديسمبر 2010، ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها لتصل إلى المدن الساحلية والسياحية، مثل سوسا، لتستقر في وسط العاصمة، مركز الثقل السياسي والاقتصادي في البلاد. واتخذت الاضطرابات أشكالاً جديدة تنوعت مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات والاضطرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، وشاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة (فئات الطلبة والعمال والموظفين والمحامين والأطباء)، وتجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوروبية، كباريس ولندن، حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية. وما يمكن رصده في الفعل الاحتجاجي هو ظهور الشباب كفاعل هام في المشهد السياسي، حيث انخرط في العديد من الحركات الاحتجاجية، وتحلّى بقدر كبير من الاستقلالية. ولم تقتصر المطالب في هذه التجمعات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية، وحق المواطنين في الإعلام والوصول إلى المعلومة، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى المطالبة بتنحية الرئيس من الحكم، وتسارعت الأحداث وارتفع مستوى المطالب إلى حد إسقاط النظام.

لقد طرأت مجموعة من التغيرات على الاحتجاج التونسي، شكلاً ومضموناً، لعل أهمها التسارع الكمي والنوعي، وتبني الانتفاضة المواجهة مع الأجهزة الأمنية حتى سقط منها قتلى بال عشرات. أما أهم الخصائص التي تميّزت بها الحركة الاحتجاجية، وهي:

- قاد الحركات الاحتجاجية شباب هم خرجوا الجامعات وحملة الشهادات العليا والعاطلين عن العمل. وقد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها حتى وصلت إلى المدن الساحلية وإلى العاصمة تونس<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - معتز القرقوري، (التنظيمات السياسية والمدنية)، في الانتقال الديمقراطي في تونس، دار محمد علي لنشر، تونس، 2012، ص 45.

- والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية، بسبب حالة الجمود والانقسام الداخلي التي شابت أحزاب المعارضة وخوفها من بطش السلطة.
  - عدم قدرة القوى السياسية (الأحزاب السياسية والجماعات غير السياسية) على التواصل مع قوى الاحتجاج الاجتماعي، بسبب غياب التحالف، أو على الأقل نوع من التواصل بين الشباب والعاملين في المجال السياسي.
  - الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات الاضرابات والاعتصامات، كبديل عن العمل السياسي، وبدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة ممثلة في الأجهزة الأمنية.
  - عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الاجتماعية والسياسية والحاجة إلى الإصلاح السياسي<sup>1</sup>.
- تُفيد بعض الشهادات أن ما حدث في 17 ديسمبر 2010، لم يكن وليد نوع من القرار الارتجالي حتى بالنسبة إلى محمد البوعزيزي ذاته. فقد سجلت محاولات مماثلة سنة 2010 في مدن مختلفة من البلاد التونسية.
- كان الجمهور المكابد للآثار الاقتصادية والاجتماعية لحالة التأزم الحادة التي مسّت البلاد وتكاثر مظاهر الظلم والتهميش والمهانة يُراكم على طول سنين تجارب نضالية جديدة، وتختبر أشكالاً جديدة من التحركات وطرقاً مبتدعة في الإعلام والاتصال والتجنيد والتعبئة، فمثلاً في سيدي بوزيد منذ 2008 تحولت النواة النقابية إلى نواة تشتعل على كل شيء فأصبح اسمها "جمعية الاعتصامات"، حيث تم تنظيم حوالي 200 اعتصام خلال عامين، وكان ينشأ لكل تحرك صفحة على الفيسبوك. لكن في 17 ديسمبر كان هناك جسد محترق...، إذ كان للشعب دربة عامين، فأصبح يتحرك بمجرد تلقي الخبر بالهاتف، ويتحرك على هيئة شبكة ريزو أي شكل تنظيمي جاهز للحركة.
- تم تكوين أول لجنة لمساندة أهالي سيدي بوزيد والتي تأسست يوم 17 ديسمبر 2010 في الليلة التي أعقبت حرق البوعزيزي نفسه، إذ تكوّنت من أربعة نقابيين ومن الغد نظموا اجتماعاً عاماً واعتصاماً جماهيرياً شعبياً، في تلك الحركة وجد خطّان<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - بلقزيز، مرجع سابق، ص 154.

<sup>2</sup> - منير السعداني، (الشباب يريد ويدع ما يريد). في الانتقال الديمقراطي بتونس، دار محمد علي للنشر، تونس، 2012، ص 10، 11.

- خط شبابي عفوي.

- وخط نقابي كان يركّز على اطلاق صراح المعتقلين.

إن الآثار التي خلفها حرق البوعزيزي نفسه دلّت على أن الاحتجاج صار أمراً معتاداً وممارسة مشروعة. تنوعت الحركات الاجتماعية بين الاحتجاجية والمطالبة وبين الجزئية والشاملة وبين المنظمة والعفوية وبين المستدامة وقصيرة المدى، وهذه الحركات اتسمت بالجدّة في نواح عديدة، أولها هو اتّخاذها طابعاً انفجارياً جسّدت الأشكال المتبعة، وفيها التظاهر النهاري والليلي والاعتصام والمواجهة مع قوّات الشرطة واحتلال المقرّات الإدارية والأمنية وصولاً إلى حرق البعض منها ونهب محتوياتها... وكان خوض تلك الأشكال الاحتجاجية والمطلبية يتم في نقاط مفصلية بين المدن أو القرى إما لكونها مقرّات للسلطة الإدارية والسياسية والحزبية أو لقرىها من مراكز العمل التي كانت إدارتها محل تزايد للشك والريبة والاهتمام بفساد الدّمة والخضوع لمنطق تصرف غير مهني لأنه مرتش ومستخلص لمكاسب غير مشروعة سواء كانت من طبيعة عروشية أو جهوية أو سلطوية...، ومن ناحية أخرى كانت تلك التحركات تستثير مشاركة أعداد متزايدة من الأهالي غير منحصرة في قطاع مهني محدّد أو فئات عمرية معيّنة أو انتماءات اجتماعية مخصوصة... مما حوّلها إلى مواجهات شاملة بين شرائح واسعة من المواطنين والأهالي والنظام الإداري الأمني- السياسي محسّداً في إدارات شركات حكومية ضخمة تحكم تفاصيل الحياة اليومية أو مراكز إدارية مثال: المعتمديات أو الولايات أو مراكز أمنية ومحلات الايقاف والمحكمة أو مقرات رسمية للحزب الحاكم<sup>1</sup>.

كانت تلك التحركات تجمع أعداد متزايدة من الشباب من الجنسين تتساند في تكتيلهم نضالياً أو أواصر عائلية أو جبلية وخبرات مشتركة في مقاومة البطالة والتحاييل على المراقبات الإدارية للعاملين أعمالاً موسمية غير مرخص فيها وتجارب متشابهة في معاناة التفقر العائلي. وفي الجهة المقابلة عوّلت "المعالجة" الرسمية لهذه الحركات على الاستنجد بالآلات الأمنية والعسكرية والإدارية والحزبية بحيث دلّت وفي كل مرّة على أن السلطة تعتبر ما يحدث من قبيل المواجهة الشاملة. وكان ذلك هو الطريق إلى المظاهر الأكثر جدّة في الحركات الاجتماعية وخاصة في الحركة التي اندلعت يوم 17 ديسمبر 2010.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 12.

خلال الأسبوع الأول من الحركة الاجتماعية وصولاً إلى يوم 24 ديسمبر 2010 كان الجمهور المتظاهر والمحتج مشاركاً في المسيرات، خائضاً مواجهات جسداً لجسد مع قوات الأمن ومنخرطاً في مناوشات جزئية وظرفية ومحدودة معها.

وعلى الرغم من إقدام شاب ثانٍ على الانتحار ملقياً بنفسه من أعالي عمود الكهرباء في منزل بوزيان يوم 22 ديسمبر، وتوسع المظاهرات في معتمديات سيدي بوزيد والقصرين وبداية اتساع رفقة الايقافات يوم 24 ديسمبر ووجهت المظاهرات في منزل بوزيان بالرصاص الحي وقع شهيدين، فكانت المعالجة الأمنية التي اعتمدت استخدام الرصاص الحي والقنص تحدياً عبارة عن رسالتين وجهتا إلى المحتجين. كانت الأولى منهما تقول: "لا أفق لحركتهم هذه بما أنها ستغرق في الدم"، فيما قالت الثانية: "ليست الدولة دولتكم أنتم بل هي دولة من تحتجون عليهم ولذلك فهي لا تحكمكم بل تقتلكم"<sup>1</sup>.

ومن استتبعات تلقي الجمهور المحتج لهذين الرسالتين وفهمه لهما، بدأ سمار مزدوج من التسييس والتسييس للحركة الاحتجاجية.

يوم 8 جانفي 2011 بدأ قمع المتظاهرين في تالة والقصرين بشكل دموي إذ خرج المتظاهرون في تالة كعادتهم في مظاهرات سلمية، وكانوا ينادون "التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق" و"شغل، حرية، كرامة وطنية" وردّدوا النشيد الوطني، وعندما بلغ المتظاهرون نهج البشير السنوسي اعترضهم أعوان النظام العام وبدوا بإطلاق النّار صوب المتظاهرين نتيجة التدخل الأمني تحوّلت الحركة الاجتماعية من موقع الاحتجاج إلى موقع مناهض للنظام السياسي. كان ذلك هو "التسييس" الذي انجر عن تحول السلطة نفسها للوضع من "اشتباك اجتماعي" إلى "مواجهة سياسية".

إن المواجهات السياسية لم تكن جديدة على السلطة، لكنّها هذه المرّة كانت جديدة المظهر والعمق:

**مظهراً:** كانت مواجهة حادة وعنيفة وقاسية إلى حد القتل العمد قنصاً والإمعان فيه.  
**عمقاً:** كانت تلك مواجهة من الجمهور، وهو الذي تم التعبير عليه بلفظ "الشعب"، وليس مع نخبة سياسية معارضة حزبية أو نقابية أو جمعياتية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 13.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 16.

ففي تلك الفترة كانت المدن الأخرى تعيش على وقع تحركات نقابية تحمل مسؤوليتها على الأغلب قادة محليون ووسيطون في النقابات المحلية والجهوية التابعة للإتحاد العام التونسي للشغل، وتركات أخرى كانت على الأغلب حقوقية تحمّل مسؤوليتها محامون تميّزوا بكونهم من الفاعلين والسياسيين في مجال عملهم وفي المجال السياسي والاجتماعي عامة. كانوا المحامين الذين لديهم الخبرة في التعامل مع مثل هذه الأوضاع من حيث التعهد بقضايا الموقوفين وربط الصلّة بعائلاتهم وأقاربهم وأصدقائهم والاتصال بالهيكل الحقوقية والسياسية والعمل على نشر الأخبار حول التحركات والمواجهات والاعتقالات<sup>1</sup>.

انطلقت المظاهرات نقابية وحقوقية في العاصمة بداية من يوم السبت 25 ديسمبر 2010، وكذا سوسة والمنستير والمهدية وقفصة وحذوبة، وبدأ ينتشر فيها شعار "التشغيل استحقاق يا عصبة السراق".

ويوم الأحد 26 ديسمبر بدأت المظاهرات المندرجة في الحركة الاحتجاجية على الصيغة التي اندلعت بها سيدي بوزيد والقصرين تنتشر ووصلت إلى بنقردان حيث تحوّلت إلى مصادمات عنيفة مع رجال الأمن.

في تلك الأثناء أمعن أعوان البوليس في الإساءة للأهالي في تالة وتجاوزوا كل الحدود والمدى ونكّلوا بالمواطنين وقتلوا وجرحوا وأهانوا واقتحموا منازل وروّعوا عائلات، كذلك ألقوا القنابل المسيلة للدموع داخل المنازل وتسببوا في اختناق الأطفال والشيوخ والنساء، وبالغوا في استفزاز الناس وتعمدوا سبهم وشتيمهم ونعتهم بأبشع النعوت، في الوقت الذي كانت فيه تالة تثور كانت القصرين بصدد اسقاط عدو الشعب، إذ انتقل الشعار من المطلب الاجتماعي إلى السياسي "خبز وماء وبن علي لا"، "يسقط جلاد الشعب، يسقط حزب الدستور"، "يا ليلي يا حجامة يا سراقة فلوس اليتامي"، "يا طرابلسي يا حقير خلّي الخبزة للفقير" ثم "يا طرابلسي يا حقير خلّي اليوم الخبزة للفقير".

ويمكن تلخيص مسار انتشار الحركات الاحتجاجية والتي تبرز دور المجتمع المدني في الاحتجاجات في الجدول الآتي<sup>2</sup>:

جدول يلخص مسار انتشار الحركة الاحتجاجية رقعة وتركيب اجتماعيا:

<sup>1</sup> - يلحوجة، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 27، 28.

الاثنين 2010/12/27	- انتشار الحركة الاحتجاج في عشرات المدن. - تجمع أمام المقر المركزي للإتحاد العام التونسي للشغل ترفض القيادة. - محاولة تنظيم مسيرة نقابية يجمع بشدة.
الثلاثاء 2010/12/28	- خطاب زعبع (1) فيه تنديد بالتوظيف السياسي. - حادثة فردية زعبع "يزور" البوعزيزي في المستشفى
الأربعاء 2010/12/29	- ايقافات ومصادمات في العديد من المدن، عزل وزير الاتصال.
الخميس 2010/12/30	- تواصل المتظاهرات وعزل والي سيدي بوزيد.
الجمعة 2010/12/31	- مظاهرات واعتصامات للمحامين في العاصمة وكبرى المدن يتعامل معها الأمن بشدة قاسية.
السبت 2011/01/01	- مواجهة المظاهرات الاحتجاجية بالرصاص الحي في القصرين وتالة.
الاثنين 2011/01/03	- مظاهرات في تالة وإشعال حرائق في عدد من المصالح الإدارية وبداية عمليات القنص.
الثلاثاء 2011/01/04	- الإعلان الرسمي عن وفاة محمد البوعزيزي. - تحركات نقابيين ومحامين في العاصمة وفي مدن مساندة للمتظاهرين والضحايا في الجهات.
الأربعاء 2011/01/05	- تواصل "التحام" النقابيين والمحامين في المدن بجمهور المظاهرات والاعتصامات.
الخميس 2011/01/06	- توسع حركات المحامين.
الجمعة 2011/01/07	- مظاهرات عنيفة في التالة.
السبت	- توسع استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين في القصرين وتالة

2011/01/08	والرقاب تسفر عن واحد وعشرون قتيلا حسب احصاء رسمي.
الاحد 2011/01/09	- تكثيف مقاطع الفيديو المعروضة على صفحات الفايسبوك وتويتر التابعة للشباب المدني المتعلم.
الاثنين 2011/01/10	- مظاهرات في الأحياء الشعبية بضواحي تونس العاصمة وشباب أحياء التضامن والانطلاقية خاصة يحتلون الشوارع ليلا. - خطاب زغبع (2) يعد فيه بإحداث 300 ألف موطن تشغل ويندد فيه بإرهابيين المثلثين.
الثلاثاء 2011/01/11	- مظاهرات عدة في الكثير من المدن، مواجهات دموية في أحياء العاصمة بين المتظاهرين وقوات الأمن. - ظهور شعار "الشعب يريد اسقاط بن علي".
الخميس 2011/01/13	- مظاهرة ضخمة في المنستير، عودة المصادمات والقنص في التلة. - خطاب زغبع (3) وإعلان حالة الطوارئ والحط من الأسعار وإيقاف الرقابة على الإعلام وفتح الإنترنت وعدم الترشح لانتخابات 2014 وحل الحكومة وتنظيم انتخابات تشريعية خلال ستة أشهر. - مظاهرة ضخمة في القيروان سقط فيها شهيدان <sup>1</sup> .

## المبحث الثاني: دور وسائل الإعلام والاتصال في التحول الديمقراطي في تونس.

تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، ويمكن القول أن جيل هذه الانتفاضة لم يذق طعم الديمقراطية، ولم ينعم بتعددية أو بحريات منذ وصوله إلى هذا العالم، بينما أقنعت متابعته لوسائل الاتصال والإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى أحقية ولا

<sup>1</sup> - السعداني، مرجع سابق، ص 17، 18.

جدارة في ممارسة الديمقراطية. ولذلك لاحظنا أن مطالب التشغيل والتنمية العادلة تتداخل مع المطالب السياسية. وفي ظلّ الوضع الإعلامي الدولي، لم يعد النظام في تونس قادراً على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان، فمن الآثار الإيجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم ساعة بساعة تقريباً، ومكّن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتّسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي. وبرز بقوة دور "إعلام المواطن"، متحدّياً التعتيم الإعلامي الرسمي أو التوظيف السياسي له. فالشبكة العنكبوتية أدّت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك والتويتر، إلخ، وأصبحت معظم محطات التلفزة في العالم تلجأ إلى هذه الوسائل للحصول على الأخبار والصور. ومالا تستطيع بثّه يجري إرساله وبثه عبر "اليوتيوب". واللافت أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع "ويكيليكس" العديد من الوثائق السريّة والحساسة عن الفساد وعن تجاوزات في ميادين حقوق الإنسان في تونس، فالتقرير الذي بعث به السفير الأمريكي في تونس إلى الخارجية الأمريكية مفاده أن الأوضاع في تونس متعفنة، والفساد منتشر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تحكم عائلة الرئيس وأصحابه في الحكم والاستثمارات الداخلية<sup>1</sup>، وأن بن علي متقدم في السن، وبعيد عن الأنظار، ومحاط بالفساد، وهو ما ألح إلى أن بن علي لم يعد صديقاً وحليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية، فدفع إلى المطالبة بإزاحته، في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاج.

كانت تسريبات "ويكيليكس" شؤماً على نظام بن علي، لأنها جاءت في سياق شكوك كثيرة كان قد زرعها صحفيان فرنسيان في كتاب محظور دخوله إلى تونس منذ تمّ طبعه وتوزيعه سنة 2008 حمل اسم "حاكمة قرطاج" وهو الكتاب الذي فضّل فيه مؤلفاه ما كان محملاً، وتحدثا فيه بشكل مباشر عن حرم رئيس الجمهورية السيدة ليلي الطرابلسي التي يقول الكتاب أنها تحولت من السيدة الأولى إلى "ملكة متوجة" في عرش قرطاج، وصارت إليها كلمة الأمر والنهي والوصل والفصل، ولم تكتفي بإدارة ممتلكاتها التي تحول لها صفة "الملكة" كما هو معروف في التقاليد العالمية وفي الترتيبات البروتوكولية (تملك لا تحكم) بل تجاوزت كل الخطوط الحمراء حسب ما جاء في

<sup>1</sup> - بلقزيز، مرجع سابق، ص 162.

الكتاب، لتحول تونس إلى "إمارة" تحكمها زمرة من المتنفذين الذين جمعوا بين السلطة والثروة وقمع الآخر<sup>1</sup>.

فتورة الاتصال يمكن أن تسقط نظاما وتعيد الأمل لشعب مقهور، إذ تم استثمار إنجازاتها بوعي وفطنة، وأن الحريّات الإعلامية المقموعة في الأنظمة المستبدّة لم تعد موجودة في قاموس "التوتر" و"الفيسبوك"...، الذي تجاوز الحدود الإقليمية.

فنحن اليوم في عصر التواصل الافتراضي الذي يعني أن الثورة الرقمية قد ألغت كل الحدود ووضعت الإنسان الفرد وجها لوجه أمام عالم مكشوف تتحرّك على صفحته كل القضايا، بل جميع أسرار البشرية، فيقرأ كل من يريد القراءة ويراهها الناس ويسمعون صوتها ثم يصدرّون أحكامهم عليها.

كما أن الإعلام لم يعد حياديا، ولا حتى ناقلا للحدث، بل صار "منحازا" وصانعا للحدث، بعد أن تحولت المعارك بين السلطة والشعب من الساحات المفتوحة إلى القنوات التلفزيونية والمواقع الالكترونية، صارت معارك الكرّ والقرّ بين السلطة والمعارضة كمقابلات كرة قدم يتم نقلها من الملعب مباشرة، ويرصدون المشاهدون على الهواء مباشرة، ويتابعون التعليقات حولها من قبل الحدث، بل إن بعضهم قد يشارك في صناعتها، ويتعاطف مع هذا الفريق أو ذاك، وينتظر نتائجها الحاسمة. من كان سيسمع بشاب بائع خضار أحرق نفسه في مدينة منسية تسمى سيدي بوزيد؟ كم كان من الناس في العالم كله سوف يعرف أن آلاف البشر خرجوا من كل مدن تونس انتصار لدم البوعزيزي؟<sup>2</sup>

لقد طوت وسائل الاتصال الحديثة الزمن واختزلت المسافات وأسقطت الأفعنة، وعزّت هروات الأنظمة القمعية، وصار لكل شعب "ساحة تحرير".

لقد كان الزمن القديم مغلقا، فجاءت ثورة الاتصال لتفتح المغاليق وتحل المجاهيل، فعندما مات نابليون بونابرت احتاج العالم إلى أزيد من أسبوع ليصلهم خبر وفاته، وعندما أغتيل غندي (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) وصلت أخبار نعيه إلى العالم بعد ثلاثة أيام من النشاط الإعلامي المكثف.

<sup>1</sup> - منير السعداني، (التنظيمات السياسية والمدنية)، في الانتقال الديمقراطي في تونس. دار محمد علي للنشر، تونس، 2012، ص 81.

<sup>2</sup> - سلطان، مرجع سابق، ص 87.

أما اليوم فقد انتهى التاريخ، وصار التوثيق متطابقا مع الزمن الحقيقي للحوادث عن طريق البث المباشر، بحيث رأى العالم كلّ الرصاص المصبوب على غزّة، وتابعوا لحظات جسم البوعزيزي وهو يحترق، وشاهدوا الوقائع كلها بصوت واضح من قلب الحدث بالصورة الملونة، فمن "عين المكان" تابع العالم كلّ هذه الوقائع، وكان كل فرد فوق هذا الكوكب يتابع التفاصيل وهو جالس مشدود الانتباه إلى التلفاز ويبيده جهاز التحكم عن بعد. ما الذي حدث للبشر؟ ما الذي فعله التطور العلمي؟ وهل يمكن أن يسقط نظام تحت ضغط الإعلام؟ ولماذا سارعت الأجهزة الأمنية في تونس إلى فرض الرقابة على المواقع الالكترونية.

إن الحق في الإعلام صار مكسبا عالميا لا يقل أهمية عن الحق في إنشاء الأحزاب السياسية وتشكيل النقابات العمالية والمهنية، وتنظيم التظاهرات السلمية ونقلها إلى العالم ليحكم عليها، أو يتعاطف معها أو يستهجن ويندد ويثور. لقد تحولت المواجهات المغلقة بالأمس إلى مواجهات مفتوحة، مثل مقابلات كرة القدم تمامًا، يشاهدها الناس بالبث المباشر على ملعب مفتوح، وبغير تذكرة دخول، فقد صار العالم كله ملاعب مفتوحة لكرة قدم سياسية:

- فريقان في ملعب مفتوح (سلطة وشعب).
- وجمهور يراقب ويشجع أو يشجب أو يشاغب.
- وحكم يضبط قواعد اللعبة، ويعاقب المعرقلين لها (هو الجيش).
- وأهداف تسجل في مرمى هذا الفريق أو ذاك.
- ونقل مباشر مشفوع بتغطية إعلامية وتعليقات وتحليل<sup>1</sup>.
- ونهاية قد تتوج "بكأس" للفريق المنتصر وبطاقة حمراء للخاسر.

هذا ما حدث في الحالة التونسية، فقد شكلت ثورة الاتصال أهم عنصر في هذه "المقابلة" التي لم تكن لتكافأ لو لم يكن الإعلام حاضرا بقوة فاقت كل التوقعات، وما حدث في تونس، لم يكن سهلا، لأنه قد تم نقله باحترافية ونضالية ومصدقية جعلت كل شيء يتحرك فوق أرض عارية وسماء مكشوفة أمام الجميع، من الذين حبسوا أنفاسهم في انتظار النهاية من توالي وتسارع الأحداث، وهكذا تأكد الملاحظين أن ثورة الاتصال قد فتحت الفضاء أمام السمعي البصري، ولم تعد المعارضة بحاجة إلى أن تطلب شيئا إضافيا من السلطة إلا الرحيل، أو تطالب الأنظمة المحتكرة لوسائل الاتصال بأن تمكنها من حقها في التعبير عن انشغالات المتعاطفين معها.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 90.

- فالفايسبوك وكل أجهزة الاتصال صار أقوى من أي جهاز تلفزيوني رسمي فقد ثقة مشاهديه.  
- واليوتوب صار أخطر على الأنظمة المغلقة من كل ما تملكه من وسائل ردع، وهرافات بوليس،...

- واليوتوب صار أبلغ من خطابات جميع رؤساء العالم الثالث.

لقد ولّى زمن التحريك الرسمي للرأي العام والتعبئة الرسمية للشعوب، واندرس زمن شرح خطب الرئيس، وهيكله المواطنين والتأثير على الشباب بالمديح وتوجيه قناعاتهم لخدمة مشاريع سياسية لا علاقة لها بمحوم المواطن، ولا صلة لها بمعاناة الجماهير، ذلك أن الخطاب السياسي وحده لم يعد يؤثر على المواطنين الذين يطلعون على أخبار العالم كله وينقلون عنه ما يشاهدونه عبر الإنترنت، ويستطيعون أن يكشفوا أسرار الدولة وملفات أجهزتها الأمنية ويتعرفوا على بيوتهم ومواقع عملهم وخصوصياتهم وماضي كل واحد منهم، كما فعل صاحب الويكيليكس<sup>1</sup>.

فما يهّمنا في هذا السياق، هو الحديث عن دور وسائل الإعلام والاتصال في صناعة الحراك النضالي في تونس، فالنظام الذي يقوم بتكميم أفواه مواطنيه في زمن الاتصال وعصر الإنترنت والأقمار الصناعية. إنما يدفع "ضحاياه" إلى التجمع ومراكمة أحقاد التهميش والحرمان وهيكلتها بأشكال مختلفة، ليشكّلوا أعظم حزب هو "حزب الغاضبين على النظام"، والنتائج تكون واحدة، ما دام الكبت السياسي يمثل ضغطا نفسيا عاليا، و الضغط تقليديا يولد الانفجار، خاصة إذا علمنا أن وسائل الاتصال ربطت الجماعات المعارضة في الداخل بنظرائهم في الخارج، وصارت لهم "شبكة عنكبوتية" يتواصلون من خلالها ويتحاورون ويتشاورون ويعقدون بواسطتها اجتماعاتهم دوريا، ويصدرون بياناتهم على المواقع الالكترونية التي صارت أكثر مقروئية من كل الجرائد والمجلات التي تصدرها الأنظمة المتكلسة.

إن الذي كان سببا في تسارع الأحداث هو النقل المباشر لها عبر قنوات كثيرة لاسيما التركيز على قناتين واسعتي المشاهدة في العالم العربي، وضعتا الشأن التونسي في صدارة أخبارهما، ثم خصصتا البث من تونس على مدار الساعة، مما دفع بالوزير الأول التونسي (محمد الغنوشي)، على سبيل المثال، أن يتصل شخصا بأحدهما ويتخذها وسيلة رسمية لمخاطبة الشعب التونسي عامة والمحتجين خاصة، لأن القنوات الرسمية في تونس كانت فاقدة للمصداقية وعارية من الشرعية،

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 93.

فانتقل مضطرا ليخاطب الشعب التونسي عبر قنوات خارجية، ويحاول أن ينقل كذلك الصورة الصحيحة لما كان يحدث داخل تونس لإدراكه أن الحراك الشعبي لم يعد محصورا في شارع الحبيب بورقيبة بل صار "الوجبة اليومية" لكل أبناء العالم العربي والإسلامي والانساني كذلك<sup>1</sup>.

فالمسرح الذي دارت عليه الأحداث تجاوز أرض تونس، وكان الذي حدث صناعة إعلامية متقنة فتحت عيون الشعوب على وسيلة جديدة للنضال السلمي.

لقد ولى زمن احتكار الصورة، وتأميم الصوت وتكميم الأفواه، وانتهى معها عهد الإعلام الرسمي، الإعلام الموجه، والإعلام الأمني، وفتحت ثورة الاتصال والرقمنة ومعجزة الإنترنت العيون على مطاردة اللصوص "الرسميين"، ومحاصرة الفساد الرسمي، وتعقب أخبار الأنظمة الشمولية، وفضح دسائسها، مؤامراتها وقمعها للحريات. فالشعوب المقهورة بدأت تعيش بفضل وسائل الاتصال - بداية مرحلة جديدة من النضالات النظيفة التي سوف تستخدم نفوذها في نشر الحريات وفرض الديمقراطية الشعبية، والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه، وهي نضالات مشروعة بحاجة إلى إعلام مفتوح على العصر يغطي الأحداث كما هي ويحللها كما يجب، ولا يتستر، كما لا يليق به أن يغطي على حاكم ظالم مستبد<sup>2</sup>.

إن ما حدث في تونس قد أنهى القوانين المحتكرة لوسائل الإعلام الثقيل، لأنه أكد أن الحق في الوصول إلى المعلومة لم يعد حقا للدولة ولا للنظام، بل هو حق مشترك بين الجميع، وإذا لم تتمكن الشعوب من وسائل التعبير المتنوعة فسوف تخترع وسائلها الخاصة بها فستستغني عن خدمات النظام وتوفر لنفسها الاكتفاء الذاتي، فنجد الأنظمة نفسها مخيرة بين أمرين<sup>3</sup>:

- إما أن تفتح السمع البصري ليتم الوصول إلى مصادر الخبر، وتعبير عنه حرًا ومتنوعا، بما في ذلك حق المعارضة، فهي جزء من النسيج الديمقراطي، لأنها جزء من الشعب.
- وإما أن يجد النظام نفسه خارج التغطية الدولية، عندما يكتشف أن قنواته الرسمية قد هجرها المشاهد المحلي، وصار المواطن يلتقط أخبار وطنه من الفضائيات الخارجية، لأن المحطات الوطنية قتلها الطغيان والفردانية والاحتكار الذي ولى زمانه، وصارت لا تنقل إلا "إنجازات الرئيس" ولا تتحدث إلا عن مقابلاته، وكأنه هو وحده الوطن.

<sup>1</sup> - عبد العزيز بلخوجة وطارق شيخ روحه، جانفي التحقيق، ترجمة خير الدين عبد العالي،... وآخرون، دار أبولونيا للنشر، تونس، 2014، ص 36.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 166.

<sup>3</sup> - بلقزيز، مرجع سابق، ص 164.

بفضل الرقمنة أصبح صغار الشباب يعرفون عن "أسرار القصور" أكثر مما تعرفه الجهات الرسمية.

ما حدث في تونس لم يكن مجرد احتجاجات شبابية أو غضبة شعبية عبّر عنها أصحابها بطرق سلمية، فتحركوا في كل المدن التونسية تقريبا للضغط على النظام ليرحل، وإثما كانت هناك صناعة إعلامية حاصرت النظام من كل جانب وعرته امام الرأي العام الوطني والإقليمي والدولي وسدّت عنه منافذ التصدي البوليسي، بعد سقوط عدد محدود من الأرواح في بداية الاحتجاجات، وذكّرت القامعين للمسيرات بعواقب الإفراط في استخدام القوة، وضوابط حرية الإنسان وحقوقه، ونددت حول الانزلاقات المؤدية إلى "التجريم" وحملت كل فرد مسؤولية في التصدي للمحتجين إذا ثبت التجاوز أو التعسف في استخدام القوة، وبدأ الجيش حذرا من أي استخدام للرصاص الحي ضد المتظاهرين، فلا أحد صار مستعدا ليلقى مصير "ميلوزوفيتش"، فالذي يطلق الرصاص الحي على المتظاهرين بحجة أنه ينفذ الأوامر "الفوقية" يدرك جيّدا ما آل إليه مصير الذين فعلوا ذلك في العراق، في أبو غريب وطورابورا... إلخ<sup>1</sup>.

فتورة الاتصال قد أسقطت الحدود الجغرافية بين الناس، واختزلت الزمن ووضعت هروات البوليس أمام عدسات التصوير، وقد شاهد العالم كلّ صورة المواطن التونسي المحتج ضد النظام القائم، الذي أسقطه أحد رجال الأمن بحركة رياضية استعراضية وانهاى عليه ضربا بالكلمات ثم تكأكا عليه بضعة رجال من أعوان الأمن يشبعونه لكما بالأيدي وضربا "بهروات رسمية" لا ترحم أبناء الشعب، لكن عدسات التصوير رصدتها ونقلتها، وشاهدها العالم ككل، وصور أخرى كثيرة أبشعها الجثث المتفحمة للمساجين الذين قيل عنهم أنهم حاولوا تحطيم أبواب السجون وتمكنوا من الهرب والفرار، فصور هؤلاء تناقلتها وسائل الإعلام وتحدث عنها "مراسلو" القنوات الفضائية من تونس، بل من جوار السجون في بنزرت، صفاقس وبرج الرومي...<sup>2</sup>.

وتحدثت وسائل الإعلام عن مجموع 21 ألف سجين، منهم من ظل في زنازين النظام منذ أكثر من عشرين عاما، واكتشف العالم كلّ حقيقة النظام المستورة، والتي كانت تسوّق للسياحة في بلد يجمع خبرة أبناءه، شعب كان مسجوناً، ولم يكن أحد يعرف ذلك لولا وسائل الاتصال وثورة الشارع التونسي.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 165.

<sup>2</sup> - سلطان، مرجع سابق، ص 102.

قد ساهم الإعلام بنسبة عالية في شحن الجماهير، وفي توجيههم وفي تبادل المعلومات والأخبار فيما بينهم، وفي تشجيعهم على مواصلة الزحف نحو القصر الرئاسي، وفي محاصرتهم لوزارة الداخلية وفي "تيئيس" بن علي من أي أمل في النجاة أو المناورة وإحباطه، خاصة ما سرّبه موقع ويكيليكس وما كان الشارع التونسي يهمس به في خلواته، وما يقال أن بن علي نطق به عندما بلعه خبر حرق البوعزيزي لنفسه فقال "ليمت أو ليذهب إلى الجحيم"، وبما يكون قد قال ذلك في لحظة غضب أو في حالته ثورة على واقع وجد فيه نفسه "مخدوعا" من بطانته، وسواء كانت الأخبار التي تصله مزيفة أو كانت دقيقة وسواء كان يوليها الاهتمام اللازم أولا، وسواء قال عن البوعزيزي ما تناقله عنه محيطه أو لم يقل، فإن وسائل الإعلام نقلت عنه كثيرا من العثرات التي حاول أن يصلحها في آخر خرجة له بالقول "لقد فهمتكم" لكن الفهم جاء متأخرا جدا عن وقت الحاجة.

إن ثورة الاتصال قد نقلت الجماهير من موقع المشاهد والمتابع والمراقب إلى دور "الفاعل" فتجاوزت الجماهير أطروحات الأحزاب والنقابات والجمعيات التي عمزت عن تأطيرها وتنظيمها وتعبئتها، وأنشأت لنفسها حزبا جديدا واحدا غير معتمد إداريا ولكنه يملك سلطة الشارع، ويستند قوته وزخه من الجماهير الغاضبة على النظام<sup>1</sup>، حزب جماهيري غير مهيكّل تنظيميا، إنما يجمعه "كره النظام" لذلك تجد شعاراته واحدة لأنه يعرف بالضبط ماذا يريد عن طريق الاحتجاج الاجتماعي والإعلام الاجتماعي والتضامن المجتمعي الذي ألغى ثلاثة حواجز كانت تكتم أنفاس الشعوب:

- ألغى الخطاب الايديولوجي المفرغ من أي محتوى اجتماعي.
- وألغى التعددية الشكلية المدجّنة التي لا يتغيّر ولا تباعد ولا تفعل ولا تترك غيرها يفعل.
- ألغى القوالب الجامدة على الأنماط التنظيمية الهرمية القديمة (أحزاب، نقابات، نخب، جمعيات، اتّحادات،...) ولم يقدّم لها بدائل.

فقد تصادم الايديولوجي مع التكنولوجي، كما تقارب الاجتماعي مع السياسي، وردمت الفجوات بين الشباب والنخب.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 163.

إن تخلف المعارضة التقليدية عن حركة الشارع فرض على المواطن أن يدخل حلبة الصراع لأخذ زمام المبادرة والسير بها قدما نحو إعادة صياغة مفاهيم جديدة للديمقراطية، الحريات وحقوق الإنسان وصناعة القرار، الانفتاح السياسي والشفافية، العدالة الاجتماعية، وكرامة الإنسان، والمعارضة، السلطة، التداول، استقلالية القضاء، الفصل بين السلطات، وتحرير السمععي البصري، ونهاية الاحتقار، والعلاقات في كل الاتجاهات...<sup>1</sup>.

لقد لعبت ثورة الاتصال دورا حاسما في سد "الفجوات الرقمية" بين الشمال والجنوب، لكنها في المقابل، لعبت كذلك دورا آخر في تواصل الشعوب بعضها ببعض، فتناولت قضاياها بوضوح وناقشت كثيرا من المسائل بشفافية وتبادلت التجارب فيما بينها، فارتفع مستوى العلم وازداد منسوب المعرفة، واتسعت دائرة الوعي.<sup>2</sup>

ثورة الاتصال ومواقع الإنترنت وبعض الفضائيات، لعبة دور المشجع والمسوّق لأحداث تونس والانتفاضات، كما لعبت قنوات تلفزيونية مشهورة أدوار إستراتيجية لربط أطراف تونس ببعضها البعض وبالعالم الخارجي، حيث اهتمّت هذه القنوات اهتماما غير مسبوقا بالحدث التونسي، ونقلت يومياته بكثير من الاحترافية والاهتمام، ونقلت كل التفاصيل بدقّة متناهية. من أهم هذه القنوات قناة الجزيرة القطرية، والتي قامت بدعم الحركات الاحتجاجية في تونس، ذلك بعد تلقيها تفويض مطلق من القيادة السياسية في قطر لدعم الاحتجاجات، فانخرطت الجزيرة بشكل كامل في تغطية حيّة للأحداث في تونس، وذلك بالاعتماد على شبكات الإعلام الاجتماعي بعيدا عن أعين المسؤولين الأمنيين المحليين. وقد ركّزت في تغطيتها على الحشود الذين يعلنون مطالبهم إلى العالم. ولقد استعان الثوريون الذين كان محظورا عليهم الظهور في وسائل الإعلام المحلية، والهاربون في أغلب الأحوال، بقناة الجزيرة للوصول إلى شعوبهم، وتعبئتها لصالح الانتفاضات الشعبية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 105.

<sup>2</sup> - داود كتاب، الربيع العربي والحريات الإعلامية، تاريخ النشر: 2012/12/20، تاريخ النصفج 2015/05/30، الساعة 14:30،

[www.dc4.org/ar/content/879](http://www.dc4.org/ar/content/879)

لذا في حين كانت الاحتجاجات بمثابة انتفاضة شعبية حقيقية ضد عقود من الفساد والاستبدادية القمعية، فإن انتشارها السريع، الذي فاجأ الجميع تقريبا، كان راجعا في جزء منه إلى نفوذ وانتشار الجزيرة التي أصبحت صوتا لمن لا صوت لهم، في تونس وفي مختلف الشرق الأوسط<sup>1</sup>، رغم الدور الذي قامت به قناة الجزيرة إلا أنها تعرّضت لانتقادات في مصداقيتها لكن لا يمكن إنكار دورها في نقل الأحداث بطريقة سريعة.

---

<sup>1</sup> - خالد الحروب، قناة الجزيرة... المصدر القطري للربيع العربي، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح: 2015/05/30، الساعة 16:54.  
[Ar.qantara.de/content/qn-ljzyr-wlthwrt-Irly-Irly](http://Ar.qantara.de/content/qn-ljzyr-wlthwrt-Irly-Irly)

## المبحث الثالث: المسار الانتخابي في تونس.

لقد تبلور في صلب الاحتجاجات والحراك الاجتماعي الذي انطلق في شهر ديسمبر 2010 مطلب "ديمقراطية" الحياة السياسية في البلاد وانهيار سلطة زين العابدين بن علي 14 جانفي 2011 تكرر مطلب الانتخابات النزيهة والحقيقية، وقد كانت جميع الأطراف متفقة على الأمر غير أن البعض كان يريد المبادرة بانتخابات رئاسية في حين رأى شق آخر أن البداية تكون بتأسيس مجلس تشريعي منتخب يستن دستوراً ويتولى تنظيم السلطات وبالتالي رفع شعار المجلس التأسيسي.

تمخض الحراك السياسي في تونس خلال شعر فيفري إلى شرعية توافقية أقرت تعيين حكومة الباجي قائد السبسي (مارس-نوفمبر 2011) واستحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وفق المرسوم الرئاسي المؤرخ في 18 فيفري 2011. وقد صادق مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة يوم 11 أفريل بالأغلبية على مشروع المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس التأسيسي، وصدر في غمار ذلك المرسوم القاضي استحداث الهيئة المستقلة للانتخابات بوصفها الهيكل والهيئة العمومية التي عهد لها بالإشراف على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

لابد من التشديد على أن الهيئة العليا لتدقيق أهداف الثورة والتي ضمت أغلب الحساسيات السياسية الحزبية والمستقلة وممثلي الهيئات المدنية والحقوقية صادقت بصفة استباقية واحتياطية -وقبل استحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات- على الخطوط الكبرى للنظام الانتخابي وخاصة شروط الترشح وتحديد عدد المقاعد والدوائر، فتمت المصادقة على نظام الاقتراع الخاص بالانتخابات والذي نص على اعتماد نظام الاقتراع على القوائم بالنسبة في دورة واحدة مع احتساب أكبر البقايا.

كما صادقت على منع كل من ناشد الرئيس بن علي للترشح لمدة رئاسية جديدة في 2014 من الترشح لعضوية المجلس التأسيسي وإقصاء كل من تحمل مسؤولية في صلب الحكومة في عهد الرئيس بن علي، كما تم منع كل من تحمل مسؤولية في هياكل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. وأقرت الهيئة مبدأ التناسف بين النساء والرجال في تكوين القوائم الانتخابية على

أن يتم ترتيب المترشحين صلب القوائم على أساس التناوب ولا تقبل القوائم التي لا تحترم هذه القاعدة.

إن أهم تحديد في هذه الانتخابات هو خروج وزير الداخلية لأول مرة من دائرة الاشراف على العملية الانتخابية وانتقال هذه العملية بكل مراحلها إلى سلطة هيئة مستقلة هي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي أحدثت بمقتضى مرسوم عدد 27 لسنة 2011.

### أولاً: إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

استند إحداث الهيئة من الناحية الشرعية إلى مطالب الحراك الانتفاضي الشعبي الذي تبلور منذ بدايات الحراك في تونس وخاصة في أحداث واعتصامات القصبة 2 التي ألحّ منشطوها على ضرورة سنّ دستور جديد وبالتالي انتخاب مجلس تأسيسي بإشراف هيئة مستقلة ضماناً للديمقراطية والشفافية. وكانت المؤسسة الحاضنة بهذا المطلب (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي) مؤسسة انتقالية توافقية، وقد تبلور مشروع إحداث الهيئة العليا للانتخابات بصفة قانونية ونهائية إثر صدور المرسوم القانوني من قبل ممثل السلطة العمومية المؤقتة أي الرئيس المؤقت فؤاد المبرع.

### النشأة القانونية والانتخابية للهيئة العليا المستقلة:

#### أ- مضمون النص القانوني المستحدث للهيئة:

أحدثت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمقتضى المرسوم عدد 27 المؤرخ في 18 أبريل 2011 الذي يتضمن 14 فصلاً توضّح هيكلية الهيئة المذكورة وشروط الانتماء إليها وكذلك مهامّها والمواد الموضوعة على ذمتها إضافة إلى تركيبها وترتيب عملها. وقد أوكل هذا المرسوم إلى الهيئة السهر على ضمان انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة شفافة وذلك بالإعداد لها والإشراف عليها ومراقبة العملية الانتخابية في كل تفاصيلها وعن طريق هيئتها المركزية وهيئتها الفرعية على مستوى الدوائر الانتخابية، كما مَتَّعها بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وكفل لأفرادها الحصانة اللازمة للقيام بمهامهم.<sup>1</sup> وضبط المرسوم عدد أعضاء الهيئة المركزية بستة عشر عضواً

<sup>1</sup> - عبد الواحد المكّي، "المسار الانتخابي"، سلسلة في الانتقال الديمقراطي بتونس. دار محمد علي للنشر، تونس، 2012، ص 14.

تختارهم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من بين المترشحين، وفق مبدأ التناسف بين الرجال والنساء، تقترحهم الهيئات المهنية للقضاة والمحامين وعدول الإشهاد وعدول المنفذين والجنراء المحاسبين ونقابة الصحفيين إضافة إلى مترشحين عن المنظمات غير الحكومية المختصة في حقوق الإنسان وعن التونسيين المقيمين بالخارج وعن الأساتذة الجامعيين ومختص في الإعلامية.

ويشترط المرسوم على كل المترشحين عدم الجمع بين العضوية في اللجنة العليا المستقلة للانتخابات ومهام أخرى حكومية أو إدارية يحددها، كما يشترط عليهم عدم الترشح للمجلس الوطني التأسيسي وعدم الانتماء إلى الأحزاب السياسية.

ويتضح أن النص القانوني ومن ورائه لجنة الخبراء والرأي التوافقي داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي حاول إيجاد هيئة ذات تركيبة مستقلة ومتوازنة وأفراد الجمعيات الحقوقية ورجال القانون وممثلي المجتمع المدني لمكانة هامة. وهو اعتراف واضح بالدور الذي لعبته تلك الهيئات في مقاومة الاستبداد الديكتاتورية وهو أيضا تأكيد ضمني على وجود حدّ كبير من التعامل الديمقراطي داخل هذه الهيئات التي كانت تمرّنت على عقلية الوفاق والاستقلالية والحياد وتمرّنت أيضا على خوض انتخابات هياكلها وإدارتها بطريقة متطورة ومواكبة للمقاييس المنتشرة في البلدان الديمقراطية.

#### **ب- عضوية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات:**

لقد وقعت عملية انتخاب أعضاء الهيئة بالتصويت السري من قبل أعضاء الهيئة العليا لتحقيق الأهداف المرجوة (أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي) وذلك يوم الاثنين 9 ماي 2011 وشارك فيه 126 عضوا من أصل مائة وواحد وستين، وتم الاختيار على 13 شخصية لعضوية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات<sup>1</sup>.

وينتمي المنتخبون إلى الهيئة الوطنية للمحامين وهيئة الخبراء المحاسبين والنقابة الوطنية للصحفيين وحقوقيين وجامعيين. وقد جرى انتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في رحاب هيكل توافقي وانتقالي، غير أن الانتخابات كانت شفافة وأسفرت في المرحلة الأولى عن اختيار

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 16.

16 مترشحا من جملة 83، وذلك وفق الفصل الثامن من المرسوم أحداث الهيئة العليا وكانت النتائج كآآي<sup>1</sup>:

- المحامون (3 أعضاء): بوبكر بالثابت، محمد الفاضل محفوظ، رضا الترخاني.
- عدول الإشهاد (عضو واحد): سامي بن سلامة.
- العدول المنفذون (عضو واحد): نبيل البنون.
- الجنراء المحاسبون (عضو واحد): أنور بن حسن.
- الصحفيون (عضو واحد): كمال الجندوبي.
- المنظمات غير الحكومية المختصة في حقوق الإنسان (عضوان): عبد الرحمان الهذيعي (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان)، منية العابد (الجمعية التونسية للحقوقيات).
- المختصون في الإعلامية (عضو واحد): زكي الرحموني.
- الأساتذة الجامعيون (عضوان): سعاد القلعي حرم التريكي، محمد الصغير العاشوري.

وطبقا لمضمون الفقرة الأخيرة من الفصل الثامن من المرسوم 28 المتعلق بتركيبة هذه الهيئة وبسبب عدم ورود ترشحات لتمثيل سلك القضاة (جمعية القضاة ونقابة القضاة والمحكمة الإدارية) وتفاقم الخلاف حول أحقية التمثيل بين الجمعية والنقابة تمّ في 18 ماي 2011 الانتخاب المباشر لثلاثة قضاة من بين 10 مترشحين وهم:

- عمر التونكي عن دائرة المحاسبات.
- مراد بن مولى عن المحكمة الإدارية.
- محمد بن سالم عن المحاكم العدلية.

واكتملت بذلك تركيبة الهيئة التي تولت فيما بعد توزيع مهامها داخليا، لا بد من التشييد على أن الانتخابات وتوزيع المهام خضعت إلى جملة من التجاذبات حيث كانت أغلب الأطراف السياسية تتطلع بشيء كم الحذر إلى تركيبة الهيئة بحكم المخاوف والوسواس من تكرار تجارب الانتخابات السابقة، والتي تميزت بالفشل والتزييف.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 17.

أوكلت إلى الهيئة العليا المستقلة مهمة إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي بصورة نزيهة وشفافة وتمثل مهام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في<sup>1</sup>:

- تطبيق مقتضيات المرسوم المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.
- اقتراح تقسيم الدوائر الانتخابية التي تضبط بأمر بعد أخذ رأي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- إعداد روزنامة الانتخابات.
- ضبط قوائم الناخبين.
- ضمان حق الاقتراع لكل المواطنين والمواطنات.
- قبول مطالب الترشيحات الانتخابية.
- ضمان حق الترشح حسب الشروط القانونية المتعلقة بالموضوع.
- متابعة الحملات الانتخابية والحرص على المساواة بين كل المترشحات والمترشحين.
- تنظيم حملات لتوضيح العملية الانتخابية والحث على المشاركة فيها.
- مراقبة العملية الانتخابية يوم إجراء الانتخابات ومتابعة عملية الاقتراع والفرز.
- قبول الطعون.
- اعتماد المراقبين والملاحظين التونسيين في مكاتب الاقتراع.
- اعتماد الملاحظين دوليين على أن يكونوا ممثلين لجمعيات ومنظمات دولية.
- إعلان النتائج الأولية للانتخابات والتصريح بها ونشر النتائج النهائية.
- اعتماد تقرير حول سير الانتخابات ونشره<sup>2</sup>.

## ثانيا: الاستعداد للانتخابات

### أ- قرار تأجيل الانتخابات وانعكاساته:

كانت أغلب الأطراف السياسية في تونس ترى أن مصير البلاد مرتقن بالانتخابات للخروج من حالة الفراغ الدستوري والحكم المؤقت والانتقال إلى مرحلة الشريعة الانتخابية بعد شرعية التوافق، وقد أعلن عن موعد الانتخابات منذ 2 مارس 2011، وتم اختيار يوم الأحد 24

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 18، 28.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 29.

جويلية 2011 كتاريخ لإنجازها، والموعّد يمثل أمرا رمزيا هاماّ فهو يذكر الجميع بعيد الجمهورية التونسية (25 جويلية 2011) التي لأعلنها المجلس القومي التأسيسي غداة حصول البلاد على استقلالها، ويرمز أيضا إلى الانطلاق في تأسيس "الجمهورية الثانية"، وفي هذا الصدد تم استصدار الأمر عدد 582 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 والمتعلق بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي. وقد نصّ الأمر في فصله الأول على دعوة الناخبين بالبلاد التونسية وبالخارج لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي يوم الأحد 24 جويلية 2011 ونصّ في فصله الرابع على فتح باب العضوية للترشح للمجلس التأسيسي، وذلك بداية من يوم الخميس 2 جوان إلى يوم الأربعاء 8 جوان 2011، وفي الفصل الخامس تم التنصيب على انطلاق الحملة الانتخابية يوم السبت 2 جويلية وتنتهي يوم 22 جويلية 2011.

لقد كانت المفاجئة الكبيرة عندما أعلنت الهيئة العليا يوم 22 ماي 2011 في ندوة صحفية وفي أول قراراتها عن عدم إمكانية إجراء الانتخابات قبل 16 أكتوبر 2011، ذلك لأنه لا يمكن أن تحترم الموعد المذكور، لأنه لا يضمن إجراء انتخابات تعددية وشفافة وديمقراطية كما برّر رئيس الهيئة كمال جندوبي قرار التأجيل الذي أعلنه في جلسة مغلقة بين الهيئة وممثلي كل الأحزاب السياسية بوجود مشاكل كثيرة من بينها 400 ألف تونسي ليس لديهم بطاقات انتخاب، كما أن هناك حاجة لتكليف قرابة 24 ألف موظف بتنظيم الانتخابات ويجب تدريبهم، مشيرا إلى أن كل هذه الأمور تستغرق وقتا، وقد صرّحت الهيئة العليا بأن التمسك بإجراء الانتخابات في موعدها سيكون على حساب مصداقيتها ونزاهتها "لقد قررنا تأخيرها لضمان شروط النجاح"<sup>1</sup>.

ونتج عن هذا القرار حالة من الانقسام في الرأي العام بين الأحزاب السياسية في تونس بين مؤيد كحزب العمال الشيوعي ومعارض لقرار الهيئة العليا المستقلة لحركة النهضة والحزب الديمقراطي إذ كان رأي المعارضين أن الدولة بإمكانها توفير كل الوسائل التقنية واللوجستية المعلوماتية لإجراء الانتخابات. كان من الواضح إلى أن الأطراف الجاهزة سياسيًا ودعائيا للانتخابات هي التي سخطت على موعد التأجيل.

<sup>1</sup> - كمال الجنودي، الجدل حول موقع انتخابات المجلس التأسيسي، قناة الجزيرة الاخبارية، قطر، 24 ماي 2011، التاريخ التصفح: 2015/05/02،

الساعة: 12:00 . <http://youtu.be/WAynUNI6gGO>

كان قرار التأجيل واقعياً وفرضته المعطيات الموضوعية وكان أيضاً بمثابة الإعلان الصريح والرمزي عن عدم قبول الهيئة العليا أي تدخل حكومي في شأنها لإثبات استقلاليتها وقد أظهرت وقد اضطرت الحكومة كما الهيئة العليا لتحقيق الأهداف المرجوة إلى إعلان تمسكها بموعد 24 جويلية 2011. وقد آل الأمر في نهاية المطاف وبعد أسبوعين من الجدل إلا إعلان الوزير الأول الباجي قايد السبسي يوم 8 جوان 2011 أمام أعضاء الحكومة الانتقالية وممثلي مكونات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية ومثلي وسائل الاعلام عن تحديد يوم 23 أكتوبر 2011 موعداً جديداً لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي.

ويمكن القول أن قرار التأجيل كان موقفاً من الناحية الموضوعية لأن مواصفات الانتخابات النزينة (حسب المقاييس العالمية) تستوجب على الأقل 22 أسبوعاً من الإعداد وهو ما تم فعلاً، كما أن تمسك الهيئة بقراراتها السيادية رسّخ عند جميع الأطراف بداهة "استقلاليتها" ودعم احترام الجميع لها وثقتهم فيها، وهو سبب من أسباب نجاح الانتخابات فيما بعد.

#### ب- استكمال هيكلية الهيئة:

طرح على الهيئة بعد الحسم في موضوع تأجيل الانتخابات عملية استكمال الهيكلية الجهوية على مستوى الدوائر الانتخابية بالداخل وخارج البلاد للتونسيين المقيمين بالمهجر، وقد تم اختيار تركيبة الهيئات الفرعية بالولايات وفقاً لما جاء في الفصل 5 الفقرة الأخيرة من المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18/04/2011 من بين مهام الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات مايلي:

- التنسيق بين مكاتب التسجيل والإشراف عليها.
- إيداع قوائم الناخبين والإطلاع عليها وتعليقها.
- شطب الأشخاص من القوائم الانتخابية.
- قبول قوائم المترشحين وتسليم الوصل الوفي.
- قبول سحب الترشيحات والإعلام بها.
- قبول وتنسيق الاعلام بالاجتماعات العمومية الانتخابية<sup>1</sup>.
- السهر على احترام وضع الاعلانات الانتخابية.
- السهر على تطابق أوراق الاقتراع وعدد المقترعين.

<sup>1</sup> - المكثي، مرجع سابق، ص 34.

- كما تتعهد الهيئات الفرعية بمختلف المهام والصلاحيات المستند إليها من قبل الهيئة المركزية.

### ج- عمليات تسجيل النخبين:

كانت عملية التسجيل تتم في السابق تحت إشراف وزارة الداخلية وتشرف عليها البلديات بالنسبة لسكان الحواضر والمدن والمعتمديات بالنسبة للسكان الغير "بلديين". وقد كان تزييف الانتخابات والتحكم في نتائجها ينطلق من عمليات التسجيل، وذلك بمحاولة إقصاء كل من هو ضد الحزب الحاكم ورئيسه وتسجيل الموتى واعتماد أصواتهم يوم الاقتراع، لذلك كان رهان التسجيل هاما بالنسبة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. أولا بسبب ما فيه من تحفيز للعملية الانتخابية ولتفادي تسجيل الموتى والمحكومين والممنوعين من حق الانتخاب، وقد خول القانون الانتخابي تقديم الطعون بالنسبة لمن يقع حرمانه من التسجيل بسبب الأخطاء الإدارية أو بالنسبة لمن مُنح حق الانتخاب وهو لا يستحقه، وفي هذا الغرض تم التنصيص على تعليق القوائم الانتخابية للعموم في البلديات والمعتمديات مباشرة بعد الانتهاء من عملية التسجيل كما تم توفير خدمات الرسائل القصيرة الهاتفية المجانية للتثيت من عملية التسجيل لكل مواطن وتم أيضا نشر قاعدة بيانات التسجيل في الموقع الإلكتروني للهيئة العليا، ولابد من التنويه على أهمية هذا الموقع في التعريف بعمل الهيئة وتسيير تبليغ المعلومة، ويمكن القول أن هذا الموقع كان ضروريا وموفقا وإيجابيا من الناحية العملية والتقنية، وهو في علاقة مع سريان الثقافة الرقمية في تونس التي لعبة دورا كبيرا في إسقاط نظام زين العابدين بن علي.

كانت عمليات التسجيل رغم الدعاية الاعلامية والإشهارية فائرة نسبيا في البداية ولم تشكل إلا الفئات المسيّسة والمهتمة بالشأن الانتخابي، ولكن ما لبث العملية أن وجدت رواجاً وقد اجتهدت الهيئات الفرعية بدواخل الجمهورية وحاولت ابتكار عدّة طرق للاستحثاث على التسجيل منها: إرساء السيارات المتنقلة للأسواق والمستوصفات والمناطق النائية والقيام بعمليات تسجيل ليلا في السهرات الرمضانية ومنتزهات العائلية والشواطئ<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 41.

## ثالثا: الترشيحات والحملة الانتخابات

### أ- القوائم والترشيحات:

تقدمت 1624 قائمة بمطالب للترشح للانتخابات المجلس التأسيسي بـ 27 دائرة انتخابية بالتراب التونسي تم قبول 1519 قائمة منها ورفض البقية لأسباب مختلفة أي بنسبة قبول 94% هذا وقد تمكنت بعض القوائم التي لم تحصل على الوصل النهائي من اللجوء للقضاء الذي أنصفها وهو ما دعم الثقة لدى المترشحين والناخبين، فالهيئة العليا لم تكن حاكمة بأمرها، وهي خاضعة لسلطة القضاء العام والقضاء الإداري.

وقد تم تسجيل أكبر عدد قوائم مترشحة بالدائرة الانتخابية أريانة 95 قائمة مقابل 26 قائمة بدائرة قبلي، وتوزعت القوائم المترشحة على النحو التالي: 655 قائمة مستقلة، 830 قائمة حزبية و34 قائمة ائتلافية.

كما سجل أكبر تمثيل للمستقلين بالدائرة الانتخابية الجنوبية بـ 58% من القوائم المترشحة في حين مثلت الأحزاب بأكبر نسبة بالدائرة الانتخابية بباجة بـ 68% أما القوائم الائتلافية مثلت بجميع الدوائر الانتخابية.

أما بالنسبة لمسألة التوازن بين الجنسين فأن 93% من رؤساء القوائم هم رجال مقابل 7% نساء، وأما من الناحية التركيبية العمرية فإن 50% من رؤساء القوائم يفوق عمرهم 46 سنة، وأصغر رئيس قائمة يبلغ عمره 23 سنة مترشح بدوائر بن عروس، في حين أكبر رئيس قائمة يبلغ من العمر 81 سنة بدوائر تونس 1.

قامت الهيئة الفرعية للانتخابات بقبول الترشيحات (من 01 إلى 07 سبتمبر 2011) ثم ألبت فيها من الناحية القانونية والشكلية، وكانت أكبر حجج رفض تسليم الوصل النهائي هي وجود أشخاص في القوائم المترشحة ضمن القوائم الرسمية لمناشدة الرئيس المخلوع وأيضا تشابه في أسماء القوائم المترشحة وهي حالة حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنشطرة إلى قسمين يحملان نفس الاسم\* أو صفوات شكلية مثل ترشح أفراد دون سن الثالثة والعشرون، وقد لجأت عدة قوائم إلى المحاكم الابتدائية، وتمكنت من ترشحها القانوني، وهو أمر جديد في تاريخ

\* - في دائرة سفاقس 1 مثلا تم إسقاط قائمتين بسبب تشابه التسمية وأيدت المحكمة قرار الهيئة الفرعية فقام شق بتغيير الاسم وحصل على الوصل النهائي وهو ما أثار ردود فعل عديدة.

تونس فقد كانت الوصلات النهائية في العهد السابق تمنح من قبل هياكل<sup>1</sup> وزارة الداخلية، وكانت القوائم أحيانا ترفض بلا سبب ولا تبرير ولا تعليل.

وتلت ذلك عملية ترتيب القوائم وقد كان ذلك وفق "القرعة" التي تمت بحضور عدول تنفيذ وممثلي القوائم والصحافة الوطنية والعالمية علاوة على المراقبين الدوليين خاصة من الاتحاد الأوروبي، وقد كانت الانتخابات التونسية في السباق تستند إلى الألوان فقد احتر الحزب الحاكم اللون الأحمر الشبيه بالعلم التونسي غير أن الأمر جرى في هذه الانتخابات على قاعدة الأرقام التي حددها نظام "القرعة" والرموز التي اختارها المشرفون على القوائم بشرط عدم استعمال رموز متشابهة مع العلم التونسي وشعار الدولة.

### ب- الحملات الانتخابية:

كانت الحملة الانتخابية عموما فاترة وباهتة بسبب الانفجار المكثف للقوائم وغياب الدربة لدى الفاعلين الامتخابيين، ولا تتحمل الهيئة العليا مسؤولية كبرى في ذلك فقد حاولت عبر فروعها تعيين مراقبين معتمدين تكوّنوا لغرض مراقبة سير الدعاية الانتخابية والالتزام بضوابطها الترتيبية، واجتهدت الهيئات الفرعية في تخصيص أماكن للتعليق كانت مساحتها متساوية بين الجميع ومضبوطة بمقاييس كمية متعادلة، وقامت الهيئة بتوزيع عادل للحصص التلفزيونية والإذاعية معتمدة نظام "القرعة"، وحاولت تطبيق آليات قواعد الحملة الانتخابية بمحاولة منع الاجتماعات غير المعلن عنها، لكنها لم تنجح في تحييد المساجد مثلا: التي بالغ بعض أئمتها في الدعاية الضمنية والصريحة لتيار سياسي معين، وكذا الأمر بالنسبة لبعض الإدارات والمؤسسات التربوية.

### رابعا: يوم الانتخابات (23 أكتوبر 2011) ونتائجها

هي أيام الانتخابات لأن التونسيين المتغربين والمقيمين في الخارج شرعوا في التصويت قبل ثلاثة أيام قبل بدء الاقتراع في تونس أي يوم 20 أكتوبر 2011، وكانت البداية بأستراليا، وقد جرت الانتخابات في 150 بلداً، وخصّص للتونسيين في الخارج 18 مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي من أصل 217.

تمت الانتخابات في فضاءات المؤسسات التربوية وقد أعدت الهيئة العليا برنامجا تكوينيا لتسيير العملية بتمثل في تأهيل رئيس مكتب الاقتراع ومساعديه وذلك للتحكم في العملية

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي للهيئة، "الحملة الانتخابية"، تاريخ التصفح 2015/05/31 الساعة 23:45. [www.isie.Tn](http://www.isie.Tn)

الانتخابية وكانت أكبر الصعوبات التي واجهتها الإدارة الانتخابية يوم الاقتراع هي مسألة الاكتظاظ، وعمليات الفرز<sup>1</sup>.

وقد تمت الانتخابات بمشاركة ممثلين وملاحظين ومراقبين من الأحزاب والمجتمع المدني وهيئات الرقابة غير الحكومية، وقد بلغ العدد الاجمالي للملاحظين حسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 14083 ملاحظ، يتوزعون كالآتي:

الملاحظين المحليون 13422 والملاحظين الدوليون 661

وقد كان يوم الانتخاب في مجمله نشطا وأثار حماس التونسيين، فحسب أغلب التقارير الإخبارية وتقييمية المحايدة فإن جل مراكز الاقتراع قد فتحت في الوقت المناسب واحتوت على التجهيزات اللازمة لإتمام عملية الاقتراع، ورغم ضغط عدد الناخبين فقد تمت عمليات الاقتراع دون عنف وبشفافية.

### نسبة المشاركة في الانتخابات

أ- في تونس<sup>2</sup>:

الدائرة الانتخابية	عدد المقترعين المسجلين إراديا	عدد المسجلين إراديا	نسبة المشاركة عند المسجلين آليا	عدد المقترعين من المسجلين آليا	عدد المقترعين الجمالي	عدد الناخبين المحتملين	نسبة المشاركة
تونس 1	177 463	202 986	%87,4	39 142	605 216	396 486	%54,6
تونس 2	205 384	233 400	%88,0	28 772	156 234	365 987	%64,0
أريانة	176 431	204 675	%86,2	29 584	015 206	377 212	%54,6
بن عروس	216 000	242 667	%89,0	25 912	912 241	433 171	%55,8
منوبة	126 642	143 831	%88,0	14 118	760 140	278 746	%50,5
نايل 1	156 119	174 849	%89,3	25 090	209 181	295 734	%61,3
نايل 2	121 086	137 224	%88,2	13 452	538 134	251 922	%53,4
زغوان	56 599	65 277	%86,7	9 987	586 66	120 546	%55,2
بنزرت	176 160	202 605	%86,9	34 401	561 210	395 856	%53,2
ياقة	94 664	112 907	%83,8	17 600	264 112	220 560	%50,9
جندوبة	115 049	137 520	%83,7	20 068	117 135	302 612	%44,7
الكاف	84 755	103 549	%81,9	10 152	907 94	184 574	%51,4
سليانة	67 885	81 799	%83,0	10 331	216 78	162 078	%48,3
سوسة	208 248	240 674	%86,5	44 579	827 252	438 787	%57,6
المنستير	184 826	211 571	%87,4	26 304	130 211	362 006	%58,3
المهدية	112 362	127 812	%87,9	28 291	653 140	267 120	%52,7
صفاقس 1	142 596	162 727	%87,6	15 533	129 158	308 556	%51,2
صفاقس 2	195 692	219 228	%89,3	28 243	935 223	377 124	%59,4
القيروان	151 972	180 651	%84,1	27 197	169 179	373 273	%48,0
القصرين	125 088	157 812	%79,3	16 381	469 141	280 919	%50,4
سيدي بوزيد	123 377	154 868	%79,7	13 662	039 137	277 342	%49,4
قابس	131 545	155 232	%84,7	14 575	120 146	261 620	%55,9
مدنين	134 720	160 247	%84,1	25 968	688 160	317 760	%50,6
تطاوين	36 986	45 191	%81,8	7 825	811 44	99 218	%45,2
قفصة	104 842	124 173	%84,4	22 583	425 127	238 758	%53,4
توزر	40 497	46 492	%87,1	6 148	645 46	73 100	%63,8
قبلي	63 962	68 921	%92,8	7 809	771 71	108 756	%66,0
المجموع	4098883	4098883	%86,1	563707	4657 563	7569824	54,1

<sup>1</sup> - المعني، مرجع سابق، ص 49، 61.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 66.

ويتضح من خلال المعطيات الرقمية أن نسب المشاركة في الانتخابات كانت متقاربة في جل الولايات وقد كانت قبلي هي الأولى من حيث نسبة عدد المقترعين 66% في حين كانت ولاية تطوين هي الأخيرة بنسبة 45,2%.

#### ب- خارج حدود الوطن<sup>1</sup>:

الدائرة الانتخابية	عدد المقترعين الجمالي	عدد الناخبين المحتملين	نسبة المشاركة
فرنسا 1	68 348	194 970	35,1%
فرنسا 2	57 573	239 318	24,1%
إيطاليا	24 042	102 663	23,4%
ألمانيا	13 485	63 429	21,3%
القارة الأمريكية و بقية دول أوروبا	30 752	71 998	42,7%
الدول العربية و بقية دول العالم	20 031	47 722	42,0%
المجموع	214 231	720 100	29,8%

وقد كانت بذلك نسبة الاقتراع الاجمالي 52%، وهي حسب المختصين نسبة مقبولة في بلد ليس له تقاليد انتخابية عرقية ولم يتشبع بالممارسة الديمقراطية.

كانت علامات الشعور بنجاح الانتخابات واضحة عند الفئات الشعبية العادية، ولم يكن الرأي العام الوطني في حاجة هذه المرة للتأكد من سلامة العملية الانتخابية بعد مصادقة الملاحظين والخبراء الأجانب لأن الأمر كان بيّنا وواضحا، وقد شعر التونسيون يوم 23 أكتوبر بنخوة المواطنة الحقيقية، وكانت نشوة الانتصار عامة لدى جميع الفئات والجهات فقد أجمع كل السياسيين والتفت كل وسائل الإعلام حول التأكيد على نجاح أول انتخابات ديمقراطية تعددية في تونس منذ الاستقلال، وكانت انتخابات نزيهة شفافة في مجملها رغم وجود بعض النقائص بسبب قلة التجربة والدربة وبسبب تراكم السنوات "الكتب الانتخابي".

لقد ارتبطت نتائج الانتخاب بمعطيات عديدة أولها نمط القانون الانتخابي المعتمد والمتمثل في نظام الاقتراع النسبي، وكان فوز حزب "حركة النهضة" بيّنا وهو حزب إسلامي التوجه كان

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي للهيئة، "نتائج الانتخابات"، تاريخ التصفح 2015/05/30، الساعة 14:30، [www.isie.Tn](http://www.isie.Tn)

مجموعاً في عهد زين العابدين بن علي لكونه نال تعاطفاً كبيراً بعد الثورة في الداخل ودعمًا كبيراً من الجارج خاصة من دولة قطر وقناتها الإعلامية الشهيرة، وقد تحسّل على قرابة 41% من المقاعدة (89 مقعداً من جملة 217 مقعد)<sup>1</sup>.

### ترتيب القوائم الفائزة حسب عدد الأصوات على الصعيد الوطني

ترتيب القوائم الفائزة حسب عدد الأصوات على الصعيد الوطني (المصدر الموقع الرسمي للهيئة)					
العدد	اسم القائمة	الأصوات	نسبة الأصوات %	المقاعد	النسبة %
1	حركة النهضة	1498905	36,97	89	41,01
2	المؤتمر من أجل الجمهورية	352825	8,70	29	13,36
3	التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	285530	7,04	20	9,22
4	العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية	280382	6,92	26	11,98
5	الحزب الديمقراطي التقدمي	160692	3,96	16	7,37
6	حزب المبادرة	129215	3,19	5	2,30
7	القطب الديمقراطي الحداثي	113094	2,79	5	2,30
8	آفاق تونس	76643	1,89	4	1,84
9	حزب العمال الشيوعي - البديل الثوري	60620	1,50	3	1,38
10	الاتحاد الوطني الحر	51594	1,27	1	0,46
11	حركة الوطنيين الديمقراطيون	32306	0,80	1	0,46
12	حركة الشعب	31793	0,78	2	0,92
13	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	22842	0,56	2	0,92
14	صوت المستقبل	17340	0,43	1	0,46
15	حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي	15572	0,38	1	0,46
16	الحزب الدستوري الجديد	15459	0,38	1	0,46
17	الحزب الليبرالي المغاربي	13053	0,32	1	0,46
18	المستقل	12172	0,30	1	0,46
19	الوفاء	11578	0,29	1	0,46
20	الأمل	10681	0,26	1	0,46
21	من أجل جبهة وطنية تونسية	9923	0,24	1	0,46
22	النضال التقدمي	9329	0,23	1	0,46

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

## - نجاح الانتخابات التونسية من خلال بعض التقارير الدولية:

أجمعت أغلب تقارير الملاحظين والمراقبين الدوليين على نجاح الانتخابات التونسية وتوفيقها في الاقتراب من المعايير الدولية لانتخابات ديمقراطية وشفافة، كما تداولت مختلف وكالات البناء العالمية خبر نجاح هذه التجربة الانتخابية، ونورد أهم تقارير البعثات الأجنبية في الصدد:

### 1- التقارير الدولية:

#### أ- تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي:<sup>1</sup>

اعتبر تقرير البعثة في استنتاجاته العامة أن الانتخابات "كانت خطوة أولى مشجعة نحو الديمقراطية"، فقد شارك الناحبون التونسيون بأعداد كبيرة في الانتخابات، وقد قيم ملاحظوا بعثة الاتحاد الأوروبي تقييما إيجابيا بنعتها حسن جدا، وحسن العملية الانتخابية بنسبة 97% من مكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها.

#### ب- تقرير مركز كارتر للسلام حول الانتخابات:

"الانتخابات حرة شفافة وسليمة" هذا ما قاله رئيس مركز كارتر جون هاردمان فور انتهاء الانتخابات التونسية يومين في ندوة صحفية، وأوضح أنه حوالي 60 ملاحظا من مركز كارتر من 25 جنسية مختلفة انتشروا بـ 272 مكتب اقتراع ملاحظا أن المسار الانتخابي تميّز بمشاركة سلمية وحماسية عكس ثقة الشعب في هذا الانتقال.

#### ج- تقرير مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية:

اعتبر التقرير في خلاصته أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات "وقّرت عبر إدارتها الفرعية كوادرات وموارد لوجستية سهلت عملية الاقتراع رغم وجود بعض السلبيات والنقائص المتأتية من قلة الدربة".

### 2- من خلال التقارير المنظمات غير الحكومية التونسية:

#### أ- مرصد الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان:

أعلن مرصد الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وائتلاف جمعيات المجتمع المدني في بلاغ إلى الرأي العام أصدره يوم 24 أكتوبر 2011 أنه يسجل مايلي:

- إتمام عملية الاقتراع في ظروف أمنية مرضية.

<sup>1</sup> - المعني، مرجع سابق، ص 74، 75.

- ارتفاع نسبة المشاركة.
- الجهود الذي بذلته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وفروعها لإنجاح هذه الانتخابات التاريخية مع أنها التجربة الأولى من نوعها رغم بعض الثغرات.
- وعبر المرصد عن ارتياحه لإنجاز هذه الانتخابات الحرة والشفافة، كما تجلّى رأيت حول هذه الانتخابات، في أنها "نقلة نوعية وتطورا تاريخيا وخطوة هامة لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي".
- رغم نجاح أول انتخابات ديمقراطية بتونس إلا أنها عرفت بعض النقائص كفشل مكاتب الاقتراع الخاصة بالمسجلين أليا (لا إراديا)، مسألة التمويل والرقابة المالية، ضبابية قوائم المناشدين والممنوعين من الترشح، الازدحام السياسي لعمل الهيئة والضغط على اختياراتها<sup>1</sup>.

توجد عناصر عدّة ساهمت في انجاح العمل الاجتماعي الشعبي الذي يهدف إلى التغيير من بين هذه العناصر نجد:

- 1- يكسر حاجز الخوف البسيكولوجي.
  - 2- الانتفاضة كانت ذات طبيعة سلمية.
  - 3- وجود حد أدنى من التمسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية.
- كما لا يمكن إغفال دور وسائل الاعلام الاجتماعي كال"فاسبوك" و "تويتر" في تقديم المساعدة والدعم اللوجستي للحراك الاجتماعي إلى جانب دورها في التعبئة الشعبية كذلك قد تكون قنوات الأخبار الفضائية كالجريدة والعربية لعبت الدور الأهم كما يجدر الإشارة إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والدور الذي لعبته لتحقيق انتخابات شفافة نزيهة، وإنجاح أول عملية انتخابية ديمقراطية في تاريخ تونس منذ استقلالها، حيث تعتبر انتخابات المجلس التأسيسي محطة حضارية وسياسية هامة في تاريخ البلاد التونسية المعاصر، ومن خلال هذا المنطلق فإن إسناد مهمة الاشراف على الانتخابات لهيئة عليا مستقلة هو تجسيد لإدارة الشعب الحقيقية وضمنان لمبدأ شفافية الانتخابات ونزاهتها وسلامتها، وقد نجحت هذه الهيئة في إدارة مهامها رغم المعوقات والصعوبات.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 76، 79.

## الفصل الرابع:

أداء النظام السياسي التونسي بعد  
التحول الديمقراطي

## تمهيد:

على الرغم من أهمية مبادرة الحوار الوطني التي أعلنها الاتحاد التونسي للشغل بمعية عدد من المنظمات النقابية والعمالية والحقوقية الفاعلة داخل الاجتماع التونسي، ودورها الحيوي في حلحلة المشهد السياسي وإذابة الجليد بين الفرقاء السياسيين، فإنّ التحوّل من واقع الشرعية الانتخابية إلى واقع الشرعية التوافقية الموسعة يبدو أمراً صعباً، ومطلباً عسيراً، كلّما رام الناس الوصول إليه فزّ منهم إلى الأقصى.

ما هي القوى السياسية الفاعلة في تونس بعد انتخابات 21 تشرين الأول / أكتوبر 2011؟

وما هي أسباب الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد على امتداد شهور؟

وما هي العراقيل التي تواجه مشروع بناء توافق صلب بين الفرقاء السياسيين بعد الثورة؟

وما هي أولويات المرحلة المقبلة؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون مدار نظرنا في هذه الفصل. وعندنا أنّ تقليب النظر في المشهد السياسي التونسي مشغل راهني مهمّ يتعلّق بتبيّن تشكّلات الفعل السياسي، وتمثّلاته، وعواقبه، واخفاقاته في مرحلة الانتقال الديمقراطي. فالوعي بجذور الأزمة السياسية وعوائق التحوّل نحو التوافق يندرج في إطار التحليل التفكيكي والنقد الآني لمنجزات دولة ما بعد الثورة. ولا نروم في هذه المقاربة إصدار أحكام نهائية أو قراءات معيارية، أو الانحياز إلى طرف من أطراف الأزمة السياسية من دون آخر، بل إنّ المراد هو فهم الموجود واستشارف المنشود.

## المبحث الأول: واقع الحال للنظام وأدائه بعد الانتخابات

على الرغم من أن حالة التوافق السياسي التي عاشتها تونس خلال المرحلة الانتخابية، وما تلاها من مراحل تكوين المجلس التأسيسي كانت كانت تعبيراً عن حالة ديمقراطية وليدة، إلا أنها في الوقت نفسه قد أنتجت تحديات كبيرة على الساحة السياسية، أهمها تشكل أول حكومة بعد الانتخابات التي شهدت تجاذبات عديدة بين القوى السياسية المكونة للمجلس التأسيسي، إلا أن هذه التجاذبات تم تطويعها في حالة من التوافق انعكست على مفاوضات حسم الرئاسة الثالثة بعد حالة من التباين بين أحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل، حيث صادق المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتاً مقابل 37 صوتاً معارضاً وامتناع 39 عضواً عن التصويت، في جلست تاريخية حوّرت فعاليتها في الحادي عشر من ديسمبر 2011، بعد اختلاف بين أعضائه حول البنود المرتبطة بالصلاحيات السياسية التي ستمنح لأصحاب الرئاسة الثلاث، كما "توافقت" الآراء على رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة حمادي الجبالي، ورئاسة الدولة لصالح منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى جعفر.

حيث شهدت مرحلة ما بعد انتخابات المجلس التأسيسي عودة لأجواء الثورة من احتجاجات واعتصامات الأمر الذي دفع الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى اتهام بعض قوى اليسار بالمسؤولية عن الأحداث خاصة الاعتصامات التي ستهدها الشهر جانفي في العديد من المناطق المهمة وحثها على تصعيد مطالبها الاجتماعية في 8 ولايات فقيرة تقع معظمها على الحدود التونسية الجزائرية<sup>1</sup>. وهو ما اعتبره حزب النهضة محاولة لإحراج الحكومة وإظهارها بمظهر العاجز أمام مطالب القوى الشعبية والرأي العام بأكامله، في هذا السياق بدا واضحاً أن المشهد السياسي الذي خلقت انتخابات المجلس التأسيسي اتسم بحد أدنى من التوافق، وقد تغيرت ملامحه ليشهد انقساماً حاداً في صفوف القوى السياسية، وهو ما أعاد الاحتقان الايديولوجي الذي - اختفى مؤقتاً- إلى ساحة العمل السياسي وبقوة وأصبح الشغل الشاغل للقوى العلمانية خاصة

<sup>1</sup> - صفيناز محمد أحمد، عام من الثورة التونسية: المسار التحديات، مؤخر الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التاريخ النصف 2015/06/02 الساعة

apcss.ahramdigital/org.eg/New/aspx ?Serial=5، 20:00

اليسارية منها إثبات فشل مشروع الائتلاف الحاكم بزعامة حركة النهضة بشقيه السياسي والاقتصادي، في هذا السياق أخذت تتبلور ملامح مشهد حزبي جديد مخالف لذلك المشهد الذي كان موجود أثناء انتخابات المجلس التأسيسي حيث انتهجت الأحزاب لإقامة "اندماجات حزبية"، بينما تسعى الأحزاب المعارضة إلى التكتل في مواجهة الائتلاف الحاكم الذي يتكون من حزب النهضة الإسلامي، وحزب المؤتمر من أجل الديمقراطية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات نجد الائتلاف قد بدا يعاني من اختلافات تنذر بحدوث انشقاقات بين صفوفه، فحزب التكتل من أجل العمل والحريات أحد أضلع المثلث الحاكم بات يعاني من انشقاقات تمثلت في انسحاب العديد من أعضائه على خلفية مجموعة من الأسباب تنحصر معظمها في اتهام رئيس الحزب مصطفى بن جعفر الذي يرأس المجلس التأسيسي بفشله في إدارة التنظيم لانخراطه في الائتلاف الحاكم وعدم وضوح رؤى أدارته للمرحلة الانتقالية باعتباره أحد أركان الحكم، بالإضافة إلى انعدام الأسلوب الديمقراطي في التعامل بين القيادة الحزبية وبين عناصر الحزب الأخرى، ولم تكن الانشقاقات قاصرة على ذلك الحزب فقط وإنما امتدت أيضا إلى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية لأن بعض عناصر الحزب ترى أن حركة النهضة تسيطر سيطرة تامة على شركائها في الائتلاف وهو ما رفضه العيد من الكوادر الحزبية الأمر الذي ينذر بمزيد من الانشقاقات الحزبية<sup>1</sup>.

لقد عرفت تونس بعد الانتخابات مأزق بل أزمات سياسية حادة كانت تعصف بالبلاد، خاصة بعد اغتيال الشهيد شكري بلعيد ومحمد البراهيمي على التوالي، في 06 فيفري 2012، 25 جوان 2013، وما استدعاه ذلك تطویرات حكومية جزئية تحت ضغوط الظرف والمعارضة<sup>2</sup>.

إن التونسيين الذين قاموا بانتفاضة على بن علي، وسياسته الجائرة على كل الأرصدّة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفساد، والقمع البوليسي،... إلخ. لم يلمسوا من الحكم الجديد بقيادة النهضة أي جديد كما كان سائدا من سياسات في مرحلة حكم بن علي، بل أن الحرية والديمقراطية التي جرى التغيي بها، سرعان ما تلاشت في ظل تنامي التشدد والتطرف السلفي بغطاء من حركة النهضة لتغيير أوضاع تونس بالتنوع والانفتاح وسعي التونسيين إلى إسراء نظام ديمقراطي حقيقي يقوم على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تشكل

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> - بسام الحمل، الثورة التونسية بعد ثلاث سنوات... المخاض العسير، تاريخ النشر: 20 فيفري 2014، تاريخ التصفح: 2015/06/02، الساعة

15:00، 1023 - الثورة - التونسية - بعد - ثلاث - سنوات - المخاض - العسير / [mominoun.com/articles/](http://mominoun.com/articles/)

المطلب الجوهري والأساسي للتونسيين، فما معنى الحريات والديمقراطية، إذا لم تتحقق التنمية والعدالة، ولم تتردم الهوة السحيقة ما بين الغنى الفاحش في العاصمة وبعض مدن الساحل، وما بين الريف المحروم؟!، ولذلك كان التونسيون ينتظرون بفارغ الصبر تغييرات حقيقية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية تخرجهم من الأزمة، وترتقي بمستوى معيشتهم، فإذا بهم بعد سنتين على انتفاضتهم، وسنة من وصول الائتلاف الحكومي برئاسة النهضة للسلطة، يحصدون الخيبة والاحباط، ويستفيقون ليروا أن أحلامهم في التغيير وتحقيق حياة حرة وكرامة قد سرقت منهم، وأن حكما جديدا يعمل على إعادة انتاج سياسات نظام بن علي بقلب جديد.

وما زاد من خوف الجماهير على المستقبل هو اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين، ورئيس الجبهة الشعبية (تحالف قوى يسارية وقومية)، حيث شكل صدمة كبيرة للتونسيين، وأثار المخاوف من إدخال البلاد في دوامة الاغتيالات والعنف، بالتالي القلق على المستقبل، دفعت جماهير التونسية للمشاركة بزخم كبير قُدر بنحو مليون ونصف المليون في تشييع الشهيد بلعيد في ظل موجة غضب عارمة على حكم النهضة، والدعوة إلى اسقاطه، وإحراق المتظاهرين مقرات حركة النهضة في العديد من المدن، واتهامهم بالوقوف وراء اغتيال بلعيد، أو توفير الظروف المواتية لارتكاب الجريمة، وقد طرح كل ذلك عدّة تساؤلات منها:

- من يقف وراء جريمة اغتيال بلعيد، ولماذا تم اغتياله في هذا التوقيت؟
  - كيف تجلّى انعكاس الاغتيال على الواقع السياسي؟
  - في أي اتجاه تسير تونس؟ نحو حل الأزمة؟ أم نحو تفاقمها والفوضى؟<sup>1</sup>
- إن تحديد الجهة التي تقف وراء اغتيال شخصية سياسية هامة وأساسية في صفوف المعارضة يستدعي قراءة الظروف التي سبقت الجريمة، بالتالي تحديد الدوافع الحقيقية لارتكابها، فالجريمة سياسية بامتياز، وبذلك لا يمكن فصلها عما يجري في تونس من تحديد الاحتجاجات الشعبية الاجتماعية على نطاق واسع ضد سياسات الحكم الجديد برئاسة حركة النهضة، ولا عن تنامي

<sup>1</sup> - حسين عطوي، (اغتيال بلعيد، وأسباب تفجير الثورة ضد حكم النهضة)، مجلة الوحدة الاسلامية، تاريخ النشر: 2013، العدد: 135، تاريخ التصفح:

وتزايد مناخات التطرف والتشدد التي وفرت البيئة المواتية لتنفيذ الجريمة، كما أن زوجة بلعيد بسمة خلفاوي أكدت أن زوجها قد تلقى تهديدات عدّة مرات كونه معارضاً للنهضة.

توفرت جملة من المعطيات والوقائع جعلت الأحزاب والجماهير تُحمل حركة النهضة مسؤولية اغتيال بلعيد، منها:

- 1- إقدام قيادة حركة النهضة، لاسيما في المساجد على نشر ثقافة تتهم الشيوعيين والعلمانيين بأنهم أعداء للإسلام، وقد انتج ذلك ثقافة عززت منطق التيارات المتطرفة والمتشددة التي راحت تتهم قادة الحزاب العلمانية والقومية واليسارية "بالإلحاد والتآمر".
- 2- تساهل الحكومة وأجهزتها الأمنية إزاء اعتداءات الجماعات المتطرفة على الشخصيات السياسية والصحافيين، كما حظيت رابطة ما سمي بـ "حماية الثورة" بالتغطية من أحزاب الائتلاف الحاكم، التي تمارس العنف ضد المعارضين بحجة حماية الثورة، وهذه ذرائع أمنية قمعية ترهب من يعارض حكم النهضة.

#### أ- اغتيال بلعيد الشرارة التي فجرت الاحتجاجات الثانية:

إن اغتيال بلعيد كان بمثابة الشرارة التي أدت إلى تفجير وإشعال الاحتجاجات من جديد، فغالبية التونسيين كانوا يعتقدون بأنهم قاموا بثورة حقيقية وأن التغيير قد حصل، وقد انتظروا أن يتجسّد هذا التغيير على أرض الواقع من خلال سياسات جديدة تحقق التنمية والعدالة، فهم لم يريدوا تداولاً للسلطة، وإسقاط فريق سياسي حكم تونس لعقود، والمجيء بفريق سياسي آخر فحسب، وإنما أرادوا أن يقتزن ذلك بحصول تغيير في سياسات ينعكس على واقعهم الاقتصادي والمعيشي بتوفير فرص العمل وتحسين القدرة الشرائية، ووضع حد لسياسات التبعية للدول الغربية، لكن ما جرى كان العكس تماماً، فلا الوضع الاقتصادي تحسن، ولا القدرة الشرائية قويت، ولا جرى تحرير تونس من التبعية للغرب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

فحكومة النهضة لم تطرح برنامجا اقتصاديا واجتماعيا لحل الأزمة التي تعاني منها تونس، وقد جاء بيانها الذي تقدمت به في المجلس التأسيسي بمثابة خطاب نوايا، لم يرتقي إلى برنامج عملي لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يستجب لمطالب الشعب التونسي بالتغيير، وقد عكس ذلك عدم امتلاك حزب النهضة الإسلامي برنامجا مناقضا للنهج الاقتصادي الاجتماعي النيوليبرالي الذي كان يتبعه النظام السابق، بل أنه واصل هذا النهج وأمن الاستمرار له، من خلال تجديد الارتباط لسياسات التبعية للغرب، والاستدانة من صندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه التي تشكل التجسيد العملي للالتزام سياسيات الليبرالية الجديدة التي جعلت من الاقتصاد التونسي اقتصادا ريعيا، وحولت تونس إلى سوق استهلاكية مرتبطة بالسوق الرأسمالية، مما زاد من العجز الذي بلغ نحو 4 مليار دولار في الميزان التجاري، وزاد من العجز في الميزانية العامة الذي يقدر بـ 11 مليار دولار بنسبة 6%، وجعل تونس أكثر تبعية إقتصاديا<sup>1</sup>.

وقد جاءت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة النهضة لتعكس تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 17%، وتراجع معدلات الانتاج وضعف القدرة التنافسية، وتراجع القدرة الشرائية، وازدياد الفقر والبطس والحرمان واشتداد حدة التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع، وبين المناطق وانتشار الفساد.

في حين تمت معالجة العجز في الميزانية بمواصلة نهج الاستدانة ما رفع معادلات الدين الخارجي والداخلي إلى نحو 29 مليار دولار، في حين تراجعت السياحة بنسبة 55% وأغلق أكثر من 100 مصنع، ولذلك فسكان المدن والمناطق المهمشة ومحرومة، كالكاف وسيدي بوزيد والقصرين، ازدادت أوضاعهم الاجتماعية سوءا.

وهكذا لم يحصل اختلاف في برامج الحكومة الحالية الاقتصادي عن برامج الحكومة في ظل بن علي، فحكومة النهضة مثل حكومة بن علي لم تعتمد إلى تأميم الصناعات، أو الشركات التي

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

جرى تخصيصها، كما عمدت إلى توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كان قد سعى إليه النظام السابق.

أما على صعيد الحرية التي تفاخرت الحكومة بتحقيقها واعتبرتها انجازها المهم، فإنها شهدت تطبيقا ملحوظا على المستوى الإعلامي، من خلال سيطرة النخبة المرتبطة بحركة النهضة على الإعلام، وإقدام بعض الدول الخليجية بالتنسيق مع الدول الغربية على إغراق وسائل الإعلام في المال وتوظيفها في خدمة السياسات حركة النهضة، فحركة النهضة سعت إلى تكريس حكمها بدعم غربي وعربي على قاعدة مواصلة نفس السياسات نظام بن علي وهذا ما زاد من تفاقم الأزمة<sup>1</sup>.

#### ب- انعكاسات الاغتيال على الائتلاف الحاكم والمعارضة:

إن الاغتيال أدى إلى إحداث انقسامات وتصدعات في أحزاب الائتلاف الحاكم، وداخل كل حزب، وعلى مستوى الائتلاف نفسه وتجلى فيما يلي:

1- ارتباك حزب النهضة وحصول تصدعات داخل صفوفه، تمثلت في تفريد رئيس الحكومة حمادي الجبالي أمين عام النهضة بالدعوة إلى استقالة الحكومة لصالح تشكيل حكومة كفاءات وطنية تشرف على تنظيم الانتخابات في أسرع وقت ممكن، وإعلان قادة الحزب الآخرين رفضهم للدعوة التي لاقت تأييد المعارضة وأحد أطراف الائتلاف الحكومي "الائتلاف التكتلي".

وبدا واضحا أن ما حصل أدى إلى ظهور الخلافات داخل حزب النهضة بين التيار المعتدل النهضة الذي يمثله الجبالي، والذي يعارض سياسات الغنوشي، وبين التيار المتشدد الذي يمثله الأخير، وقد جاءت استقالة النائبة عن حزب النهضة فطوم عطية كما أشادت في حوار صحفي برئيس الحكومة الجبالي، واعتبرته رجلا وطنيا صادقا، على عكس الغنوشي

<sup>1</sup> - كمال بن يونس، (تونس بعد 4 أعوام من إطاحة بن علي: استفحال الأزمة رغم نجاح السياسة)، مجلة الشرق الأوسط، تاريخ النشر 14 جانفي 2015، العدد 13335، تاريخ التصفح: 2015/06/03، الساعة 12:00.

أعوام-من-إطاحة-بن-علي-استفحال-الأزمات-رغم-النجاح-السياسي-4-تونس-بعد/2666196/articles/home/aarosat.com

الذي قالت أنها لا ترتاح له وخصوصا إزاء موقفه من عنف السلفيين، وحقوق المرأة، والتراجع عن مكاسب الدولة المدني بما فيها المساواة بين المرأة والرجل.

في حين تبين أيضا أن الجبالي يدعو إلى الوفاق والتنازل للحلفاء، والمعارضة من أجل المصلحة العليا للبلاد، في مواجهة تيار الغنوشي الذي يدعو إلى التشدد تحت عنوان التطهير وتصفية تركة النظام السابق، من خلال قانون تحصين الثورة والدعم اللوجستي والسياسي لرباطات حماية الثورة.

2- تصدع داخل الائتلاف الحاكم، حيث في المقابل رفض حزبي النهضة والمؤتمر الدعوة الجبالي إلى تشكيل حكومة كفاءات، رحب حزب التكتل باقتراح الجبالي وأعلن مساندته له.

3- أما المعارضة فإن اغتيال بلعيد أدى إلى نتائج معاكسة حيث دفعها إلى التوحد خلف مطلب إقامة حكومة، وما أعطاها قوة وتأثير في المعادلة السياسية وما ضاعف من ارتباط الائتلاف الحاكم هو المشاركة المليونية في وداع الشهيد شكري بلعيد<sup>1</sup>.

إن الانتخابات ساهمت في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية وانتقل المشهد الحزبي من تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة منها ما هو معارض لها، ويمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية هي:

جبهة الترويك الحاكمة / الجبهة الليبرالية / الجبهة السياسية القومية / وجبهة الانقاذ.

#### أ- الترويك:

نعني بالترويك الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من ديسمبر 2011، وتراجع الحضور الشعبي للائتلاف بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

الانتخابية في الشغل، والتنمية، وضمان الاستقرار الأمني، كما أن فشل الترويكات في استباق العمليات الإرهابية، والتصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد، وتأمين الاستقرار، وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، كما انسلك نواب من التكتل والمؤتمر، وانضموا إلا أحزاب أخرى داخل المجلس التأسيسي أو خارجه، وعمد نواب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة، لاعتقادهم لأن الترويكات لم تُفلح في تحقيق أهداف الثورة، ولم تتقدّم في تكريس العدالة الانتقالية، ولم تكن حازمة في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السابق\*.

## ب- الجبهة الليبرالية:

اتخذت عدة أحزاب علمانية ليبرالية موقعا معارض من حكومة الترويكات، مباشرة إثر توليها مهامها، واعتبرت أنها غير معنية بالتحالف معها، أو بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية، ومن أبرز تلك الأحزاب: الحزب الجمهوري الذي يعدّ امتداد للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشاذلي، في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي، ومنافسا رئيسًا لحركة النهضة قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011، لكن خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السياسي.

غير أنه تدارك ذلك بدخوله لاحقا في تحالف سياسي موسع معارض للترويكات الحاكمة، تمثل بـ"الاتحاد من أجل تونس" الذي ضمّ جانب الحزب الجمهوري، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم، وهو حزب ذو توجهات ليبرالية رأسمالية، يضم إليه عدد من رجال الأعمال<sup>1</sup>، حزب "نداء تونس" الذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني في مارس 2012، والذي بقيادة رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قائد السبسي، ويضم عدداً مهماً من أنصار الحزب الدستوري على عهد الحبيب يورقية، وعددا من أتباع التجمع الدستوري المنحل، وكان هو الحزب

\* - انشق عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية عبد الرؤوف العيادي وأسس حزب حركة وفاق، ومحمد عبو الذي أسس حزب التيار الديمقراطي.

<sup>1</sup> - أنور الجمعاوي، (المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق)، مجلة دراسات سياسية عربية، تاريخ النشر: 2014، العدد 6، تاريخ التصفح:

2015/06/03، الساعة 15:16، ص 2،

الحاكم في عهد بن علي، وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النخبة المثقفة في تونس من المنادين بإحياء التجربة البورقيبية، واستطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكّا، ونجح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (حرية المرأة، حرية الإعلام...)، كما كان في صدارة القوى السياسية الدّاعية إلى استقالة الترويكّا.

### ج- الجبهة اليسارية/القومية:

يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبي كبير غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية، وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وهي تجمع يضم 14 حزباً من القوميين وأقصى اليسار، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشعب، حزب العمال بزعامة حمّة الهمامي الذي يعدّ من بين الشخصيات المشهورة بمعارضتها للدولة القائمة في عهد بورقيبة وبن علي<sup>1</sup>.

وقد تبنت الجبهة الشعبية توجهها راديكاليا في معارضة الترويكّا الحاكمة عموماً، وحركة النهضة خصوصاً، متّهمة إياها بأنها خانت الثورة، وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النظام القديم، كما حملت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردّي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وخصوصاً ما تعلّق بتفشي البطالة، وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب. ونجحت الجبهة الشعبية في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد الملفات لتُحرّك الشارع من حين إلى آخر، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والاضرابات التي شملت عدّة محافظات وعدّة قطاعات مهنية، وهو ما ساهم في زيادة

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 4.

الضغط على الثلاثي الحاكم من ناحية، وفي تصعيد درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

#### د- جبهة الانقاذ الوطني:

أعلن تأسيس جبهة الانقاذ الوطني يوم 26 جوان 2013، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد براهيم يوم 25 جوان 2013. وتكونت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، والتحق بها الإتحاد من أجل تونس، وضمت إليها حركة تمرد السياسي وست عشرة منظمة مدنية وحقوقية.

وعبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدّة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنية الممثلة للأحزاب الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني التي تتولى، بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري، استكمال صوغ الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة، ترؤسها شخصية وطنية مستقلة تكون محل وفاق، وتتخذ ضمن برنامجها جملة من الاجراءات الاستعجالية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية)، وتعد لانتخابات ديمقراطية ونزيهة وشفافة<sup>2</sup>.

ودعت جبهة الانقاذ الوطني إلى تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية في مقر السلطة المحلية والجهوية لغرض حل المجلس التأسيسي، واستغلت جبهة الانقاذ الوطني الوضع المحلي والاقليمي لتكسب مزيد من الأنصار، بعد أن وجدت في عجز الحكومة عن مواجهة التهديدات الإرهابية حجة أساسية للمطالبة بإزاحة الترويكات عن الحكم بحجة أنها غير قادرة على التكفل بأمن المواطنين، وفي السياق نفسه إغتنمت الجبهة حدث إطاحة الاسلاميين في مصر تحت وطأة الاحتجاج الشعبي وتدخل العسكر. وقد نجحت الجبهة في شحذ الشارع طوال صيف 2013 في

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 5.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 6.

إطار ما يسمى "اعتصام الرحيل" الذي ضمّ آلاف المعتصمين المؤيدين للنواب الستين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي، المحتجين على مقتل محمد براهيم، والمطالبين الحكومة الائتلافية باستقالة فورية. وقد أدّى ذلك إلى تعليق أعمال المجلس لمدة شهرين، ما ساهم في تعطيل مسارات استكمال صوغ الدستور والتهيئة للانتخابات، ولم تجد الجبهة الاستجابة المنتظرة من المؤسسة العسكرية التي حافظت على الحياد، وفي المقابل وجدت جبهة الانقاذ في إتحاد الشغل نصيراً لها في جانب مطالبها، إذ ساندت المركزية النقابية الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة ومكونات المجتمع المدني، وأيدت المطالبة برحيل الحكومة، غير أنها لم تقبل بنسف المسار الانتقالي جملة وتفصيلاً، لذلك دعا اتحاد الشغل إلى استبقاء المجلس التأسيسي إلى حين إتمام كتابة الدستور وتحديد مواعيد الانتخابات القادمة.

وبذلك تبين أن المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات 23 أكتوبر 2011 شهد عدّة متغيرات لعلّ أهمّها<sup>1</sup>:

- انتقال الأحزاب من التشتت والتنوع والتعدّد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة هي: الترويكا من ناحية، وأحزاب المعارضة الليبرالية (الاتحاد من أجل تونس)، وأحزاب المعارضة اليسارية (الجبهة الشعبية) من جهة أخرى.
- تراجع شعبية الترويكا بسبب ما اعتراها من نفكك داخلي (بالخصوص حزب المؤتمر وحزب التكتل) وبسبب تردّدها في الإصلاح ومكافحة الفساد في مواجهة التهديدات الإرهابية.
- تجاوز الأحزاب السياسية معطى تباين خلفيّاتها المرجعية والإيديولوجية وتنوّع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسّعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة بإستقلالها.
- صعود أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عدداً مهماً من الدّساترة الذين همشتهم الثورة، وصعود الجبهة الشعبية التي استغلت واقع التدهور

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 7.

- الاقتصادي والاجتماعي والانفلات الأمني لتزيد من أنصارها وتقوم بحشد الشارع ضد الترويكّا.
- انتقال الأحزاب التونسية المعارضة من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجه إلى قوة احتجاج وطاقة تغيير.
- محافظة المؤسسة العسكرية على الحياد، ما ساهم في استبعاد فكرة الانقلاب على الشرعية القائمة، وسمح بانتقال سلس للسلطة.
- انحياز إتحاد الشغل إلى الحراك الاحتجاجي المدني الحزبي المعارض للترويكّا، إلا أنه تبنى مبدأ الحوار في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- انقسام المجتمع السياسي في تونس بعد انتخابات 23 أكتوبر إلى قسمين:
- الأول فريق مؤيد للترويكّا
- والثاني معارض لها، مما ساهم في تكريس الاستقطاب والثنائي والصراع الحاد على السلطة، وهو صراع أنتجته عدّة عوامل.
- إن الأزمة السياسية المشهودة في تونس بعد الثورة هي وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصعب الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها من حال الثورة إلى بناء الدولة<sup>1</sup>.
- فتأسيس الدولة العادلة بدلا من الدولة القمعية، وإقامة النظام السياسي التعددي بدلا من النظام الأحادي الدكتاتوري، وتمدين المجتمع بدل تنميته، ودمقرطة الفكر بدلا من توجيهه، مطالب تقتضي الرأس الطويل مع الفكر التنويري والتعليمية الديمقراطية، ذلك أننا أمام دولة مازالت تتصارع فيها قيم الثقافة الديمقراطية والأصولية الدينية والانغلاق الحزبي، وتتميز المشهد السياسي في تونس بعد الثورة بحركيّة متسارعة بظهور تحديات متعددة تباين الفاعلون السياسيون في التعامل معها، سنتطرق إلى أهم مدارات التنازع بين الفرقاء السياسيين التي ساهمت في تغذية مشهد الاستقطاب الثنائي بين السلطة والمعارضة، وبين أهم مسببات الأزمة السياسية نذكر:

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص 8.

## 1- تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية<sup>1</sup>:

كان يفترض أن ينتهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسية المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في 23 أكتوبر، ما اتفق عليه 11 حزب من بينهم حركة النهضة، والتكتل من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري، وحزب المسار الاجتماعي الديمقراطي، وغير ذلك من الأحزاب التي وقعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي في 15 سبتمبر 2011، التي تحدّد المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد.

لكن ذلك الميثاق لم يطبق، وذلك الوعد لم يتحقق، إذ جرى تمديد المرحلة الانتقالية، ولم يجري الانتهاء من صوغ الدستور إلى حدّ اللحظة، وهذا الأمر أثار حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسية، وقد رأت هذه المعارضة في ذلك محاولة من الترويكات للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة، وعدّ حزب نداء تونس، والحزب الجمهوري، وحزب العمال، الشرعية الانتخابية منتهية بحلول 23 أكتوبر 2012، وطالبت هذه الأحزاب بناء على ذلك بجل المجلس التأسيسي، وتشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطتها من الشرعية التوافقية.

وفي المقابل رفض أنصار الترويكات هذا التوجه، ورأوا أنه محاولة للإنقضاض على الحكم، وتشبّثوا بالشرعية الانتخابية، عادّين التفويض الشعبي للمجلس التأسيسي باقيا ما لم يتم مهمّاته التأسيسية والدستورية. وأورث هذا الجدل المتعلق بمدة المرحلة الانتقالية وحدودها حالة من الانقسام داخل المشهد السياسي، وعمق الأزمة بين الترويكات وعدد من أحزاب المعارضة.

## 2- التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي<sup>2</sup>:

مثل الجدل المتعلق صلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهمّاته مسألة خلافية حادّة بين الائتلاف الثلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، فقد جرى تصديق القانون المنظم للسلط العمومية في 02 ديسمبر 2011، وقد نصّ على أن المجلس التأسيسي سيّد نفسه، ومنحه صلاحيات واسعة انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 9.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 10.

صياغة الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، تحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأن من صلاحياته أيضا مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسنّ التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في رقبة واحدة.

ولقد اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على هذا الأمر. ووجدتا فيه إنزياحا عن الدور الأساسي الموكل للمجلس المتمثل في كتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيون في غضون سنة، وعدّت أحزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، وجمعه بين صلاحيات شتى تكريسا لمنطق الديكتاتورية المجلسية القائمة على فرض هيمنة الغلبة على الأقلية، والحال أن المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التوافق على منطلق المغالبة.

وقد ساهم التباين في تقويم أدوار المجلس التأسيسي وفي تشتت المشهد السياسي، وتأجيل التوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنها مهمشة، وأن المجلس بات خادما لسياسة الترويك ذات النصيب الأكبر من المقاعد، وأدى ذلك إلى مقاطعة الأحزاب المعارضة أكثر من مرة فعاليات المجلس التأسيسي، ما ساهم في تعطيل مسار الصوغ التوافقي للدستور، وتوتر الأجواء بين الفرقاء السياسيين.

### 3- التنازع في صوغ الدستور<sup>1</sup>:

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كُلف أعضاء المجلس التأسيسي بصوغه كثيرا من الوقت والجهد، وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحايل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين، وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة، ونظام الحكم، والتحرّيات العامة والخاصة، وحقوق المرأة

ففي مستوى هوية الدولة، اختلف أعضاء اللجان بين مطلب بالتنصيص على الشرعية الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسي للدستور، وبين داعٍ إلى الاكتفاء بمنطوق الفصل الأول من

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 11.

دستور 1959 في هذا الشأن، والقائل إن "تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".

أما في مستوى طبيعة نظام الحكم، فتباينوا بين دعاة نظام برلماني (النهضة)، ودعاة نظام رئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري)، ودعاة حكم مختلط تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان (المؤتمر من أجل الجمهورية).

وأما في مستوى حقوق المرأة، فقد احتد الصراع المتعلق بالتسليم بمبدأ مساواة المرأة بالرجل مطلقاً، ذلك أن الليبراليين ذهبوا إلى المطالبة بالتنصيص على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدستور. في حين ذهبت حركة النهضة إلى القول إن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة، بالنظر إلى استحالة نقص أحكام الإرث في مجتمع مسلم.

كما أن دعوة حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح قانون تحصين الثورة على التصويت، وإدماجه في الصوغ النهائي للدستور قد مثّل سبباً من أسباب التنازع بين القوى السياسية، إذ رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرها من أحزاب المعارضة الليبرالية هذا المقترح، ورأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية والتضييق على الحريات بحجة حماية مكتسبات الثورة، وقد ساهم الجدل الحاد بشأن هذه المسألة الدستورية وغيرها في إطالة المدى الزمني للفترة الانتقالية، وفي تأخير بلورة صوغ توافقي لمحتوى الدستور.

#### 4- روابط حماية الثورة<sup>1</sup>:

تشكلت الروابط الوطنية لحماية الثورة إبان 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011، وتكوّنت في البداية على نحو عفوي، من مواطنين تطوّعوا لحماية الأحياء والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة في فترة شهدت غياباً شبه كلي لأجهزة الدولة الأمنية والإدارية والمؤسسية.

وقد جرت شرعية هذه الروابط لاحقاً، وتحصلت على ترخيص العمل القانوني، وأصبحت لها تنسيقات منتشرة في محافظات الجمهورية كلّها، وأوكلت إلى نفسها عدّة مهمّات من بينها مواجهة

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 12.

الثورة المضادة، والمحافظة على الشرعية الانتخابية التي أنتجتها منظومة 23 أكتوبر 2011، والعمل على تحقيق أهداف الثورة.

وهذه الروابط مدار تنازع بين الترويكات وعدد من أحزاب المعارضة، إذ رأت فيها الجبهة الشعبية وحركة نداء تونس والحزب الجمهوري خطرا على الديمقراطية، ودعت إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسي سيادي فوري يحمي الثورة ومكتسباتها ليست من مسؤولياتها، بل من مسؤولية المؤسسات الأمنية، والحقوقية، والقضائية في الدولة، وفي المقابل تمسكت حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة وفاق، وأنصار الترويكات بغرض حل هذه الروابط، عادة هذا الأمر من اختصاص القضاء.

## 5- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>:

على الرغم من الانتعاشة التي يشهدها قطاع السياحة في تونس إلى نهاية حدود جويلية 2013، ذلك أن مؤشراته سجلت ارتفاعا بنسبة 3,4%، مقارنة بنسبة 2013، وهو قطاع يشغل 15% من اليد العاملة، ويؤمن 7% من مجمل الناتج الداخلي، فإن ما شهدته البلاد من حوادث عنف وعدم استقرار سياسي ساهم في تراجع اقبال السياح على تونس في النصف الثاني من سنة 2013، وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 2 ديسمبر 2013. وفي السياق نفسه، شهد الاقتصاد التونسي عدّة مشاكل مردّها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية وارتفاع قيمة الدين الخارجي (3,5 مليار يورو سنة 2013)، وتفاقم عجز الميزان التجاري (8,8%)، ما أثر سلبا على الوضع الاجتماعي، وقد تجلّى ذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والزيادة في سعر المحروقات مرتين متتاليتين سنة 2013 بنسبة 7%، فزادت أوضاع الطبقة الوسطى تفاقمًا، وأدّى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24,7% من مجموع السكان، كما أن مناطق الظل، أي الجهة المهمشة التي لم تنل حظها من التنمية طوال دولة الاستقلال، لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة 2013 نسبة 11%، ما زاد العمال

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 13.

الاحتجاجية تصاعداً، وأدّى إلا اتساع التظاهرات المطالبة المحرومة للضغط على حكومة الترويكا من ناحية أخرى، وكل ذلك ضاعف حدّة توتر المشهد الرّاهن، الاجتماعي والسياسي، وأثر سلبياً في الاقتصاد.

## 6- تنامي ظاهرة العنف السياسي<sup>1</sup>:

تنامي حوادث العنف السياسي في تونس فترة حكم الترويكا، فشهدت البلاد مقتل المنسّق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين لطفي نقض في 18 أكتوبر 2012، واستخدمت قوات الأمن "الرّش" لصد المحتجين على السلطة بمدينة سليانة في نوفمبر 2012، كما جرى الاعتماد على المقر المركزي للإتحاد العام التونسي للشغل يوم 4 ديسمبر 2012، ما زاد في توتير الوضع السياسي بالبلاد.

غير أن الاحتقان بلغ أوجه بين الحكومة والمعارضة إثر مقتل المعارض اليساري شكري بلعيد زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين (6 فيفري 2013)، وإثر مصرع محمد ابراهيمي (25 جوان 2013) أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي، على يد إرهابيين منسوبين إلى التيار السلفي الجهادي (أنصار الشريعة)، وذلك بعد فشل حركة النهضة في سياسة مدّ اليد للسلفيين، وعجزها عن اقتناع عدد منهم بالإيقاع عن التمرد على الدولة، والانخراط في النسيج المجتمعي، والتنافس السياسي السلمي. وقد مثّل اغتيال حدثاً صادماً لعموم التونسيين، وترتب عليه استياء واسع عندهم، وذلك انتقال الصراع السياسي من حيّز السجّال إلى حيّز قتل الخصم على خلفية هوائيه السياسية. وبادر بعض أعلام المعارضة بعد سويغات محدودة من حدوث عملية الاغتيال الأولى والثانية إلى توجيه الاتهام إلى حركة النهضة، قبل أن يدلي التحقيق بنتائجه النهائية في الجريمتين، فزاد ذلك الاتهام القبلي المضاعف الوضع السياسي توتراً، وأدى إلى زرع بذور الفتنة، وهدد بانزلاق البلاد في مهواة الحرب الأهلية. وقد تمكنت المجموعة الوطنية من تجاوز أزمة الاغتيال الأول باستقالة حكومة حمادي حمادي الجبالي، وتشكل حكومة وحدة وطنية، وزراء السيادة فيها

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 14.

من التكنوقراط (وزارة العدل، ووزارة الخارجية والداخلية، ووزارة الدفاع). أما بقية الوزراء فهم من المستقلين أو من أتباع الترويكّا، وأما الاغتيال الثاني إنعكاساته مستمرة ومازالت آثاره تلقي بظلالها على الوضع السياسي الراهن، فمنذ شهور من الصراع على الشارع، والتّجيش المضاد بين السلطة والمعارضة، لم يحسم أي فريق من الفريقين الأمر لمصلحته<sup>1</sup>.

## 7- تداعيات الوضع في مصر:

كان لما شهدته مصر من حراك احتجاجي شعبي في 30 جويلية 2013 أدى إلى إزاحة أول رئيس مصري منتخب عن السلطة، وأفضى إلى صعود العسكر إلى الحكم (3 جوان 2013) الأثر البين في المشهد السياسي التونسي الذي عرف حالة من الانقسام الشديد إزاء متغيرات الوضع المصري، فذهب عدد من السياسيين إلى تأييد التحول المشهور في مصر، عدّا ما حصل تصحيحا لمسار الثورة، وإيدانا بنهاية الاسلاميين وفشلهم في إدارة المرحلة الانتقالية. في هذا الاطار تنزل موقف حركة نداء تونس والجهة الشعبية، إذ باركتا عزل الرئيس محمد مرسي، وعمدتا إلى ترويج خطاب سياسي يهدف إلى حشد الشارع وتفويض المسار الانتقالي، ويقصد إطاحة الترويكّا، وإقامة منظومة الحكم بديلة. فدعت حركة نداء تونس بزعامة الباجي قائد السبسي إلى حل الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط، وطالبت بوضوح خريطة طريق للانتخابات، وتكوين لجنة فنية لإصلاح مشروع الدستور والإعلان عن حل روابط الثورة، داعية إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي، وفي السياق نفسه دعت الجهة الشعبية إلى حل المجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل هيئة تتولى استكمال صوغ الدستور، عادة المجلس التأسيسي فاقدًا الشرعية بعد أن "استبدت به حركة النهضة وحلفائها، وحادت به عن مهماته الأصلية، وحولته إلى وكر للتآمر على مكاسب الشعب"، على حد قولها. كما طلبت محاولات حثيثة لاستنساخ المشهد المصري، فجرى الإعلان عن إحداث حركة تمرد التونسية بتاريخ 3 جوان 2013، المشابهة لحركة التمرد المصري، وجرى أيضا تأسيس جبهة إنقاذ تونسية على الشاكلة

<sup>1</sup> - محمد المختار القلاي، قراءات في المشهد السياسي بتونس بعد الثورة. د ن د، (تونس، 2014، ص 93).

المصرية وذلك بتاريخ 26 جوان 2013. وكان المراد من جانب المعارضة تهيئة الشارع للقبول بتحول في هرم السلطة، يكون مصدره ضغط الاحتجاج الشعبي وتدخل المؤسسة العسكرية. وفي المقابل تفاعلت الترويكا والحزب الجمهوري بطريقة مخالفة مع مستجدات المشهد السياسي المصري، فالقت عن التنديد بما حصل، وعدّ إطاحة الحكم الإسلامي عملاً انقلابياً بامتياز. وقد ذهبت حركة النهضة إلى أن "الانقلاب كرس تقسيم المصريين وأبرز مطالب جزء منهم على حساب جزء آخر دعم الرئيس المنتخب، ما أدى إلى التئیس من الديمقراطية. وعلى الرغم من سعي طيف من أحزاب المعارضة لإسیراد التجربة المصرية بعد 3 جوان 2013 وإجراءها داخل الاجتماع التونسي، فإن تلك المساعي لم تُؤتِ أكلها، بل زادت المشهد السياسي إحنقانا. ويمكن أن نفسر فشل المعارضة التونسية في استنساخ السيناريو المصري بعدة معطيات:

**أولها:** إختلاف المسار الانتقالي بين البلدين، وتباين تموقع الإسلاميين فيها، فلئن أستاذ الإخوان المسلمون في مصر بالرئاسة ومقاليد الحكم، فإن حركة النهضة في تونس بدت مثالية إلى الحكم الائتلافي الجامع بين الإسلاميين والعلمانيين، فرئيس الجمهورية من حزب المؤتمر، ورئيس المجلس التأسيسي من حزب التكتل، أما رئيس الحكومة فمن النهضة. ونتيجة لذلك لم يجدر قول المعارضة إن الحزب الحاكم مستأثر بالسلطة صديقة واسعة لدى الرأي العام بسبب ميل حركة النهضة إلى البحث عن صيغ تآلف ممكنة مع منافسيها، على الرغم من إختلاف الخلفيات الإيديولوجية بينها وبينهم<sup>1</sup>.

**ثانيها:** عدم نجاح المعارضة في عزل الترويكا، وفك الارتباط بينها وبين مكونات المجتمع المدني، من قبيل النقابات العمالية والحقوقية والمحامين والقضاة. فقد ظل الثلاثي الحاكم محافظاً على علاقات التشاور والتواصل مع المنظمات المدنية، ولم يدخل في مواجهات معها، بل إنه كفل لها هامشاً كبيراً من الاستقلالية من أن الترويكا أعربت لتلك المنظمات عن استعدادها للتنازل عن السلطة في إطار من الانتقال السلمي التوافقي للحكم، وهو ما جعل استبئاع المعارضة وحركة تمرد

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 102.

للمنظمات النقابية والحقوقية وإقناعها بضرورة العصيان المدني، وتفويض النظام القائم بمختار  
مؤسساته (المجلس التأسيسي، الحكومة، الرئاسة) أمراً غير ممكن.

**ثالثها:** مراهنة حركة تمرد وعدد من أحزاب المعارضة على إمكانية استمالة الجيش التونسي  
ورجال الأمن ليتحققوا بركب المطالبين بإسقاط الترويكاً لم يسلم لهم، ذلك أن المؤسسة العسكرية  
في تونس لزمة الحياد، ونأت بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي منذ العهد البورقي، على  
خلاف المؤسسة العسكرية في مصر التي ظلت قوة فعالة في المشهد السياسي.

**رابعها:** ما أدى إليه الانقلاب العسكري في مصر في تونس من سفكٍ للدماء وقمع  
للحريات العامة والخاصة، وإقصاء للآخر، وتقسيم للمجتمع، وإذكاء لأسباب الاستقطاب  
الشمائي بين داعين إلى حكم الجيش ومعارضين له، زاد التونسيين ارتياباً في عواقب التغيير بالقوة،  
ودفع بالفرقاء السياسيين نحو طاولة الحوار<sup>1</sup>.

في ظل هذه الأوضاع التي تعاني منها تونس والأزمة السياسية، جاءت محاولات تحوّل  
التنازع إلى توافق "التوجه نحو الحوار"، حيث تمكن الرباعي الراعي للحوار الذي نعني به: الاتحاد  
العام للشغل، الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن  
حقوق الإنسان من تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة، وانخرط الرباعي في  
إدارة مشاورات بين واحد وعشرين حزباً من المنتمين إلى الترويكاً الحاكمة ومنتمين إلى المعارضة.

وتنص خارطة الطريق إلى اقتراح الرباعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 ديسمبر 2013،  
والتي جرى توقيعها من جانب الأطراف السياسية المشاركة في الحوار يوم 05 أكتوبر 2013،  
على استكمال أعمال المجلس التأسيسي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها  
في مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً، وإصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان، وتحديد  
المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجاوز أسبوعين، وتصديق الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع  
بالاستعانة بلجنة خبراء، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة، على أن تلتزم الأطراف

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 160.

السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع إطارًا للتفاوض لحل بقية المشكلات الخلافية.

وبعد زهاء شهرين ونصف من انطلاق الحوار الوطني (5 أكتوبر 2013) وما اعتراه من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي، يوم السبت 14 ديسمبر 2013، عن اتفاق الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية (9 أحزاب من مجموع 18 حزباً حضرت الاجتماع) على اختيار مهدي جمعة (51 سنة) رئيساً للحكومة الانتقالية المقبلة. ويذكر أن الرجل من التكنوقراط، وقد شغل خطة وزير الصناعة في حكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريّض. ومع أهمية الخطوة التي قام بها الرباعي الراعي للحوار في الدفاع نحو الانفراج السياسي بالبلاد والتقدم شوطاً كبيراً المسار الحكومي والالتفات إلى تشكيل فريق جديد يشرف على إدارة شؤون البلاد في المرحلة المقبلة، فإن التوجه نحو الحكم الوفاقي يواجه عدة عراقيل، لعل أهمها<sup>1</sup>:

#### أ- أجواء التشكيك وانعدام الثقة:

من المعلوم أنّ انتشار حالة اللّايقين، أو الإحساس بالخوف من الحاضر والمستقبل، حالة طبيعيّة مشهودة في دول الانتقال الديمقراطي، وذلك بسبب ما يعتري أغلب المواطنين من خشية تدهور الوضع الاقتصادي وانفراط السلم الاجتماعي. لكن أن يتحوّل التشكيك إلى سلوك يومي ملازم لعدد من أعلام الطبقة السياسيّة، فإنّ ذلك يشكّل خطراً على مسارات الحكم التّوافقي. فبدلاً من أن يكون السّاسة في موقع من يبعث برسائل طمأنة إلى عموم المواطنين، نجدهم في بعض الأحيان ميّالين إلى التّخويف والتّشكيك في كلّ شيء، وهذا الأمر يورث في نفس المواطن حالة من القلق وعدم الاستقرار نفسياً وذهنياً؛ ما يزيد في عزوف النّاس عموماً، والشّباب خصوصاً، عن السياسة وصنّاعها.

<sup>1</sup> - عادل السمعلي، (معالم الثورة المضادة في تونس)، تاريخ النشر: 2013/05/23، تاريخ النصفج: 2015/05/23، الساعة: 19:02.  
[www. Babnet.net/mobile/festivaldetail.php ?id=65626](http://www.Babnet.net/mobile/festivaldetail.php?id=65626)

وإنّ من يتابع ردهات الحوار الوطنيّ يلاحظ في غير عناء استحكام الإحساس المتبادل بعدم الثقة بين الفرقاء السياسيين؛ فقد دخلت النهضة الحوار وهي مسكونة بهاجس الخوف من أن تتحوّل المعارضة من قوّة احتجاج إلى قوّة انقلاب على الشرعيّة الانتخابيّة القائمة، تأسّيًا بالتّجربة المصريّة، ودخل خصوم الترويكا الحوار وفي نفوسهم خوف من أن تطول الفترة الانتقاليّة وتستولي النهضة على مفاصل الدّولة، وتؤسّلم المجتمع على حدّ تعبيرهم.

وعلى الرّغم من أهميّة هذه المخاوف ومشروعيتها النسبيّة، فإنّ استمرارها والعمل على تغذيتها، بعد الاتّفاق على تشكيل حكومة توافقية بزعامة شخصيّة وطنيّة مستقلّة، يبقى أمراً غير صحيّ وغير خادِم لمطلب التّوافق؛ ذلك أنّ المرحلة تقتضي التنازل بدل التنازع، والتعاون بدل التنافر.

وقد بدا جليّاً أنّ حملات التّشكيك في الحكومة التوافقية الوليدة بدأت مبكراً، فجرى الحكم عليها بالفشل قبل أن ترى النّور، ونعتها آخرون بأنّها نسخة ثالثة من الترويكا، بالنظر إلى أنّ مهدي جمعة قد كان وزيراً في حكومة علي العريض. وبلغ الأمر ببعض المغالين حدّ تجييش النّاس ودعوتهم إلى النّزول إلى الشّارع ليحولوا دون ممارسة الحكومة الجديدة مهمّتها. في حين انصرف شقّ آخر إلى الطّعن في تمثليّتها، عادداً إيّاها غير مجسّدة للإجماع الوطني.

والواقع أنّ الحجج التي يتمسّك بها المعارضون على رئيس الحكومة الجديدة لا تسلم لأصحابها؛ لأنّ الرّجل تكنوقراطيّ، مستقلّ، شغل خطّته في حكومة الترويكا الثانية من دون أن يستظلّ بأيّ يافطة حزبية.<sup>1</sup> كما أنّ الادّعاء بعدم تمثليّة الحكومة المقبلة وعدم حصولها على الإجماع قول متهافت؛ لأنّ الإجماع، في الديمقراطيّات الحديثة، قريب إلى المحال أكثر منه إلى الإمكان، وفوز الحكومة الجديدة بتزكية المركزيّة النقابيّة والمنظّمات الرّاعية للحوار يعطيها سنداً شعبياً ومدنيّاً لا يستهان به.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

لكنّ الثّابت أنّ استمرار أجواء عدم الثّقة بين الفرقاء السّياسيّين لن يخدم مطلب التّوافق المأمول؛ وذلك راجع إلى تغليب بعضهم المصلحة الحزبيّة على المصلحة العامّة<sup>1</sup>.

## ب- العصبيّة الحزبيّة:

الانتماء الحزبي حقّ مشروع لكلّ مواطن في تونس بعد الثّورة، وهو شكل من أشكال الانتقال من الأحاديّة إلى التعدّديّة، ومظهر من مظاهر تشريك المواطن في الشّأن العامّ، لكنّ الإشكال المتمثّل بتحويل الانتماء الحزبي إلى دوعما منغلقة تؤسّس الدّات عبر تقويض الآخر، والمتابع للمشهد السّياسي في تونس في الرّمن الانتقالي يتبيّن أنّ حالة الاستقطاب الثّنائي بين أنصار الترويكّا ومعارضيهّا قد بلغ أوجه في الفترة الأخيرة؛ إذ توزّع النّاس قسمين: قسم مناصر للائتلاف الحاكم مطلقاً، وقسم يدعو إلى تقويض ما أنتجته انتخابات 21 تشرين الأوّل / أكتوبر 2011 من مؤسّسات سياديّة (الحكومة، والرّئاسة، والمجلس التّأسيسي). فبدا الانتقال من الشرعيّة الانتخابيّة إلى الشرعيّة التوافقيّة أمراً عسيراً؛ ذلك أنّ التحوّل من التّحرّب إلى البناء المشترك أمر لم تتعوّذه الطّبقة السّياسيّة، والتعصّب الحزبي انعكس على تفاعلات الحوار الوطني حتى أنّ كلّ حزب اصطفّ خلف مرشّح يراه ضامناً لمصلحته، موالياً له في الفترة الانتقاليّة، وتبادلت الأطراف السّياسيّة الاتّهامات لتعطيل الحوار الوطني.

وبلغ الأمر بنداء تونس والحزب الجمهوري حدّ الانسحاب من الحوار لما تبين أنّ نتيجة التّسابق على رئاسة الحكومة ستؤول إلى اختيار غير الشخصيّة التي يريد. وكاد منطق "لا أريكم إلّا ما أرى"، المؤسّس على مقولة "أنا، ومن بعدي الطّوفان"، يعصف بالحوار الوطني لولا قيام شبه توافق بين عدد من الأحزاب بشأن ترشيح مهدي جمعة لتولّي رئاسة الحكومة وتزكية الرّباعي لذلك. وكان أخرى بالمتحرّزين خلال هذه المرحلة الدّقيقة من تاريخ تونس التّفكير في مصلحة المجموعة الوطنيّة، بدلاً من التّمتّس خلف المسلّمات الأيديولوجيّة والعوامل الحزبيّة؛ لأنّ التعصّب ومقتضيات الحكم التّوافقي يتعارضان.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

## ج- الثورة المضادة:

نعني بها مجموع القوى التي تسعى لتعطيل مسيرة التحوّل نحو الاجتماع الديمقراطي والدولة الجمهوريّة العادلة، وتحاول الشدّ إلى الوراء، واسترجاع حقبة ما قبل الثورة على نحوٍ أو آخر؛ لأنّها ترى في التوجّه نحو الإصلاح تهديدًا لمصلحتها، وايدانًا بإمكان مساءلتها ومحاسبتها، ولذلك فهي تجرّ في تغذية الأزمات والهروب إلى الأمام. ومن أهمّ قوى الثورة المضادة التي يمكن أن تعطلّ الحكم الوفاقي في المرحلة المقبلة<sup>1</sup>:

- أتباع النظام السابق الساعين لإرباك المسار الانتقالي.
- مافيات الفساد الإداري المنتشرة في مفاصل الوزارات الحيويّة وهياكل المحافظات والمؤسّسات السياديّة.
- عدد من الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي في 23 تشرين الأوّل / أكتوبر 2011، ولم يأت الحوار الوطنيّ بقيادة الرباعي في كانون الأوّل / ديسمبر 2011 بالشخصيّة التي رشّحتها لتولّي منصب رئاسة الحكومة، وبدت محكومةً بالسليبيّة، ميّالةً إلى تأييد الأزمة السياسيّة في تونس.
- عدد من الأطراف التي تبذل جهودها في السعي للزجّ باتّحاد الشغل في حمأة الصّراع السياسي، وتضغط لتجعله خادماً لطرف سياسيّ معيّن فتخرج به من رعاية الحوار إلى الوصاية عليه، وهو ما يتنافى ودوره الوفاقيّ.
- العصبّيّات الجهويّة والقبليّة والدينيّة والأيديولوجية السّاعية لتحويل معركة البناء في المرحلة الانتقاليّة إلى معركة صراع هويّاتي وتناحر داخليّ، تقضّ أسباب التّوافق، وتهدّد الوحدة الوطنيّة.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

## المبحث الثاني: آفاق النظام بعد انتخابات 2011

أولاً: تعزيز مكانة تونس في الساحة الدولية

### 1- قبل الحكومة الائتلافية:

وقّرت ثورة 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011 فرصة سانحة للدبلوماسية التونسية للعمل من أجل إعادة الاعتبار لمكانة تونس اقليمياً و دولياً و فك شبه العزلة التي فرضت على البلاد لمدة سنوات جراء السياسات المتبعة في مجال حقوق الانسان وعدم قدرة النظام السابق على التأقلم مع التحولات الكبرى التي عرفتھا الساحة الدولية منذ تسعينات القرن الماضي وما كانت تقتضيه من اندماج في المنظومة السياسية والفكرية الجديدة والقيام بإصلاحات جوهرية على المستوى السياسي وأسلوب الحكم واعتماد آليات الحوكمة الرشيدة لإدارة الشأن العام. فبقدر ما تمكن النظام من تسويق "إنجازاته" في المجال الاقتصادي والأمني بقدر ما عجز على إقناع شركائه الأجانب خاصة الأطراف الغربية والمنظمات الدولية بمدى صواب خياراته في المجال السياسي واحترامه لمنظومة حقوق الانسان.

فهل أحسنت حكومات ما بعد الثورة استغلال المدّ التضامني الذي عبرت عنه حكومات وشعوب العالم مع طموحات الشعب التونسي في الحرية والكرامة وتوقه لإرساء نظام ديمقراطي متطور يمكن تونس من استرجاع مكانتها كدولة عصرية متجددة في محيطها الاقليمي، متشبثة بهويتها العربية والاسلامية ومفتوحة على بقية شعوب العالم ؟ أم أن الطاقة اللامتناهية التي أفرزتها الثورة تم توظيفها في قضايا جانبية و جدل عقيم حول عدد من البديهيات تتعلق بالهوية وأولوية التعاون مع المحيط العربي الإسلامي دون الفضاءات الأخرى وهي مسائل تمّ حسمها منذ عشرات السنين ولم تتخلى عنها تونس منذ السنوات الاولى لاستقلالها حيث كان صوت تونس دائماً محترماً ومسموعاً وحظيت أفكارها و مبادراتها دوماً بالتقدير من قبل الأشقاء العرب والمسلمين على السواء كما اضطلع دبلوماسيوها اعتباراً لكفاءتهم المهنية بأعلى المناصب في المنظومتين العربية والإسلامية فضلاً على المجال الأممي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وثيقة: نداء تونس يوضح ملامح رؤيته للسياسة الخارجية. تاريخ النشر 2014/11/21، تاريخ التصفح: 2015/05/05، الساعة 14.23

<http://www.hakaekonline.com/?p=67494>

ارتكزت الدبلوماسية التونسية خلال المرحلة من الانتقال الديمقراطي التي تميّزت بكثرة الاضطرابات الداخلية وتراجع أداء مختلف مؤسسات الدولة على مبدأين رئيسيين كانا دوما مرجعا أساسيا للتحرك الخارجي على مختلف المستويات:

أ- إدراك لأهمية السياسة الخارجية كركن أساسي لعمل الدولة خاصة في المرحلة الانتقالية وكأداة فاعلة لحشد التأييد السياسي والاقتصادي وتوسّع شبكة أصدقاء تونس على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الثورة وتوظيف التعاطف الدولي لدى شركائها من دول ومؤسسات دولية فاعلة لمعاودة جهد الدولة في التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار.

ب- توخي التوافق في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية اعتمادا على التقاليد الدبلوماسية للبلاد والعمل على استرجاع مكانة تونس على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيز علاقات الثقة مع شركائها وجيرانها .

وتمحورت الاستراتيجية المتبعة خلال هذه المرحلة حول 4 أهداف رئيسية<sup>1</sup>:

1- شرح وتوضيح الأسباب العميقة للثورة التونسية لمختلف الشركاء الأجانب والدول الصديقة والشقيقة وتأكيد عزم تونس على مواصلة سياستها الخارجية اعتمادا على نفس المبادئ الهادفة لتعزيز الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي واحترام الشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحرصها على تعزيز علاقاتها مع مختلف الأطراف.

2- التأكيد على انخراط تونس في المنظومة الديمقراطية من خلال المصادقة عن العديد من الاتفاقيات الدولية واعتماد من الإصلاحات الجذرية في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وحرية التعبير وتهيئة الإطار القانوني والظروف الملائمة لتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية.

3- حشد أكثر ما يمكن من الدعم المالي لبرامج الحكومة العاجلة ومواجهة التحديات الكبرى المتعلقة بالبطالة وتحقيق التوازن بين الجهات ودعوة الأطراف المانحة للوقوف بجانب تونس في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها وإنجاح أول تجربة ديمقراطية في العالم العربي باعتبار أن تونس هي أول دولة من جنوب المتوسط انطلق منها الربيع العربي وأن نجاح هذا الربيع رهين نجاح التجربة التونسية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

4- العمل على استرجاع الأموال المنهوبة والمبادرة لتقديم ملفات قانونية وقضائية لمختلف الدول والجهات الأجنبية.

5- وإجمالاً فإن حكومة ما قبل الحكومة الائتلافية (حكومة السيد الباجي قائد السبسي) عملت في الفترة القصيرة نسبياً التي قضتها في الحكم (مارس - ديسمبر 2011) على انتهاج سياسة توافق بين الحفاظ على تقاليدنا الدبلوماسية من اتزان في المواقف واحترام للشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى رغم التطورات الكبرى التي عرفت دول الجوار والمنطقة بصفة عامة وتقييم مصالح تونس مع مختلف الأطراف واستغلال مدّ التعاطف والتضامن و حرص شركائنا على مساعدتنا في إنجاح المرحلة الانتقالية لتنظيم أول انتخابات حرّة ونزيهة و بلورة ملامح سياسة خارجية جديدة تستجيب لمصالح تونس وتساعدنا على اجتياز صعوبات المرحلة.

## 2- مرحلة حكومة "الترويكا" (الحكومة الائتلافية):

من الواضح أنّ فشل حكومتي "الترويكا" بقيادة حزب "النهضة" في إدارة الملفات الداخلية في الفترة التي تلت انتخابات 23 أكتوبر 2011 تزامن مع عجز واضح للدبلوماسية بإشراف من الرئيس المؤقت وطاقمه الدبلوماسي المنتمي لحزب "المؤتمر" من أجل الجمهورية "على الاضطلاع بدورها الطبيعي والتقليدي في إبراز أهمية المشروع الاصلاحى الذي بشرت به ثورة 14 جانفي 2011 كمشروع حضاري جدير بالتأييد على المستويين الاقليمي والدولي يعكس استعداد تونس للانخراط نهائياً في المنظومة الديمقراطية ويؤكد لبقية دول العالم أنه يمكن المزاوجة بين الاسلام السياسي الديمقراطية".

فقد بدت الدبلوماسية التونسية مرتبكة منذ الأسابيع الأولى لاعتلاء "الترويكا" الحكم غير قادرة على تشخيص أولويات المرحلة والتفاعل الإيجابي مع تعاطف المجموعة الدولية مع الثورة التونسية بل إنها زجّت بالبلاد في متاهات وملفات معقدة لا مصلحة لنا فيها ممّا عكّر صفو علاقاتها مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة وعمّق عزلة تونس في محيطها المباشر وساهم في تقليص الدعم المرتقب من شركائها التقليديين لمساعدتها على تجاوز التحديات والمصاعب التي فرضتها تطورات المرحلة الحساسة من تاريخها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

فبعد تواتر زيارات المسؤولين الأجانب في أعلى مستوى في فترة الحكومة الانتقالية التي ترأسها الباجي قائد السبسي وما لقّيته البلاد من تفهم ودعم مادي وسياسي لدى العديد من الجهات الأجنبية (دول عربية، أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، مجموعة الثمانية) تقلص عدد الوافدين لتونس بصفة ملحوظة خلال الفترة الأولى لحكومة السيد حمادي الجبالي، واقتصر تقريباً خلال حكومة السيد علي العريض على بعض الزيارات الاستطلاعية حول تطور الأمور في تونس وآفاق التوصل إلى حل سياسي للأزمة القائمة في البلاد وعرض المساعدة في مكافحة الإرهاب دون تقديم أي عون ملموس يمكن أن يساعد تونس على مجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

بل إن مختلف الشركاء تردّدوا في تنفيذ الوعود التي التزموا بها خلال الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية سواء في مجال تقديم المساعدة المباشرة في شكل قروض وهبات أو دفع الاستثمار الخاص كالاتحاد الأوروبي أو عبر تأمين ضمانات خاصة للحصول على قروض بشروط ميسرة من السوق المالية العالمية.

ساهمت الانتخابات التشريعية لـ 26 أكتوبر 2014 وما أفرزته من نتائج في خلق فرص جديدة أمام الدبلوماسية التونسية، تقطع مع دبلوماسية الضباية والارتباك التي تلت وصول "الترويكا" للحكم وتعيد الاعتبار للسياسة الخارجية، باعتبارها أداة هامة وفاعلة للنهوض بالتنمية والتعاون مع مختلف الأطراف، ومساعدة تونس على استرجاع مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية وتضع حدّاً لثلاث سنوات من الارتباك والعشوائية في صياغة مواقف تونس، وتعاملها مع مختلف الأطراف والفضاءات الدولية<sup>1</sup>.

فالدبلوماسية التونسية مدعّوة خلال الفترة المقبلة إلى تحقيق خمس أهداف أساسية على الأقل:

1- الرجوع إلى المرجعيات الأساسية للسياسة الخارجية التي اتبعتها الدولة التونسية منذ الاستقلال مثل انتهاج الاعتدال والوسطية في المواقف والتشبث بالقانون وبالشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومساندة قضايا الحرية والحق في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية والمساهمة في استتباب الأمن والسلم في المنطقة والعالم، مع السعي إلى

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

الحفاظ على مصالح تونس العليا في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتعزيز انتماءات البلاد المغاربية العربية والإسلامية والمتوسطية.

2- ضبط استراتيجية أمنية محكمة بالتشاور والتعاون مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمشاركة الفعّالة في المبادرات الجهوية والدولية الرامية إلى القضاء على هذه الآفة الخطيرة.

3- الاهتمام بإفريقيا كفضاء طبيعي واستراتيجي لتونس من خلال اعتماد خطة متكاملة للعلاقات التونسية الإفريقية، خاصة في مجال التعاون الفني والتكوين والسياحة العلاجية والنهوض بالتبادل التجاري والمشاريع المشتركة وإعادة النظر في انتشار تمثيلها الدبلوماسي بالقارة واستعادة وهج العلاقة مع القارة السمراء سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا على مختلف المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف.

4- اعتماد دبلوماسية اقتصادية نشطة من خلال تكثيف الاتصال مع شركائها الأساسيين خاصة أولئك الذين أعلنوا عن دعمهم لما سمي بثورات الربيع العربي وأيدوا استعدادهم لتوفير الدعم المادي الضروري لإنجاح الانتقال الديمقراطي (قمة مجموعة 8 بدوفيل، مجموعة العمل تونس- الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، روسيا).

فكما ساعدت المجموعة الدولية تونس خلال السنوات الأولى من استقلالها في إرساء دعائم الدولة الحديثة وتركيز مقومات نخضة اقتصادية واجتماعية أفرزت نموذجاً اجتماعياً فريداً في العالم العربي (تعميم التعليم، النهوض بالمرأة، بلورة طبقة وسطى...) فإنه من المتوقع أن تستجيب الأطراف الدولية بعد اعتماد الدستور الجديد ونجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية لمختلف المساعي والمبادرات التي ستقدمها الحكومة القادمة لدعم وترسيخ دعائم الديمقراطية الناشئة في تونس، والمساعدة على النهوض بالاقتصاد خاصة دفع الاستثمار وتعزيز التدفق السياحي واستنباط مشاريع تنمية داخل البلاد في المناطق الأقل نمواً، تمكن من تحقيق التوازن الجهوي والمساهمة في مكافحة ظاهرة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية<sup>1</sup>.

وستسعى الحكومة الجديدة لتكثيف المبادرات في هذا الشأن خاصة الدعوة إلى مؤتمر دولي اقتصادي رفيع المستوى يعقد في 2015 بقرطاج للنهوض بالاستثمار والشراكة ولاستحداث

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

أهم الشركاء الأوروبيين (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، سويسرا، الولايات المتحدة) على تحويل ديون تونس إلى مشاريع تنمية في إطار سياسة ثابتة تهدف إلى الحدّ من المديونية، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى في البلاد<sup>1</sup>.

5- القيام بإصلاحات كبرى على الجهاز الدبلوماسي، خاصة وزارة الشؤون الخارجية، وذلك من خلال إعادة الاعتبار لهذه الوزارة للاطلاع بدورها الطبيعي كفضاء أساسي ورسمي للاقتراح والمبادرة فيما يتعلق بعلاقات تونس الدولية مما يستوجب إعادة النظر في هيكلية الوزارة في مستوى الإدارة المركزية، ودعم تمثيلاتها بالخارج، وفتح سفارات جديدة بالقارة الإفريقية خاصة الدول الصاعدة، والاهتمام بتواجدها في القارتين الآسيوية والأمريكية. كما سيتمّ الاهتمام بالموارد البشرية للوزارة من خلال تعزيز تكوين مختلف مكونات السلك الدبلوماسي ودعم قسم البحوث والدراسات ذات الطابع الاستشاري والإستراتيجي، والنهوض بالخصوص بالمعهد الدبلوماسي للتكوين والدراسات وتطويره في شكل أكاديمية دبلوماسية عصرية تكون سندا لنشاط الوزارة والحكومة في تعاطيها مع مختلف الأطراف الأجنبية<sup>2</sup>.

### ثانيا: مستقبل المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات

عد إجراء الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة في تونس، تكون قد أنهت مرحلتها الانتقالية وعبرت بسلام إلى مرحلة المؤسسات الدائمة. وسيتم تكليف حزب "نداء تونس" بتشكيل الحكومة، باعتباره الحزب الحاصل على الأكثرية البرلمانية. وفي هذا السياق، يتأرجح الشكل المتوقع للحكومة القادمة بين سيناريوهين رئيسيين.

تمثل السيناريو الأول، في تشكيل حكومة توافق وطني ذات قاعدة سياسية واسعة بقيادة "نداء تونس" وبمشاركة "النهضة" وغيرها من الأحزاب خاصة تلك التي حلّت في المراتب التالية مثل "الاتحاد الوطني الحر" و"الجبهة الشعبية" و"آفاق تونس"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> - أحمد سيدي ولد أحمد سالم. تاريخ النشر. الأربعاء 12 نوفمبر 2014، تاريخ التصفح. 2015 / 1/20. الساعة 10.30

<http://studies.aljazeera.net/events/2014/11/2014111175135644110.htm>

والسيناريو الثاني، يتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية بدون حركة " النهضة" التي ستكون حينها قوة المعارضة الرئيسية وعلى صعيد الانتخابات الرئاسية -في الغالب- ستكون هناك عدة احتمالات<sup>1</sup>:

- فوز رئيس من نداء تونس، وفي هذه الحالة يكون للنظام القديم أكبر الحظوظ في المشهد السياسي.
- فوز رئيس يُحسب على التوجه الديمقراطي ومتبنٍّ لما تبقى من مبادئ الثورة، وهذا السيناريو سيحقق نوعاً من الاستقرار وعدم الإقصاء.
- تحالف بين النهضة ونداء تونس، وهذا الخيار -لو وقع- يضمن الاستقرار بالنسبة للسنوات الخمس القادمة.
- عودة النهضة وحلفائها في الترويكا وغيرهم من التشكيلات السياسية إلى المعارضة، وهذا السيناريو قد يفتح المشهد التونسي على مزيد من التوتر والاستقطاب.

بإجراء انتخاباتها التشريعية الأولى بعد الثورة في 26 أكتوبر 2014 تكون تونس قد أنهت مرحلتها الانتقالية وعبرت بسلام إلى مرحلة المؤسسات الدائمة. تنافست في الانتخابات مجموعة من الأحزاب، أبرزها: حزب "نداء تونس" الذي حصل على المرتبة الأولى بـ85 مقعداً، وحزب حركة " النهضة" في المرتبة الثانية بـ69 مقعداً، من إجمالي مقاعد المجلس التي تبلغ 217 مقعداً. وبناء على هذه النتائج، سيتم تكليف حزب "نداء تونس" بتشكيل الحكومة، باعتباره الحزب الحاصل على الأكثرية البرلمانية. وفي هذا السياق، يتأرجح الشكل المتوقع للحكومة القادمة بين سيناريوهين رئيسيين: يتمثل السيناريو الأول، في تشكيل حكومة توافق وطني ذات قاعدة سياسية واسعة بقيادة "نداء تونس" وبمشاركة " النهضة" وغيرها من الأحزاب خاصة تلك التي حلّت في المراتب التالية، مثل: "الاتحاد الوطني الحر" و"الجبهة الشعبية" و"آفاق تونس". أما السيناريو الثاني، فيتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية بدون حركة " النهضة" التي ستكون حينها قوة المعارضة الرئيسية. ويبقى موقف " النهضة" إزاء الانتخابات الرئاسية ودعمها لأحد المترشحين المتنافسين عاملاً أساسياً في ترجيح أحد السيناريوهين المذكورين.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

هناك جملة من الأسباب التي أوصلت تونس إلى هذه النتيجة، ولعل الانطباع العام التي تبشر به هذه النتائج لا يخلو من نوع من الخوف والتساؤل: هل اندثرت الثورة بتونس؟

ومما تجدر الإشارة إليه أن هنالك أسباباً هيأت لفوز نداء تونس في التشريعات الأخيرة، هي<sup>1</sup>:

## 1- عودة رموز النظام القديم للعمل السياسي:

طريقة تعامل الطيف السياسي الممثل للنظام القديم، أي: حزب "نداء تونس"، مع نتائج الاستحقاق الماضية؛ فمن الواضح أن هنالك نوعاً من الغياب العلني للنظام القديم في تلك الاستحقاقات التي كانت قد أفرزت المجلس التأسيسي. وقد ظنت القوى الثورية أنها انتصرت وتوهمت أنه لا يمكن للماضي أن يعود. فاز حزب النهضة في السابق فتغير المشهد في الظاهر، غير أن القوى السياسية التي تشكّل استمراراً للنظام القديم بدأت تعمل سرّاً كما عملت جهراً بشكل متداخل. وقد اعتمدت طريقة تقوم على ثلاثة أعمدة:

- أولاً: الأمن، وهو جهاز فعال وقديم وقد استعصى إصلاحه على حكومة النهضة.
- ثانياً: الإدارة، التي كانت بيد النظام القادم منذ 60 سنة، بل إنها كانت جزءاً من الحزب الدستوري الحاكم في السابق.
- ثالثاً: الإعلام، فقد وصلت تونس مع الثورة إلى حرية في التعبير لم تكن تحلم بها، لكنها حرية تتجه في غير اتجاهها المطلوب؛ فالمتصدر للمشهد الإعلامي هم في أغلبهم من كانوا يقومون بأدوار استخباراتية، وصاروا اليوم موزعين على منابر لتحقيق أجندة معينة.

## 2- تقصير حكومة الترويكا:

وهذا التقصير الذي أصاب حكومة الترويكا لما أفرزتها الانتخابات التي تلت نجاح الثورة حدث في تونس وحدث في دول عربية أخرى من بلدان الربيع العربي. فالواضح أن أداء الترويكا وطريقتها في استغلال الوضع ومعرفتها بتغييراته كانت محدودة؛ فالترويكا تتحمل فعلاً جزءاً من المسؤولية. إن تركيبة الترويكا تشكّل تحالفاً نادراً بين العلمانيين والإسلاميين، وقد استطاعوا أن يشكّلوا حكومة مشتركة، إلا أن هذه التركيبة لم تكن متجانسة من حيث التشكيل ومن حيث

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

التعاون البيني. ففي هذه التركيبة أشخاص ممن ليست لهم الخبرة الكافية لتولي مناصب وزارية، بل ربما غلب المنطق الحزبي في تعيينهم على الكفاءة. وكان من المناسب أن يُستنجد بالكفاءات في حالة كهذه. إن جُلَّ الوزارات الكبرى ووزارات السيادة وبعض الوزارات الخدمية وخصوصاً ذات التأثير الاقتصادي قد أُعطيت لقيادات حزبية ليس لها بالضرورة علم بطرق إدارة أعباء الدولة. صحيح أن لهم تجارب نضالية، لكن النضال يختلف كثيراً عن التجربة المهنية في التسيير الإداري<sup>1</sup>.

### 3- غياب الاستراتيجية والتخطيط

هناك نقطة أخرى مهمة تتعلق بالترويكات وكانت بمثابة العامل التي جعل أداؤها ينقلب عليها وهي عدم وضع استراتيجية لما بعد الانتخابات. من الواضح أن الحكومات التي جاءت مباشرة بعد الثورة جاءت من داخل النظام السابق الذي كان سائداً، ولم تكن إفراراً للثورة. بعد ذلك تم انتخاب المجلس التأسيسي فجاءت شرعية انتخابية ذات مرجعية ثورية، وأغلب الشارع التونسي كان مع هذه الشرعية، إلا أن حكومة الترويكات التي أفرزها انتخاب المجلس التأسيسي لم تستغل ذلك. بل إن تلك الحكومة أحجمت عن اتخاذ قرارات حاسمة مما جعل البعض يصف أداؤها بالأأيادي المرتعشة. وقد استفاد الطيف السياسي المحسوب على النظام السابق من غياب الاستراتيجية لما بعد انتخاب المجلس التأسيسي فرصاً صفوفه، وظهر بعد خمسة أشهر من نجاح الثورة وكان ذلك في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011، ثم كان ظهوره العلني في 22 مارس/آذار 2012 حين نظموا اجتماعاً كبيراً في المنستير، وهي مدينة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وكان اختيارها عائداً إلى تلك الرمزية، فاتخذتها الجماعة المحسوبة على النظام السابق مكاناً لانطلاقه تأسيس نداء تونس. ومنذ هذا التأسيس أصبحت جماعة تونس رقماً مهماً في المعادلة السياسية الداخلية ولم يعد أي طرف قادراً على عزلهم<sup>2</sup>.

### 4- استغلال أخطاء الترويكات:

استغل حزب نداء تونس بعض الأخطاء التي وقعت فيها الترويكات لتسديد ضرباته لها خصوصاً وأن بيده إعلاماً موجهاً ولديه أجنحة واضحة لقصف الترويكات والتنديد بها في كل مناسبة. وقد جاءت مسألة تطور العمليات الإرهابية ليتم توظيفها من طرف الإعلام لإدانة

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق.

الترويك الحاكمة، بل وقلب الطاولة عليها وتخويف المواطنين التونسيين من خلال الإيحاء لهم بأن العمليات الإرهابية لم تأت إلا مع حكومة الترويك، وأنها هي المسؤولة عنها، مع تجاهل تام للإطار الإقليمي الذي يغذي هذه العمليات والتي تم التحضير لها فيما يمكن تسميته بـ"غرفة العمليات"، وهي غرفة لا نعرف أين توجد، لكن هناك جهات تحركها وتخطط لإفشال الربيع العربي. فكانت العمليات الإرهابية وما ينجر عنها من العنف، وكانت الاغتيالات السياسية، وكانت عملية الشعابي ضد الجيش كلها من تدبير "غرفة العمليات" تلك. مما أدى إلى فرع التونسيين من العنف، فتونس تعيش - كما هو معروف - حالة من التجانس الفكري والديني والإثني. ولقد كان أداء الجناح الإعلامي والسياسي لنداء تونس جيداً حيث استثمر الوقائع لتلبس التهمة للترويك حتى وإن لم تكن نفذت تلك العمليات، فالخطاب الشائع أن في عهد هذه الترويك لم نر إلا الإرهاب والقتل. واللافت للنظر أن حركة النهضة وإن استطاعت أن تصمد فإنها تراجعت لكنها لم تنهزم رغم القصف الإعلامي والحملات السياسية. غير أن الأحزاب الأخرى الثورية والتقدمية لم تستطع أن تصمد، بل إن الطيف السياسي المحسوب على نظام ابن علي أراد القصاص والتشفي من هذه الأحزاب بل من كل ما هو ثوري، فكل من تمسك بمبدأ المحاسبة لا بد أن يعاقب<sup>1</sup>.

### الآفاق والسيناريوهات المتوقعة

بالنسبة لمستقبل الوضع السياسي التونسي هناك سيناريوهات محتملة ولا أحد يمكنه أن يعطي نتائج حاسمة أو تصورات بمنتهى الدقة، وهذه السيناريوهات هي:

- **السيناريو الأول:** أن تتم الانتخابات الرئاسية ويفوز رئيس من نداء تونس: وهنا سيدخل نداء تونس البرلمان كأقوى كتلة حزبية مما يعني أن رئيس الحكومة سيكون من هذا الحزب فضلاً عن رئيس الجمهورية. وفي هذه الحالة يكون للنظام القديم أكبر الحظوظ في المشهد السياسي. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني عودة ما كانت عليه الحال في عهد ابن علي؛ ذلك أن الرئيس ابن علي مرتبط في الأذهان بقمعيته، وهو أمر من المستحيل أن يعود، غير أن نظام ابن علي سيعود في صورة ناعمة، أي: اعتماد ديمقراطية شكلية تقوم على حرية التعبير المطلق، لكن

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

القرارات المصرية والاتفاقيات الدولية التي تحدد مستقبل تونس والتعيينات والإقصاء ستكون ملامح الحكومة المتوقعة إذا تم هذا السيناريو.

- **السيناريو الثاني:** يفوز رئيس يحسب على التوجه الديمقراطي ومتبنٍّ لما تبقى من مبادئ الثورة: وهذا السيناريو سيحقق نوعاً من الاستقرار وعدم الإقصاء كما سيحقق توازناً. هذا مع العلم بأن الرئيس في النظام الدستوري الجديد بتونس ليس كل شيء، فصلاحياته تقتصر على بعض الأمور كالدفاع والدبلوماسية وله حل البرلمان. وعائق هذا السيناريو أن الأطراف الثورية عجزت عن إيجاد مرشح توافقي، وفي نفس الوقت فإن حزب نداء تونس لن يحصد في الرئاسة أكثر مما حصده في التشريعات. ويبقى أن هناك حساسيات بين مكونات المشهد السياسي المحسوب على الثورة ولا يوجد تنسيق بينهم<sup>1</sup>.

- **السيناريو الثالث:** هناك حديث عن تحالفات ممكنة وغير مستبعدة بل إن كثيراً من الأطراف الدولية التي تريد إنجاح العملية في تونس تدفع باتجاه هذا التحالف الذي قد يكون بين النهضة ونداء تونس. وهذا الخيار -لو وقع- فسيضمن الاستقرار بالنسبة للسنوات الخمس القادمة. ولا شك أن البلاد تحتاج لهذا النوع من الاستقرار، وهذا السيناريو لا ترفضه النهضة، ولعل وجودها في الحكم سيكون أحسن منه في المعارضة، لكن العناصر الاستثنائية داخل نداء تونس ترفض هذا السيناريو.

- **السيناريو الرابع:** وهو أن تعود النهضة وحلفاؤها في الترويكا وغيرهم من التشكيلات السياسية إلى المعارضة؛ وهذا السيناريو قد يفتح المشهد التونسي على مزيد من التوتر والاستقطاب.

ومع كل ما سبق ذكره يبقى المشهد التونسي محكوماً بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية. لقد نجحت تونس في المصادقة على ترسانة من النصوص التشريعية وعلى رأسها الدستور التوافقي، وهي نصوص تضمن -على الأقل في محتواها النظري- الكثير من الاستقرار في حالة تطبيقها، لكن في حالة تجاوزها أو التلاعب بها فإنها تفتح البلاد على مصير متوتر.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

### ثالثاً: تدهور الأمن في تونس بين هشاشة الوضع الداخلي و تعقيدات الوضع الاقليمي

تدخل تونس مرحلة حرجة في الحرب على الإرهاب وهو ما يغذي المخاوف لدى أوساط واسعة من المجتمع السياسي والمدني.

يُمكن اعتبار العملية الإرهابية التي استهدفت متحف باردو في العاصمة تونس مخلفةً أكثر من عشرين قتيلاً معظمهم من السّواح الأجانب، تصعيداً خطيراً وفق كلّ المقاييس. فهذه المرّة الأولى التي يستهدف فيها هجوم بهذا الحجم مدنيين منذ العام 2002 عندما فجر انتحاريّ شاحنة بالقرب من معبد يهودي في جزيرة جربة في الجنوب التونسي. كما أنّها المرّة الأولى منذ اندلاع الثورة التي تضرب فيها الجماعات المتطرّفة في قلب العاصمة بعدما اقتصرَت العمليات السابقة على المناطق الداخلية والحدودية مستهدفةً قوّات الأمن والجيش. لا تكمن خطورة هذا التصعيد فقط في تداعياته على قطاع السياحة وعلى الاقتصاد الهشّ أصلاً، والذي يُعاني من حالة عدم الاستقرار منذ سقوط نظام بن علي في العام 2011، بل أيضاً في الدلالات المهمة التي يحملها حول العضلات التي يواجهها النظام السياسي الجديد وقدرته على التعامل مع الحركات المتطرّفة، وحول مخاطر العنف الجهادي المرّجح للتفاقم في ظلّ تأزّم الوضع في الجارة ليبيا، وتصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

#### 1- إدماج الإسلام السياسي وتطرّف الهوامش<sup>1</sup>

توحي المؤشّرات أنّه سيكون على تونس أن تواجه خطر تصاعد العنف الجهادي في المرحلة المقبلة، خصوصاً أنّ التسويات التي أنهت الأزمة السياسية وأمنت تواصل الانتقال الديمقراطي، أفضت إلى عودة النظام القديم مقابل إدماج حركة النهضة الإسلامية، وأغلقت عملياً إمكانية إحداث تغيير جذري بالطرق السلمية، ما قد يدفع بجزء ولو كان أقلّياً من المجتمع إلى خيارات متطرّفة. حيث ساهمت حركة النهضة في تأمين المسار الانتقالي وضمان نوع من التوازن للنظام السياسي بقبولها تسليم الحكم لل تكنوقراط، وإقرارها بهزيمتها في الانتخابات التشريعية، وقبولها المشاركة في حكومة الحبيب الصّيد من موقع أقلّوي لا يتناسب مع حجمها الانتخابي، فإنّ تنازلاتها سواء فيما يتعلّق بالجانب الإيديولوجي كالنصّ على الشريعة في الدستور، أو تجريم

<sup>1</sup> - حمزة المؤدب، الارهاب في تونس: بين هشاشة الوضع الداخلي و تعقيدات الوضع الاقليمي. تاريخ النشر 23 مارس 2015. تاريخ التصفح

20.20-الساعة 2015/06/05

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=59464>

التكفير، أو الجانب السياسي من خلال رفضها إقصاء رموز النظام القديم في إطار التأقلم والتعامل البراغماتي مع موازين القوى الداخلية والإقليمية، فتحت الطريق للتيارات الجهادية التي تسعى إلى التعبئة باسم الدفاع عن الإسلام ومحاربة عودة النظام الاستبدادي الذي حكم البلاد منذ الاستقلال. المفارقة أنّ نجاح حركة النهضة في التحوّل إلى حزب محافظ، وفي تطبيع موقعها في المشهد السياسي، يعني عملياً فشل الإسلام السياسي وبعيداً عن الاتهامات التي تعتمدها الأوساط العلمانية لتوصيف العلاقة بين حركة النهضة والتيارات الأصولية، فإنّ صعود هذه الأخيرة هو نتيجة حتمية للمزايدات التي عادة ما تطبع علاقة الحركات الإسلامية فيما بينها. حاولت حركة النهضة طيلة المرحلة الأولى من حكمها احتواء التيارات الأصولية وامتصاص احتقانها، عن طريق إقناع أنصار هذه التيارات بضرورة اعتماد العمل السياسي والاجتماعي كمنهج للتغيير السلمي، قبل أن تبادر حكومة علي العريّض، في أوت 2013، على اثر سلسلة من الاغتيالات السياسية من قبل السلفيين الجهاديين، إلى تصنيف تنظيم أنصار الشريعة كجماعة إرهابية، معترفةً ضمناً بفشل مساعيها. اعتقدت حركة النهضة أنّ خلافها مع التيارات الجهادية ديني في الأساس قبل أن تكتشف أنه خلاف سياسي عميق. ففي حين كانت الحركة تسعى إلى تطبيع موقعها في النظام السياسي ما بعد الثورة كقوة ديمقراطية مراهنه على السلطة، كانت التيارات الجهادية ترفض النظام أصلاً وتطمح إلى قلبه بالقوة. تعطلّ لغة الحوار كان سببه تباين عميق في الموقف من المشهد السياسي الجديد، لم تكن المراجعات الدينية قادرة على احتواءه<sup>1</sup>.

صعود التطرّف يدلّ أيضاً على وجود أزمة داخل النظام السياسي الجديد الذي هو في طور التشكّل، وعدم قدرة هذا الأخير على التعامل مع هذه المخاطر، فضلاً عن استيعابها. ولعلّ حالة الارتباك التي تتخبط فيها الحكومة الائتلافية منذ تكوينها وبداياتها المخيبة للآمال، خير دليل على ذلك. فعلاوة على احتدام صراع الأجنحة داخل نداء تونس على خلفية إشراك حركة النهضة في الحكومة، وما رافقه من تسريبات لمعطيات أمنية ضربت مصداقية الأجهزة الأمنية وكشفت تعرّضها إلى اختراقات حزبية وأخرى من مراكز نفوذ مالي واقتصادي، فإنّ أداء رئيس الحكومة منذ تكليفه بدا مهتزّاً وضعيفاً وغير قادر على وضع برنامج للحكومة، ولا على تحديد الأولويات. وعلى الرغم من أهمية التحالف الحزبي الذي يسندها، بدت الحكومة عاجزة وخاضعة إلى حسابات المدى

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

القصير، وإلى توجّس الأحزاب الداعمة لها وغياب الثقة فيما بينها، في حين تميّزت المعارضة الديمقراطية، سواء داخل البرلمان أو خارجه، بضعفها وتشرذمها وعدم قدرتها على تجاوز هزيمتها في الانتخابات الماضية. وهذا ما دفع محمد الحامدي، أحد رموز المعارضة غير الممثّلة في البرلمان، إلى الكتابة قبل الهجوم الإرهابي ببضعة أيّام أنّ "لا أحد يحكم فعلاً ولا أحد يُعارض فعلاً والبلد يتهاوى نحو الأسوأ". كشفت الاتهامات بالتقصير في التصدي للعنف الجهادي الذي تعرّضت إليه حركة النهضة من قبل حلفائها في الحكومة عقب عملية باردو، عن استفحال المزايدات بين مكوّنات المشهد السياسي، وعن هشاشة التحالف الإسلامي-العلماني الذي بدا أشبه بتسوية مرحلية لتجاوز الأزمة السياسية، وليس توافقاً تاريخياً يؤمّن الديمقراطية ويدفع نحو التصدي إلى القوى المتطرّفة عبر استيعابها أو مقاومتها<sup>1</sup>.

## 2- المخاطر الأمنية العابرة للحدود<sup>2</sup>

خطورة عملية متحف باردو تكمن أيضاً في هويّة منفّذيهما، وهما شابّان ينحدر أحدهما من ولاية القصيرين، وهي ولاية حدودية مع الجزائر كانت أحد معاقل الثورة على نظام بن علي، ولا تزال بعد أربع سنوات تعاني من التهميش وغياب التنمية، فيما ينحدر الثاني من أحد الأحياء الشعبية الفقيرة في أحواز العاصمة تونس. وبعيداً عن إقامة علاقة آليّة بين الفقر والتهميش من جهة، وبين الإرهاب من جهة ثانية، فإنّ هوية الشابّين تعكس أحد خصائص التيارات الجهادية في تونس، وهي قدرتها على النموّ في الهوامش الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاستقطاب في هذه الأوساط التي تجد نفسها في قطيعة متزايدة مع الحكم ومع المعارضة بإسلاميها وعلمانيها، بما في ذلك السلفية السياسية التي يبقى وزنها هامشياً مقارنة بدول أخرى كمصر أو المغرب مثلاً. هشاشة الوضع الداخلي وغياب الإرادة السياسية القويّة يُمثّلان خطراً حقيقياً على تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، خصوصاً بالنظر إلى تأزم الوضع الإقليمي وازدياد مخاطر التدفّقات عبر الحدود المزعزعة للاستقرار من أسلحة وجهاديين. فلقد أوردت وزارة الداخلية التونسية معلومات أوليّة تفيد بأنّ منفّذي العملية تلقّوا تدريبات في أحد المعسكرات في ليبيا في أواخر العام 2014، قبل العودة إلى تونس. وبالتالي، يُمثّل تحوّل الجارة ليبيا إلى قاعدة خلفيّة لاستقطاب الجهاديين

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> - هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة . تاريخ النصف 9.00-2015/06/1

[http://carnegieendowment.org/files/Security\\_Sector\\_in\\_Tunisia\\_in\\_2013\\_.pdf](http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_.pdf)

التونسيين وتدريبهم، خطراً حقيقياً بالنسبة إلى تونس، خصوصاً أنّ قيادات جهادية تونسية وجدت ملجأ لها هناك، كسيف الله بن حسين المعروف بأبي عياض، زعيم أنصار الشريعة، أو أحمد الرويسي المعروف بأبي زكريا التونسي الذي كان يُشرف على مركز تدريب، والذي قُتل مؤخراً ضمن مجموعة من التونسيين في المعارك بين تنظيم الدولة الإسلامية وقوّات فجر ليبيا في منطقة سرت. ويبدو أنّ تحولات الجهاد العالمي من جهاد معوم يُمثّل تنظيم القاعدة أحد أبرز تعبيراته، إلى جهاد يخوض حرب مواقع ويسعى إلى أن يجد لنفسه موطئ قدم على أبواب تونس ممثلاً في تنظيم الدولة الإسلامية، قد تدفع بالكثير من الجهاديين التونسيين الذين ذهبوا إلى سورية إلى العودة والاستقرار في ليبيا لجعلها قاعدة انطلاق العمليات باتجاه تونس .

تكشف هذه العملية أنّ تونس اليوم بحاجة إلى نقاش جدّي حول الخيارات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، بعيداً عن المزايدة المفتعلة في التصديّ للتيّارات الجهادية، خصوصاً أنّ البلد يُعدّ أحد أهمّ المصدرين للمقاتلين إلى ساحات الجهاد العالمي. لا يجب أن يقتصر النقاش على القوانين والتشريعات فقط فهي لن تكون قادرة بمفردها على مجابهة مخاطر التطرّف، بل يجب أن يتطرّق بصفة أوسع إلى وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تحظى بقدر عالٍ من التوافق، وتكون كفيلة بحفظ الأمن من دون التضحية بالحرّيات. تدخل تونس مرحلة حرجة في الحرب على الإرهاب، في غياب إصلاح المؤسسة الأمنية منذ سقوط نظام بن علي، ما أعطاه حصانة تجاه المساءلة والمراقبة، وهو ما يغذّي المخاوف لدى أوساط واسعة من المجتمع السياسي والمدني ، وإزاء محاولة تمرير مبادرات للمصالحة بين النظام القديم وحلفائه الجدد من الإسلاميين قد تمثّل التفافاً على مسار العدالة الانتقالية. كما أنّ أمن تونس يقتضي السعي إلى دعم الحلول السياسية للأزمة الليبية، مع تكثيف التعاون والتنسيق الأمني مع دول الجوار<sup>1</sup>.

رغم تقصير حكومة الترويكا في مهامها وفي تحقيق أهداف الثورة إلا أنّها قامت بجهود أبرزها: خفض الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، راتبه الشهري إلى الثلث في لفّة رمزية تهدف إلى حث المسؤولين على تقليص الانفاق العام، بينما تواجه البلاد صعوبات مالية وعجز متفاقم في الميزانية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

حيث قال المرزوقي في خطاب له يوم 2014/04/17، "نحن نواجه أزمة مالية واقتصادية وعلى الدولة أن تعطي النموذج والقذوة... قررت التخفيض في المرتب القانوني لرئيس الجمهورية إلى الثلث"، وأضاف "أعطيت التعليمات لمزيد من التقليل في نفقات رئاسة الجمهورية وبأكبر قدر ممكن"<sup>1</sup>.

أيضا ليس من السهل تحقيق الأهداف المرجوة في ظل الأزمات والأوضاع المزرية التي تركها النظام السابق وخلفتها الثورة، حيث كان للرئيس المنصف المرزوقي حوار مع الصحفي لطفي حجي صحفي بقناة الجزيرة إذ طرح الأخير سؤالاً على الرئيس "سنتان على الثورة التونسية واختلفت التقييمات التونسية، أنتم كرئيس الجمهورية التونسية كيف تقيمون هذين السنتين؟" فأجابه الرئيس المنصف المرزوقي قائلاً "شوف مبدئياً التقسيم هو مسألة طويلة المدى يعني من سيقوم هذه الثورة حقيقة بتقييمها الصحيح هم المؤرخون بعد عشرة، عشرين، ثلاثين سنة، يعني من الصعب جداً لمن تكون في صلب العملية وهي تتطور يوماً بعد يوم أن تقول والله نجحت الثورة أو لم تنجح،..<sup>2</sup>".

كما يرى بعض الباحثون والصحفيون أن تونس تواجه بعض الصعوبات والمشاكل كمشكلة الإرهاب وأعمال العنف، لذا على الدولة التعامل مع هذه المشاكل وتحقيق الأمن والتعاون مع دول الجوار لمكافحة الإرهاب، واتباع استراتيجيات صارمة أيضاً يمكن القول أن حالة تونس والنظام تحديد ستتحسن بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، خاصة وأن السيناريوهات المتوقعة كلها تصب حول احتصار عودة فلول النظام السابق خاصة وأن الشعب تعود على عقلية معينة ومن الصعب التكيف مع نظام مغاير للسابق.

<sup>1</sup> - جريدة الحيز، (المنصف مرزوقي يخفض راتبه إلى الثلث)، تاريخ النشر: 2014/04/18، تاريخ النصف: 2014/04/18، الساعة 9:00  
[www.djazaieress.com/elkhabar/398476](http://www.djazaieress.com/elkhabar/398476)

<sup>2</sup> - المنصف المرزوقي، حصة لقاء خاص (تقييم الثورة التونسية)، قناة الجزيرة، قطر، تاريخ البث: 2013/01/17، الساعة 9:15، بتوقيت مكة المكرمة، تاريخ النصف: 2015/05/30، الساعة 13:30،

المنصف-المرزوقي-تقييم-الثورة-التونسية/2013/1/17/specialinterview  
[www.aljazeera.net/programs/specialinterview/2013/1/17/specialinterview](http://www.aljazeera.net/programs/specialinterview/2013/1/17/specialinterview)

## الخاتمة

## الخاتمة

إن غياب العدالة الاجتماعية، التي تمثلها سياسة سوء التوزيع لموارد البلد، ينشأ عنها فساد عام في كل أجهزة الدولة، فيصاب الشعب باليأس و الإحباط والمهانة و الذل فتتولد عند الناس مشاعر الاستخفاف بكل شيء واحتقار كل شيء والتدمير بالحكومة وحواشي النظام، بالتالي تصبح العلاقة بين الحاكم والمحكوم هشة إلى التعبير عنها بمشاهد دراماتيكية تصل إلى درجة الحرق بالنار، فلقد تحركت احتجاجات في نطاقها الاجتماعي الواسع بتونس واستخدمت القوى المتحركة وسائل ذاتية لتفرض واقعا جديدا لحياة جديدة ينهي بها الغاضبون عهدا من الصبر والتحمل، ولردم فجوات كثيرة مثل: -فجوة التوزيع المختل للثروات بين الشمال والجنوب، فجوة البطالة الآخذة في الاتساع بين الشباب، فجوة المهجرة نحو الشمال بسبب السياسات المنحازة، فجوة الفقر والمجاعة، فجوة الإعلام المتحرك في الفضاء المفتوح. بدأت المطالبات اجتماعية ثم تطورت وتحولت إلى سياسية تطالب برحيل رموز الحكم وإسقاط النظام. والمطالبة بإنهاء نظرية "رئيس مدى الحياة"، ففكرة "الحرق السياسي" أو "الانتحار الاحتجاجي" التي مارسها البوعزيزي جاءت في سياق ظلم متراكم وبيئة مهينة، فكانت ضربة قاضية لواقع كان مشبعا بكل أنواع الظلم ومشحونا بجميع أشكال الحيف، فكان انتحار البوعزيزي انطلاقة الشرارة وبداية الاحتجاجات التي كان من الممكن معالجتها بالتي هي أحسن في البداية، لكن بن علي لعب على أوتار الزمن في أن ييأس الثائرون حيث حاول معالجة الوضع بجرعات إصلاحية مستفزة فيها تهديد ووعيد، وهذا ما زاد من غضب الجماهير، و برفع شعار "الخبز والماء و زين العابدين لا"، بلغت الرسالة مسامع الرئيس في وقت ضاغط على الجميع، ولم يكن أمام الرئيس من الخيارات إلا الرحيل العاجل. برحيل بن علي لم يتوقف المحتجون عن المطالبة بمزيد من التنازلات وكانت أهم مطالبهم (-اقتراح مشروع دستور، -إعادة بناء مؤسسات الدولة، -ميلاد حكومة وطنية) .

ما يميز الثورة التونسية أنها تلقائية، تميزت بالعفوية والمفاجأة، يقودها الشباب.

لقد شطبت ثورة الياسمين مصطلحات كثيرة من القاموس السياسي بعفويتها وعمقها، واتساع رقعتها وبعد نظرها وبساطة خطابها ووضوح أهدافها، وسرعة انتقالها، كما شكلت ثورة الاتصال أهم عنصر، حيث سهلت تناقل الأحداث والشعارات وسهلت التواصل بين الشعوب و

أفراد المجتمع المدني، و هذا ما كان له سبب في تسارع الأحداث، كما غطت بعض القنوات مسار الاحتجاجات واختزلت المسافات كما استطاعت أن توصل ما يحدث بتونس إلى العالم و هذا ما كان سببا في تعاطف المجتمع المدني العالمي مع التونسيين و تأييدهم .

كما شهدت تونس انتخابات المجلس التأسيسي و التي تعتبر محطة حضارية و سياسية هامة في تاريخ البلاد التونسية المعاصر، ومن هذا المنطلق فإن إسناد مهمة الإشراف على الانتخابات لهيئة عليا مستقلة هو تجسيد لإرادة الشعب الحقيقية و ضمان لمبدأ شفافية الانتخابات ونزاهتها وسلامتها. وقد نجحت هذه الهيئة في أداء مهمتها رغم المعوقات والصعوبات حيث ساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد القوى البارزة التي تباينت. وانتهت الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية حيث هذه الأخيرة لم تتمكن من تحقيق أهداف الاحتجاجات، إضافة إلى ذلك تنامي أسلوب العنف كالاغتيالات خلال فترة حكم هذه الأخيرة وهذا ما أشعل غضب الجماهير. وعدم تمكنها من تحقيق أهداف الثورة راجع إلى تحديات ومعوقات عدة كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها النظام السابق.

#### الاستنتاجات التي توصانا اليها:

- إنه بعد 3 أعوام من الثورة الحكومات المتعاقبة على تونس بعد الثورة لم تنجح، وأن الوضع الانتقالي موسوم بعدم الاستقرار. و بعدم تمكن الحكومات المتتالية من تحقيق تطلعات قطاع كبير من التونسيين إلى التنمية والشغل والعدالة الاجتماعية، و هو ما ساهم في توتير الواقع السياسي وتساعد الاحتجاجات المطالبة.

- كان لقوى المجتمع المدني من جمعيات حقوقية ونقابية وأحزاب سياسة ونخب مثقفة الدور الفعال في فرض الرقابة على حكومة الترويكا وتكثيف العمل الاحتجاجي السلمي، ما ساهم في تأمين تنازلها السلس عن السلطة.

- حافظت المؤسسة العسكرية في تونس على لزوم الحياد إزاء الفرقاء السياسيين، و هو ما مثل ضمانا أساسية لمشروع التحول السلمي نحو بناء الدولة الديمقراطية المأمولة والجمهورية الثانية المنشودة.

-من المهم الإشارة إلى أننا داخل المشهد التونسي بصدد متابعة تشكل تدريجي لنموذج عربي في الديمقراطية يؤسس على الفاعلية المواطنة، والتعددية الحزبية، والتداول السلمي على السلطة، و من المهم في هذا الإطار تشريك الشباب في التغيير، والقادة، وصنع القرار.

-اتضح من خلال التجربة الديمقراطية في تونس أن التعلّمة الديمقراطية مسار طويل تكتسبه الشعوب بطول الممارسة، وبتحويل الوعي السياسي من متصور ذهني إلى منجز عملي، فتحقيق الديمقراطية وبنائها ونشرها في المجتمع بعد حقبة الاستبداد مهمة نضالية تبقى مركزية حتى بعد إطاحة حكم الاستبداد وهي تتم عبر المشاركة وليس الإقصاء.

-إن مسار الانتقال الديمقراطي في تونس يبقى رهين بمدى نضج إستراتيجية الفاعلين وتفاعلاته، كما أنه مرتبط أيضا بنجاح مسار الإصلاح السياسي والدستوري الممزوج بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والسلطة، وحرصهم على أهداف الثورة التونسية.

يجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الحكم على أي تجربة ديمقراطية بالنجاح خصوصا في الأعوام الأولى، فتونس مثلا صحيح أنه سقط نظام بن علي و أجريت انتخابات حرة ونزيهة تمثل إرادة الشعب، لكن لا يمكن الحكم عليها إلا مبدئيا، الأهداف المرجوة لم تتحقق وقد تأخذ سنين كي تتحقق، فمرحلة الانتقال الديمقراطي طويلة ثم تليها مرحلة الترسخ الديمقراطي، والتي من خلالها يمكن الحكم نهائيا على نجاح أو فشل تجربة ديمقراطية ما.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### I- الكتب:

- 1- بلخوجة عبد العزيز وروحه طارق شيخ، جانفي التحقيق، ترجمة خير الدين عبد العالي،... وآخرون، دار أبولونيا للنشر، تونس، 2014، ص 36.
- 2- بلقزيز عبد الإله، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديدة للتغير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- 3- بيليس جون، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- 4- حرب علي، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
- 5- سلطاني أبوجرة، أنظمة في وجه الأعصار- ثورة تونس نموذجاً. الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.
- 6- عودة جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 7- القصبي عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. الطبعة 2، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2006.
- 8- القلاي محمد المختار، قراءات في المشهد السياسي بتونس بعد الثورة. د ن د، تونس، 2014.
- 9- محمد فائز فرحات، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2004.
- 10- مصباحي حسونة، رحلة في زمن بورقيبة. دار آفاق - برسبكيتيف للنشر، تونس، 2011.

- 11- العبيدي المعز، أخطاء السياسيين التونسيين من تونس بوقريبة إلى النهضة. المغاربة للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2014.
- 12- منيسي أحمد وأخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسة السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004.
- 13- هتنتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (تر: عبد الوهاب)، دراسة سعاد الصباح، القاهرة، 1993.

## II- المقالات والمجلات

- 1- السعداني منير، (التنظيمات السياسية والمدنية)، في الانتقال الديمقراطي في تونس. دار محمد علي للنشر، تونس، 2012.
- 2- السعداني منير، (الشباب يريد ويبدع ما يريد). في الانتقال الديمقراطي بتونس، دار محمد علي للنشر، تونس، 2012.
- 3- شلي محمد، (انعكاسات الدولة التعاضدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي)، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، العدد العاشر.
- 4- فرحاتي عمر، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 29، 2008.
- 5- القرقوري معتز، (التنظيمات السياسية والمدنية)، في الانتقال الديمقراطي في تونس، دار محمد علي لنشر، تونس، 2012.
- 6- لعجال أعجال محمد لمين، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر. 11 ديسمبر 2005، ص 51.

- 7- المكني عبد الواحد، "المسار الانتخابي"، سلسلة في الانتقال الديمقراطي بتونس. دار محمد علي للنشر، تونس، 2012.

### III- المذكرات

- 1- بلعور مصطفى، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008"، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009).
- 2- روسي رضوان، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008-2009)، ص 77.
- 3- قطاف تمام أسماء، "دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغربية - حركة النهضة التونسية نموذجاً -"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2012-2013).
- 4- مرزوقي عمر، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)"، رسالة ماجستير (جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم والعلاقات الدولية، 2005، 2006).
- 5- معقوفي أسامة، "النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987-2010)"، رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2010-2011).

#### IV-المواقع الإلكترونية

- 1- بن محفوظ هيكل، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة . تاريخ التصفح  
-2015/06/1

الساعة 9.00

[http://carnegieendowment.org/files/Security\\_Sector\\_in\\_Tunisia\\_in\\_2013\\_.pdf](http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_.pdf)

- 2- بن يونس كمال، (تونس بعد 4 أعوام من إطاحة بن علي: استفحال الأزمة رغم نجاح السياسة)، مجلة الشرق الأوسط، تاريخ النشر 14 جانفي 2015، العدد 13335، تاريخ التصفح: 2015/06/03، الساعة 12:00. أعوام-من-إطاحة-بن-علي-استفحال-الأزمات-رغم-النجاح-السياسي-4-تونس-بعد  
[aorosat.com/home/articles/2666196/](http://aorosat.com/home/articles/2666196/)

- 3- التحول الديمقراطي: مفاهيم ومداخل نظرية، تاريخ التصفح 2015/05/04، الساعة 16:58.

[www.omohna.net/Vb/Shorothread.php?t=2427](http://www.omohna.net/Vb/Shorothread.php?t=2427)

- 4- جريدة الخير، (المنصف مرزوقي يخفض راتبه إلى الثلث)، تاريخ النشر: 2014/04/18، تاريخ التصفح: 2014/04/18، الساعة 9:00  
[www.djazaieress.com/elkhabar/398476](http://www.djazaieress.com/elkhabar/398476)

- 5- الجمعاوي أنور، (المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق)، مجلة دراسات سياسية عربية، تاريخ النشر: 2014، العدد 6، تاريخ التصفح: 2015/06/03، الساعة 16:15، ص 2،

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf>

- 6- الجمل بسام، الثورة التونسية بعد ثلاث سنوات... المخاض العسير، تاريخ النشر: 20 فيفري 2014، تاريخ التصفح: 2015/06/02، الساعة 15:00، 1023- الثورة- التونسية- بعد- ثلاث- سنوات- المخاض- العسير/ articles/ mominoun.com
- 7- الجنودي كمال، الجدل حول موقع انتخابات المجلس التأسيسي، قناة الجزيرة الاخبارية، قطر، 24 ماي 2011، التاريخ التصفح: 2015/05/02، الساعة: 12:00. <http://youtu.be/WAynUNI6gGO>
- 8- الحروب خالد، قناة الجزيرة... المصدر القطري للربيع العربي، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح: 2015/05/30، الساعة 16:54. [Ar.qantara.de/content/qn-ljzyr-wlthwrt-Irly-Irly](http://Ar.qantara.de/content/qn-ljzyr-wlthwrt-Irly-Irly)
- 9- السمعلي عادل، (معالم الثورة المضادة في تونس)، تاريخ النشر: 2013/05/23، تاريخ التصفح: 2015/05/23، الساعة: 19:02. [www.Babnet.net/mobile/festivaldetail.php?id=65626](http://www.Babnet.net/mobile/festivaldetail.php?id=65626)
- 10- سيدى أحمد ولد أحمد سالم. تاريخ النشر. الأربعاء 12 نوفمبر 2014، تاريخ التصفح. 2015 /1/20. الساعة 10.30. <http://studies.aljazeera.net/events/2014/11/2014111175135644110.htm>
- 11- شرون حسينة وآخرون، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، دراسات التحول الديمقراطي في الجزائر. 11 سبتمبر 2005، ص 123.
- 12- الصويغ عبد العزيز ناصر، العجلان عبد الله، "المدخل النظرية المضرة للتحول الديمقراطي"، تاريخ التصفح 2015/04/28، الساعة 22:34، <http://ahmedwahban.com>

- 13- ضريف محمد، لماذا وكيف يتمرد البشر؟، تاريخ التصفح: 2015/05/26، الساعة 23:40، [Aljadal.blogspot.com/2012/11/blog-post.html?m=1](http://Aljadal.blogspot.com/2012/11/blog-post.html?m=1)
- 14- عطوي حسين، (اغتيال بلعيد، وأسباب تفجير الثورة ضد حكم النهضة)، مجلة الوحدة الاسلامية، تاريخ النشر: 2013، العدد: 135، تاريخ التصفح: 2015/06/02، الساعة: 19:00 [www.wahdaislamyia.org/issues/135/hatroi.htm](http://www.wahdaislamyia.org/issues/135/hatroi.htm)
- 15- كتاب داود، الربيع العربي والحريات الإعلامية، تاريخ النشر: 2012/12/20، تاريخ النصف 2015/05/30، الساعة 14:30، [www.dc4.org/ar/content/879](http://www.dc4.org/ar/content/879)
- 16- محمد أحمد صفيناز، عام من الثورة التونسية: المسار التحديات، مؤخر الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التاريخ التصفح 2015/06/02 الساعة 20:00، [acpss.ahramdigital/org.eg/New.aspx?Serial=5](http://acpss.ahramdigital/org.eg/New.aspx?Serial=5)
- 17- المرزوقي المنصف، حصة لقاء خاص (تقييم الثورة التونسية)، قناة الجزيرة، قطر، تاريخ البث: 2013/01/17، الساعة 9:15، بتوقيت مكة المكرمة، تاريخ التصفح: 2015/05/30، الساعة 13:30، [www.aljazeera.net/programs/specialinterview/2013/1/17المنصف-المرزوقي-تقييم-الثورة-التونسية](http://www.aljazeera.net/programs/specialinterview/2013/1/17المنصف-المرزوقي-تقييم-الثورة-التونسية)
- 18- المؤدب حمزة، الارهاب في تونس: بين هشاشة الوضع الداخلي و تعقيدات الوضع الاقليمي. تاريخ النشر 23 مارس 2015. تاريخ التصفح 2015/06/05- الساعة 20.20 <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=59464>

19- الموقع الرسمي للهيئة، "الحملة الانتخابية"، تاريخ التصفح 2015/05/31 الساعة

www.isie.Tn .23:45

20- الموقع الرسمي للهيئة، "نتائج الانتخابات"، تاريخ التصفح 2015/05/30،

الساعة 14:30، [www.isie.Tn](http://www.isie.Tn)

21- وثيقة: نداء تونس يوضح ملامح رؤيته للسياسة الخارجية. تاريخ النشر

2014/11/21، تاريخ التصفح: 2015/05/05، الساعة 14.23

<http://www.hakaekonline.com/?p=67494>

أ	مقدمة.....
9	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتحوّل الديمقراطي .....
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التحوّل الديمقراطي .....
10	أولاً: مفهوم التحوّل الديمقراطي وتمييزه عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به .....
16	ثانياً: مراحل ومؤشرات التحوّل الديمقراطي .....
19	ثالثاً: أنماط وأشكال التحوّل الديمقراطي .....
22	رابعاً: شروط ومعوّقات التحوّل الديمقراطي .....
25	المبحث الثاني: التأسيس النظري لعملية التحوّل الديمقراطي .....
27	أولاً: المداخل النظرية المركّزة على شروط التحوّل الديمقراطي .....
31	ثانياً: المداخل النظرية المركّزة على مصادر التحوّل الديمقراطي .....
34	ثالثاً: المداخل النظرية المركّزة على بيئة التحوّل الديمقراطي .....
36	الفصل الثاني: خلفية وأسباب التحوّل الديمقراطي في تونس .....
37	المبحث الأول: بيئة النظام السياسي التونسي من الاستقلال إلى الثورة .....
46	المبحث الثاني: الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للثورة .....
46	أولاً: الخلفية الاجتماعية .....
50	ثانياً: الخلفية الاقتصادية .....
53	الفصل الثالث: سياقات ومسار التحوّل الديمقراطي في تونس .....
54	المبحث الأول: دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي في تونس .....
61	المبحث الثاني: دور وسائل الإعلام والاتصال في التحوّل الديمقراطي في تونس .....
70	المبحث الثالث: المسار الانتخابي في تونس .....
71	أولاً: إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات .....
74	ثانياً: الاستعداد للانتخابات .....
78	ثالثاً: الترشّحات والحملة الانتخابيات .....

79	رابعاً: يوم الانتخابات (23 أكتوبر 2011) ونتائجها .....
78	الفصل الرابع: أداء النظام السياسي التونسي بعد التحول الديمقراطي .....
78	المبحث الأول: واقع الحال للنظام وأدائه بعد الانتخابات .....
102	المبحث الثاني: آفاق النظام بعد انتخابات 2011 .....
102	أولاً: تعزيز مكانة تونس في الساحة الدولية 2011 .....
107	ثانياً: مستقبل المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات .....
113	ثالثاً: تدهور الأمن في تونس بين هشاشة الوضع الداخلي و تعقيدات الوضع الاقليمي .....
118	الخاتمة .....
121	قائمة المراجع .....